الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم:العلوم الإقتصادية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر
دراسة قياسية تحليلية (1990-2021)

أطروحة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية

من إعداد الطالبة:
- غفوري حبيبة منة الرحمان

إشراف الأستاذ:
أ. د/ رملي حمزة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.{.وسيلة بوفنش	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أ.د.حمزة رملي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د.ابراهيم رحيم	أستاذ محاضر-أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
أ.د. قرمية دوفي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د.زهيرزواش	أستاذ محاضر-أ	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2	ممتحنا
أ.د. عبد الصمد سعودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾

صدق الله العظيم

سورة هود الآية (٨٨)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد

فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

واستجابة لقول رسول الله ﷺ: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل المشرف

"حمزة "

على توجيهاته السديدة وانتقاداته البنّاءة.

كما أوجه شكري العميق إلى كافة العاملين في المركز الجامعي

عبد الحفيظ -ميلة-

ولكل من أسهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى صخرتي الصامدة.. إلى جيشي الذي لا ينهزم..

إلى "أمي"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
آية افتتاحية	-
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
فهرس الملاحق	
قائمة المصطلحات والاختصارات	
ملخص البحث	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الدراسات السابقة	
تمهيد	06
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية	15-07
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	19-16
المبحث الثالث: تأصيل الدراسات السابقة	25-20
المطلب الأول: تلخيص الدراسات السابقة	24-20
المطلب الثاني: نقد الدراسات السابقة (الفجوة)	25
خاتمة الفصل	26
الفصل الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	28
المبحث الأول: المقاربات النظرية للانفاق الحكومي	29
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي عبر المدارس الاقتصادية	35-30
المطلب الثاني: مبررات زيادة الإنفاق الحكومي	42-36
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية	45-42
المبحث الثاني: الإطار النظري للمعروض النقدي	46
المطلب الأول: نشأة وتطور النقود	51-46
المطلب الثاني: المعروض النقدي من معادلة التبادل إلى دالة فريدمان	54-51
المطلب الثالث: السياسة النقدية وعرض النقود	59-54

المطلب الرابع: مكونات ومحددات المعروض النقدي	63-59
المبحث الثالث: الناتج الداخلي الاجمالي ومداخل حسابه	63
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للناتج الداخلي الخام	68-64
المطلب الثاني: مداخل حساب الناتج الداخلي الخام	70-68
المطلب الثالث: علاقة الناتج الداخلي الخام بعرض النقود	72-70
المطلب الرابع: علاقة الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي	74-72
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة	
تمهيد	77
المبحث الأول: منهجية الدراسة الطريقة و الادوات	78
المطلب الأول: عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات	79-78
المطلب الثاني: وصف النموذج	80-79
المطلب الثالث: خطوات تطبيق طريقة المركبات الاساسية	85-80
المطلب الرابع : اختبارات الاحصائية المتخذة في الدراسة	92-85
المبحث الثاني : واقع الانفاق الحكومي في الجزائر	93
المطلب الأول : سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر	103-93
المطلب الثاني : تطور هيكل الانفاق الحكومي في الجزائر	104-103
المطلب الثالث : تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر باستخدام نمودج فانجر1990-2021	110-104
المبحث الثالث : تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائرخلال الفترة 1990-2021	112-110
المطلب الاول : تطور المعروض النقدي M2	116-113
المطلب الثاني : تطور اشباه النقود (الودائع لاجل)	119-116
المطلب الثالث: تطور النقود M1	121-119
المطلب الرابع : تطور النقود الكتابية (اجمالي ودائع الاطلاع)	132-122
المبحث الرابع : تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر1990-2021	132
المطلب الاول: تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر1990-1999	137-132

المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر2000-2021	145-136
المبحث الخامس : تحليل المتغيرات الضابطة للنموذج	146
المطلب الأول : تحليل المتغيرات الضابطة النقدية	149-146
المطلب الثاني : تحليل المتغيرات الضابطة الاخرى	151-149
خلاصة الفصل	152
الفصل الرابع: النموذج القياسي لأثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	155
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات	163-155
المطلب الثاني: اختباراستقرارية السلاسل الزمنية	166-163
المطلب الثالث: قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	181-163
المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	182
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين المعروض النقدي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات	190-182
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	193-190
المطلب الثالث: قياس أثر العرض النقديعلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	210-193
خلاصة	211
خاتمة	218-213
قائمة المصادر والمراجع	229-220
الملاحق	232

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات النموذج	18
2	مناقشة الدراسات السابقة	20
3	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)	85
4	التوزيع القطاعي للميزانية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي	86
5	توطيد النمو الاقتصادي على القطاعات الرئيسية (2010-2014)	87
6	توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي على القطاعات الرئيسية (2015-2019)	89
7	تطبيق قانون فانجر على الإقتصاد الجزائري (2021/1990)	92
8	نموذج الانحدار الخطي البسيط	96
9	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	97
10	اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج	98
11	تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر	100
12	تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	120
13	تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	127
14	اختبار كايزر- ماير-أوكلن	162
15	اختبار بارتليت(Bartlett)	163
16	تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة	164
17	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	165
18	يمثل القيم الذاتية ونسب الكثافة	166
19	إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)	167
20	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	172
21	تحديد فترة الإبطاء المثلى	175
22	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	176
23	نتائج تقديرنموذجARDL	177

24	نتائج اختبارات الإرتباط الذاتي	178
25	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	178
26	اختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)	179
27	اختبار Ramsey Reset	180
28	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	183
29	تقدير العلاقة طويلة الأجل	184
30	اختبار كايزر – ماير–أوكلن	189
31	اختبار بارتليت(Bartlett)	190
32	تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	191
33	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	192
34	يمثل القيم الذاتية ونسب الكثافة	193
35	إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)	194
36	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	199
37	تحديد فترة الإبطاء المثلى	202
38	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	203
39	نتائج تقديرنموذجARDL	204
40	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	205
41	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	206
42	اختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)	206
43	اختبار Ramsey Reset	207
44	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	210
45	تقدير العلاقة طويلة الأجل	211

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يوضح أسباب زيادة النفقات العامة	44
2	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	91
3	تطبيق قانون فانجر على الإقتصاد الجزائري (2021/1990)	94
4	اختبار التوزيع الطبيعي	97
5	تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	101
6	تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	102
7	تطور أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	105
8	تطور النقود (M1) ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	107
9	تطور النقود (M1) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	108
10	تطور النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-	111
11	مجموع ودائع الإطلاع (النقود الكتابية) حسب الصنف	112
12	تطور مكونات النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	114
13	تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	114
14	تطور الودائع لدى مركز البريد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	116
15	تطور التداول النقدي (CiC) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	118
16	تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	121
17	تطور القطاع الصناعيخارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	122
18	تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	123
19	تطور القطاع النقل والاتصالات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	124
20	تطور القطاع التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	125
21	تطور قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	126

22	تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	128
23	تطور القطاع الصناعيخارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	129
24	تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	130
25	تطور قطاع النقل والاتصالات في الجزائر خلال الفترة 2000-20	132
26	تطور القطاع التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	133
27	تطور قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	134
28	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	135
29	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	137
33	تطور الاتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجماليخلال الفترة 1990-2021	141
34	تطور سرعة الدوران خلال الفترة 1990-2021	142
36	تطور الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021	144
37	التمثيل البياني للقيم الذاتية	166
38	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	168
39	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد	169
40	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	170
41	تحديد فترة الإبطاء المثلى	175
42	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	181
43	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)	181
44	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	182
45	تحليل أثر صدمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	186
46	تحليل أثر صدمة الرأسمال الثابت على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	187
47	تحليل أثر صدمة الانفتاح التجاري على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	188
48	التمثيل البياني للقيم الذاتية	193
49	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	195
50	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	196

51	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	197
52	تحديد فترة الإبطاء المثلى	202
53	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	208
54	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)	208
55	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	209
56	تحليل أثر صدمة العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	213
57	تحليل أثر صدمة معدل التضخم على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	214
58	تحليل أثر صدمة سرعة دوران النقود على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	215
59	تحليل أثر صدمة التطور المالي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	216
60	تحليل أثر صدمة سعر الصرف على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	217

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ملحق الدراسات الإحصائية	232

ملخص البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي والعرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996–2020. هذا التركيز على القطاع غير النفطي يعد ذا أهمية بالغة في سياق الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل اعتماده على عائدات النفط.

لتحقيق هدف الدراسة، تم توظيف الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع .(ARDL) يتميز بقدرته على تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، مما يوفر رؤية شاملة لديناميكيات الاقتصاد الجزائري.

توصلت الدراسة إلى نتائج ذات دلالة اقتصادية مهمة. في الأجل القصير، تبين وجود أثر إيجابي لكل من العرض النقدي والإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. هذا يشير إلى فعالية السياسات النقدية والمالية التوسعية في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير.

أما في الأجل الطويل، فقد أكدت النتائج استمرار الأثر الإيجابي لهذه المتغيرات. بشكل خاص، تم الكشف عن وجود علاقة طردية بين متغير الإنفاق الحكومي (LDP) والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. هذه النتيجة تؤكد أهمية الإنفاق الحكومي كمحرك للنمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية على المدى الطويل.

هذه النتائج تحمل دلالات مهمة لصانعي السياسات في الجزائر. فهي تشير إلى ضرورة الاستمرار في تبني سياسات مالية ونقدية داعمة للنمو، مع التركيز بشكل خاص على توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. كما تؤكد على أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتعظيم أثرها الإيجابي على الاقتصاد.

في الختام، تقدم هذه الدراسة دليلاً إمبريقياً على فعالية أدوات السياسة الاقتصادية في تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية في الجزائر. وهي بذلك تسهم في توجيه عملية صنع السياسات نحو تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التقلبات في أسعار النفط العالمية.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، السياسة النقدية ، السياسة المالية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of both government spending and money supply on the GDP outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period 1996-2020. To achieve the study's objective, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology was used.

The study found a positive effect of money supply, government spending, and non-oil GDP in both the short and long term. It also revealed a positive relationship between the government spending variable (LDP) and the GDP outside the hydrocarbon sector in the long term.

These findings carry significant implications for policymakers in Algeria. They indicate the need to continue adopting supportive fiscal and monetary policies for growth, with a particular focus on directing government spending towards productive sectors outside the hydrocarbon sector. The results also emphasize the importance of coordinating between monetary and fiscal policies to maximize their positive impact on the economy.

In conclusion, this study provides empirical evidence on the effectiveness of economic policy tools in stimulating growth in non-oil sectors in Algeria. It thus contributes to guiding the policy-making process towards achieving the goal of economic diversification and building a more sustainable economy capable of facing fluctuations in global oil prices.

Keywords: Money supply, government expenditure, GDP outside the hydrocarbon secto ، . Fiscal Policy , Monetary Policy.

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'impact des dépenses publiques et de la masse monétaire sur le PIB hors secteur des hydrocarbures en Algérie au cours de la période 1996-2020. Pour atteindre l'objectif de l'étude, la méthodologie du modèle autorégressif à retards échelonnés (ARDL) a été utilisée.

L'étude a révélé un effet positif de la masse monétaire, des dépenses publiques et du PIB hors pétrole à court et à long terme. Elle a également mis en évidence une relation positive entre la variable des dépenses publiques (LDP) et le PIB hors secteur des hydrocarbures à long terme.

Ces résultats ont des implications importantes pour les décideurs politiques en Algérie. Ils indiquent la nécessité de continuer à adopter des politiques budgétaires et monétaires favorables à la croissance, en mettant particulièrement l'accent sur l'orientation des dépenses publiques vers les secteurs productifs hors hydrocarbures. Les résultats soulignent également l'importance de coordonner les politiques monétaires et budgétaires pour maximiser leur impact positif sur l'économie.

En conclusion, cette étude fournit des preuves empiriques sur l'efficacité des outils de politique économique pour stimuler la croissance dans les secteurs non pétroliers en Algérie. Elle contribue ainsi à guider le processus d'élaboration des politiques vers

l'objectif de diversification économique et la construction d'une économie plus durable, capable de faire face aux fluctuations des prix mondiaux du pétrole.

Mots-clés : Offre monétaire, dépenses publiques, PIB hors secteur des hydrocarbures Politique budgétaire, Politique monétaire.

مقدمة

الإنفاق الحكومي يمثل ركيزة أساسية في السياسة المالية للدول، حيث يعمل كأداة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة. يهدف هذا الإنفاق بشكل رئيسي إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد نحو مجالات استراتيجية كالبنية التحتية والتعليم والصحة. هذه الاستثمارات تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة. كما يلعب الإنفاق الحكومي دوراً محورياً في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الأساسية للفئات الأقل دخلاً، مما يساهم في تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

يرتبط الإنفاق الحكومي ارتباطاً وثيقاً بالمعروض النقدي، حيث يؤثر عليه من خلال قنوات متعددة. فعلى المستوى المباشر، قد يؤدي التمويل بالعجز إلى زيادة القاعدة النقدية عبر عملية خلق النقود، خاصة إذا لجأت الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي. هذه الزيادة في السيولة قد تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار إذا لم تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج. أما على المستوى غير المباشر، فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على المعروض النقدي من خلال تأثيره على أسعار الفائدة والتضخم. فزيادة الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، مما قد يدفع الأسعار للارتفاع ويحفز التضخم. هذا بدوره قد يدفع البنك المركزي إلى تبني سياسة نقدية تقييدية لكبح جماح التضخم، مما يؤثر على حجم المعروض النقدي في الاقتصاد.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات مؤشراً حيوياً لقياس أداء الاقتصاد وتنوعه. فهو يعكس قدرة الاقتصاد على النمو والتطور بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة. هذا المؤشر يشمل القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية كالصناعة التحويلية والخدمات والزراعة، ويوفر صورة أكثر دقة عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للبلد. كما أنه يساعد صانعي السياسات في تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية وجهود التنويع، ويعطي مؤشراً على مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

لتحقيق التوازن الأمثل بين الإنفاق الحكومي وإدارة المعروض النقدي، يتطلب الأمر تنسيقاً دقيقاً بين السياسة المالية والنقدية. يجب أن تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع الحفاظ على معدلات نمو مستدامة ومستويات تضخم منخفضة. هذا يتطلب إدارة حكيمة للإنفاق العام، بحيث يتم توجيهه نحو المشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، مع الحرص على عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد. كما ينبغي أن تركز هذه السياسات على تعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إن تبني إطار للسياسة المالية متوسطة الأجل وتعزيز آليات الحوكمة المالية يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة

الإنفاق العام وفعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، مع الحفاظ على استقرار المعروض النقدي وتجنب الضغوط التضخمية.

1. إشكالية البحث:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2021؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحديد العوامل الأكثر تأثرا بين الانفاق و المعروض النقدي على الناتج المحلي ؟
- ما هي أبرز التطورات التي عرفها المعروض النقدي في الجزائر على المدى الطويل والقصير؟
- بناءا على البيانات المتاحة هل يمكن اعتبار السياسة المالية أو السياسة النقدية هي العامل الأكثر الفعالية في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟

2.فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلاتالمطروحة سابقا، يمكننا صياغة الفرضيات التالية والتي تكون منطلقا للدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- يُؤثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المدى القصير والطويل.

الفرضيات الفرعية:

- لا يخضع الانفاق الحكومي في الجزائر لظاهرة تزايد النفقات.
- لم عرف المعروض النقدي في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1990-2021.
- لا تخضع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي في الجزائر لقانون فاغنر خلال فترة الدراسة.
- لا تخضع العلاقة بين الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات والمعروض النقدي للنظرية الاقتصادية.

3. أهمية البحث:تستمد الدراسة أهميتها من:

- محاولة التعرف على أهم المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الإنفاق الحكومي وكمية النقود والناتج المحلي والعلاقة بينهما.

- معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي .
- إبراز انعكاس التداول النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

4. أهداف البحث:

إنّ الهدف العام الذي تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه هو التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:
- إبراز الأهمية الكبيرة للنفقات العامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أداة مهمة من أدوات السياسة المالية.
- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط بين كل من الإنفاق الحكومي والعرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي.

محاولة بناء نموذج قياسي لأثر كل من الإنفاق الحكومي والعرض النقديعلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. دوافع اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيارنا دراسة هذا الموضوع ما يلي:

- كونه موضوعا يندرج ضمن تخصصي الشخصي (اقتصاد نقدي وبنكي).
- تنمية المعرفة الشخصية حول هذا الموضوع المتعلق بالإنفاق الحكومي، المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي.
- إبراز أثر الإنفاق الحكومي و التداول النقدي وانعكاساتهما على الناتج المحلي.
- كونه بحثا علميا نريد به أن يكون خطوة يُعتمد عليها في مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

6. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:**الجزائر
- **الحدود الزمنية:**1990-2021
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية في التطرق الإنفاق الحكومي والعرض النقدي والناتج المحلي كظاهرة اقتصادية.

7. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة استناداإلى جملة الفرضيات السابقة الذكر، يتم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل العلمي التي تمثل في مجموعها منهجا عاما مترابطا لهذه الدراسة وهي كالآتي:

- المنهج الوصفي التحليلي االذي جاء أساسا لتحليل تطور كل من الإنفاق الحكومي، العرض النقدي والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات؛
- المنهج التجريبي القياسي الذي من خلاله يتم استخدام أدوات التحليل القياسي، استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP،منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDLمع الاستعانة ببرامج التحليل الاحصائي والقياسي (XLstat 16،Eviews).

8. هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الدراسةالحالية، تم تقسيم العمل علىأربعة فصول، وذلك كمايلي:

يتطرق الفصل الأول إلىالدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فيستعرض الأُسس النظرية لكل من الإنفاق الحكومي، العرض النقدي والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

في حين تطرق الفصل الثالثالى واقع كل من الإنفاق الحكومي، العرض النقدي والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وكذا المنهجية المستخدمة.

أمّا الفصل الرابع فيتطرق الى دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي، العرض النقدي وعلى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الفصل الأول:

الدراسات السابقة

تمهيد

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة المرآة العاكسة للأبعاد النظرية لأي موضوع علمي موضوع دراسة، وهي من العناصر الأساسية في منهجية البحث العلمي، إذ تساعد الباحث على التتبع الصحيح لمسار خبرات الباحثين السابقين عند دراسة أحد المتغيرات، وإثراء ثقافته وزيادة خبرته البحثية، وتسهل عليهإيجاد الفجوة البحثية وصياغة إشكالية وفرضيات دراسته.

وبغية الفهم الدقيق لموضوع بحثناتم اختبار عينة من الدراسات التي تناولت جزءا منه، سواء من خلال دراسة المتغيرات مع بعضها، أو من خلال دراسة تلكالمُتعلقة بأثر الإنفاق العام أو العرض النقدي على متغيرات أخرى خارجية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي شرح مفصل لهاته الدراسات وتقييمها وتحديد الفجوة البحثية منها. والتي يتم تقسيمهاكما يلي:

- **عرض الدراسات باللغة العربية.**
- **عرض الدراسات باللغة الأجنبية.**
- **تأصيل الدراسات السابقة**

المبحث الأول: عرض الدراسات باللغة العربية

إنّ موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بتعزيز مُعدلات الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المواضيع التي عرفت اهتمام الباحثين الجزائريين عبر مختلف السنوات، ودور المعروض النقدي في تحقيق ذلك، نتيجة ذلك قمنا بتحليل عيّنة من الدراسات الجزائرية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوعنا ، وفصّلناهاإلى دراسات قديمة وحديثة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: دراسة بودخدخ كريم (2009-2010)

جاءت هاذه الدراسة بعنوان (**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009)**، والتي تهدف إلى محاولة دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، وذلك لتوضيح وابراز مدى فعالية سياسة الإنفاق العام من عدمها في تحقيق النمو الاقتصادي بإعتبار هذا الأخير مؤشرا عاما يعكس الوضع الإقتصادي السائد في الدولة، وقد تم من خلال هذه الدراسة تحليل مخططات دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، وأثرهما على الاستهلاك والاستثمار الخاصين ومن ثم على النمو الاقتصادي، بإعتبار أنّ الجزائر تبنت خلال هاذه الفترة سياسة توسع في الإنفاق العام بغية تنشيط الإقتصاد الوطني في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة إرتفاع سعر النفط الجزائري بداية الألفية الثالثة.

وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ: 5.5% خارج قطاع المحروقات، و4.8% كمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال السنوات السابقة لتبني المخطط، رغم ذلك شهد الإنفاق الحكومي المطبق عدة عيوب ونقائص تتعلق بآجال تنفيذ المشاريع المقترحة وارتفاع حجم التكاليف وغياب ترشيد الإنفاق العام.

كما توصلت الدراسة من خلال تحليل مختلف مؤشرات وبيانات المخططين إلى إثبات أن الإنفاق العام على الاستثمارات العامة كالبنية التحتية والهياكل القاعدية تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات يؤدي إلى زيادة حجم العمالة وتوفير مداخيل جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي وبالتالي رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: دراسة عبد الحق بوعتروس، محمد دهان (جوان 2009)

جاءت هذه الدراسة بعنوان **(أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري)** والتي تهدف إلى محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الجزائري وبين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة من 1970 إلى سنة 2005، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على أحدث البرامج القياسية في مجال تحليل السلاسل الزمنية مع إجراء كافة الاختبارات اللازمة لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP وكمية النقود بمفهوميها الضيق والواسع M1 و M2.

وبعد إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة ومختلف المتغيرات والقيام باختبار التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين LogGDP و M1، وقد تم التعبير عن هاته العلاقة كالاتي:

$$\mathbf{Log(gdp) = 10.14278 - 1.344968.log(M1)}$$

كما أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين إجمالي الناتج المحلي، وكمية النقود بالمفهوم الواسع، والتي جاءت بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{Log(gdp) = 10.14278 - 1.344968.log(M1)}$$

أمّا العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، فقد اثبتت طريقة جرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية العرض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع، حيث أن الزيادة في هذه الأخيرة تتبع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي دون وجود أثر عكسي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي عند زيادة العرض النقدي بنوعيه.

وقد أوصت هاذه الدراسة بضرورة الإسراع بعملية الإصلاح المالي لمختلف المؤسسات المالية والمصرفي التابعة له، وضرورة وضع ضوابط وشروط للسياسة الإئتمانية المطبقة على البنوك التجارية لتتلائم ومتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.

ثالثا: دراسة حسيبة مداني (أفريل 2017)

جاءت هاذه الدراسة بعنوان **(أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014)** والتي تهدف إلى محاول دراسة وتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، منها النمو الاقتصادي للجزائر مُمثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، وذلك باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2014، بإستخدام المنهج التحليلي لتبيان تطور الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام وكذا الواردات والتضخم، كما تم تبني نموذج أشعة الانحدار الانحدار الذاتي VAR لقياس هذا الأثر إحصائيا.

تم إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات لجعل العلاقة خطية وكذا تحقيق التجانس وتوحيد وحدات المتغيرات، بالإضافة إلى تصغير القيم من أجل التفسير الصحيح للنموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، حيث أثبت اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أن مُؤشر الإنفاق الحكومي متكاملا تكاملا مشتركا مع المتغيرات محل الدراسة، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما جاءت الدراسة التطبيقية معاكسة للنظرية الإقتصادية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أنّ حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق الحكومي له أثر موجب ضعيف على الناتج الداخلي الخام طول فترة الإستجابة.

كما أن سببية جرانجر أكّدت على عدم وجود أي علاقة سببية بين مُعدل الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الحقيقي، كما لا تُوجد علاقة طويلة الأجل بينهما، وبالتالي لا يُوجد أي تأثير للنفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي، وأن سياسة الإنفاق الحكومي كآلية كينزية فعّالة لا تُحقق أي أثر مباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أنّ لهاأثرا ضعيفا نسبيّا على المدى القصير مع غياب أي أثر على الأجل الطويل وهو أمر غير مُطابق للنظرية الإقتصادية، وبالتالي فقد تم رفض نموذج الخطأ المتبع في الدراسة.

أمّا بخصوص الواردات، فقد أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والواردات، وكذا وجود علاقة سببية بينهما، كما أن حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق الحكومي يُؤدي إلى ارتفاع الواردات خلال السنوات الخمس الأولى، مما يدل على الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات.

رابعا: دراسة زناييني بلال، صدقاوي صورية (جويلية 2023)

جاءت هاذه الدراسة بعنوان **(اختبار العلاقة السببية والديناميكية لأثر نمو الناتج المحلي الإجماليعلى العرض النقدي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020))** والتي تسعى إلى محاولةدراسة وتحليل الأثر الديناميكي لنمو الإنتاج المحلي الإجمالي على نمو العرض النقدي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 بالإعتماد على المنهج التحليلي لعرض المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة والمنهج الإحصائي القياسي بإستخدام نموذج الانحدارالذاتي للفجوات الموزعة ARDL وسببية جرانجر، وبغية تحليل الأثر، تم وضع الصيغة الموالية:

$$LNM2=LNPIP+\mu_t$$

حيث أنّ:

Lnm2: لوغاريتم المُتغير التابع للعرض النقدي؛

Lnpib: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي؛

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، كما توصلت إلى وجود أثر إيحابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على نمو العرض النقدي، حيث جاء لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ذو دلالة إحصائية موجبة على لوغاريتم النمو الإقتصادي، وهذا يطابق ويوافق النظرية الإقتصادية التي جاء بها كينز أي نمو في حجم الكتلة النقدية من خلال زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات، وكلما زاد لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، ارتفع حجم المعروض النقدي M2 بنسبة 1.04%؛ بالإضافة إلى اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المُوزعة، التي أثبتت الأثر الديناميكي بين متغيرات الدراسة وتوصلت بالإعتماد على سببية جرانجر إلى معرفة إتجاه العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية بإتجاه واحد من الناتج المحلي إلى المعروض النقدي حيث قدرت القيمة الإحتمالية للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بـ: 0.0361 وهي أقل من 0.05، في المقابل جاءت القيمة الإحتمالية للوغاريتم المعروض النقدي 1.0608 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجود تأثير عكسي لعرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة حجم المعروض النقدي أو التوسع النقدي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المدروسة.

خامسا: دراسة محمد بوخاري (جوان 2021)

جاءت هذه الدراسة بعنوان **(تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2018-1970))** والتي تهدف إلى محاولة تحديد العلاقة بين العرض النقدي بمفهومه الواسع M2 ونمو الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018 بالإعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM وسببية جرانجر، وقد تم وضع الصيغة الإحصائية التالية:

$$Lgdp=Lm2+\mu_t$$

حيث أن:

Lgdp: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي؛

Lm2: لوغاريتم عرض النقود؛

μ_t: حد الخطأ العشوائي.

وقد تم إدخال اللوغاريتم العشري على متغيرات الدراسة بغية تجانس وحدات المتغيرات وتحسين النموذج، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين العرض النقدي بمفهومه الموسع والناتج المحلي الإجمالي بعد إجراء اختبار التكامل المشترك، ووجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، حيث أنّ زيادة وحدة واحدة من عرض النقود سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 0.97 وحدة، كما أن 97% من التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسرها التغيرات في عرض النقود، أمّا فيما يخص الأجل القصير، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة تأخير واحدة، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة من متغيرة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة المقبلة بمقدار 0.899 ويتناقص بعد هذا الارتفاع بالنسبة لعرض النقود بدرجة تأخير الثانية حيث أن التغير في عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية بـ: 0.218 وحدة،أمّا سببية جرانجر فقد أثبتت وجود علاقة سببية من عرض النقود بإتجاه الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت النتيجة بـ: 0.0001 وهي أقل من 0.05.

سادسا: دراسة بورديم فاطمة الزهراء، بوصالح سفيان (ديسمبر 2021)

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ:**(تحليل العلاقة بين عرض النقود: مستوى الأسعار والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020)** إلى محاولة تحليل ودراسة العلاقة بين عرض النقود من خلال مستوى الأسعار والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، وذلك بإعتبار عرض النقود من أهم محددات النمو الاقتصادي ومن أبرز العوامل القادرة على إحداث تغيرات بارزة في معدلات هاذه الأخيرة، نتيجة لذلك، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المُوزعة ARDL وقد تم استخدام عينة من المتغيرات التي تكون منطلقا للدراسة (لم يتم ذكر الصيغة الرياضية التي تم الاعتماد عليها):

- **GDP:** حيث يعتبر مؤشرا للنمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على نسبة النمو السنوى الإجمالي للناتج المحلي بأسعار السوق على العملة الثابتة؛
- **M2:** يمثل عرض النقود بمفهومه الواسع والذي يعكس القدرة الشرائية لدى الأفراد ويشمل مجموع الأصول السائلة المتداولة الموجهة لتبادل السلع والخدمات؛
- **INF:** مؤشر التضخم، ويمثل مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات بالإرتفاع خلال السنة؛
- **EX:** يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي لسنة 2010.

وقد خلصت الدراسة إلى ووجود تأثير سلبي ومعنوي لعرض النقود M2 على معدل النمو الاقتصادي الممثل بمؤشر GDP وهو معاكس لما جاء في النظرية الإقتصادية، بالمقابل تم تسجيل وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا على المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجلبين متغيرات الدراسة وعدم وجود تأثير لكل من التضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي وهو مناف لما جاء في النظرية الاقتصادية، وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، تُوصي هذه الدراسة بضرورة تبني سياسة نقدية إنكماشية لتحقيق الاستقرار في عرض النقود وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية لرفع حكم العرض النقدي M2 مع الحفاظ على أسعار الفائدة في مُعدلات ثابتة.

سابعا: دراسة أحمد محي الدين محمد التلباني (أكتوبر 2022)

تهدف هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (**قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM**) إلى قياس أثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري، وقد تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي GDP للدلالة على النمو الاقتصادي و استخدام العرض النقدي بمفاهيمه المختلفة (المفهوم الضيقM1 والمفهوم الواسع M2 وأشباه النقود QM) كدلالة على متغير العرض النقدي، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020، وبغية تحليل ودراسة هذا التأثير، تم الاعتماد على نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM والقيام بمختلف الإختبارات القياسية التي تبين العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم وضع الصيغة التالي لتكون منطلقا للدراسة:

$$\mathbf{lnGDP= f(lnM1_t\ ,lnM2_t\ ,\ lnQM_t)}$$

حيث أنّ:

INGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي مُقاسا بالأسعار الثابتة لسنة 2010؛

lnM1: لوغاريتم المفهوم الضيق لعرض النقود؛

lnM2: لوغاريتم المفهوم الواسع لعرض النقود؛

lnQM: لوغاريتم أشباه النقود.

وقد تمت إضافة اللواغاريتم على مختلف متغيرات الدراسة بغية توافق الدالة الخطية المراد قياسها مع طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وجعل المتغيرات متجانسة ومتوافقة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العرض النقدي بمفهومه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ زيادة حجم المعروض النقدي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 84.26% وذلك عند مستوى معنوية 1%، أي أن العرض النقدي يُفسّر 84.26% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي وهو مايتوافق مع النظرية الإقتصادية، أما عرض النقود بمفهومه الضيق M1 فقد اثبتت الدراسة وجود أثر سلبي وعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة رصيد العرض النقدي بمفهومه الضيق بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.778% وهذه النتيجة تتعارض مع النظرية الإقتصادية ويعود ذلك لعدم قدرة السياسة النقدية المصرية لتحويل الأرصدة النقدية المكتنزة إلى استثمارات حقيقية تعود بالأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن متغيرة أشباه النقود QM لها تأثيرا سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن كل زيادة في حجم أشباه النقود بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 64.11% وهذا ما لايتفق أيضا مع النظرية الإقتصادية بسبب عدم توجه هذا النوع من العرض النقدي إلى الاستثمارات التي تنعكس عوائدها على الاقتصاد ككل.

كما توصلت الدراسة إلى أن 45% من التغير الكلي في اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بدلالة التغير الكلي في اللوغاريتم الطبيعي للعرض النقدي بمفهومه الضيق، اللوغاريتم الطبيعي بمفهومه الواسع واللوغاريتم الطبيعي لأشباه النقود.

ثامنا: دراسة محاسن عثمان محمد حاج نور (جانفي 2020)

يهدف هذاالبحثالموسوم بـ:(**أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة 2010-2018**) إلى دراسة أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وذلك خلال الفترة 2010-2018، حيث أنّه على الرغم من اختلاف مؤشرات العرض النقدي والمفاهيم المرتبطة بهإلاّ أنّه من أبرزالمؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الناتج المحلي الإجمالي، وبغية معرفة هذا الأثر، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القياسي بالاعتماد على برنامج افيوز من خلال معادلة خطية جاءت كالتالي:

$$GDP= \beta_0+ \beta_1 M2+ \mu$$

حيث أنّ:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛

M2: عرض النقود؛

β_0**:** معلمة النموذج الذي يحدد قيمة المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل صفرا؛

β_1 . معامل عرض النقود الذي يقيس مقدار التغير في الناتج المحلي نتيجة للتغير في حجم عرض النقود؛

μ : المتغير العشوائي.

بعد إجراء اختبارات استقرارية لمتغيرات الدراسة تم تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي كالأتي:

$$LOG(GDP)= 2.579455+ 0.074790\ LOG(MS) + \mu$$

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين المتغيرات محل الدراسة وتطابقها مع النظرية الإقتصادية، حيث جاءت إشارة β_0 موجبة وإشارة β_1موجبة أيضا، وذلك يدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، كما أثبت النموذج القياسي المتبع خلوه من المشاكل القياسية، وقبوله إحصائيا من خلال إجراء مختلف الإختبارات القياسية التي تثبت ذلك.

كما توصلت الدراسة إلى أن 83% من التغيرات التي تطرأ على معدل الناتج المحلي الإجمالي تحدث بسبب التغير في عرض النقود، وقد أوصت هاذه الدراسة بضرورة ربط التوسع النقدي بإرتفاع حجم الأنشطة الإنتاجية وزيادة الإهتمام بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تاسعا: دراسة عثمان حسين سلمان، سناء جاسم محمد (2020)

جاءت هذه الدراسة بعنوان **(العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003-2016)** والتي تهدف إلى محاولة معرفة وقياس العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2016، حيث تم إجراء دراسة قياسية بإستخدام دالة (كوب دوجراس)، حيث تم تحويلها لصيغة لوغاريتمية مزدوجة وذلك لتحقيق أفضل تقدير للدالة، وقد تم توصيف هذه الدالة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= F(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

$$Y= \alpha + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4$$

حيث أن:

Y: عرض النقود (M1)؛

X_1: النقد المتداول خارج البنوك (C)،

X_2: الإحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية (R)؛

X_3: المضاعف النقدي (m)؛

X_4: الرقم القياسي للأسعار (IP).

وإنطلاقا من البيانات المستخدمة والمتحصل عليها تم تقدير العلاقة بين المتغيرات والتي جاءت حسب العلاقة التالية:

$$Y= 0.247 + 0.467 LN X_1 + 0.636 LN X_2 + 1.068 LN X_3 + 0.178 LN X_4$$

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة، حيث كان المضاعف النقدي أكثر المتغيرات تأثيرا يليه الإحتياط النقدي ثم النقد المتداول لدى الأفراد، إذ أن الزيادة في كل متغير بمقدار 10% سيؤدي إلى رفع المعروض النقدي بمقدار (4.67%، 6.63% ، 10.07%) على التوالي.

المبحث الثاني: عرض الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة(J.Makwandi & G.Raphael) (2018)

حيث جاءت هاذه الدراسة بعنوان **(The Impact of Government Expenditure, Money supply and Inflation on Economic Growth in Tanzania)** والتي تهدف إلى محاولة دراسة وتحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي والتضخم على النمو الاقتصادي في تنزانيا، بإعتباره أحد الأهداف الأساسية التي تسعى تنزانيا لتحقيقها إنطلاقا من سياسات الإقتصاد الكلي المختلفة ومحاولة جعل المستوى العام للأسعار ضمن مستويات منخفضة، وبغية تحليل ذلك، تم إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL لتقدير تأثير الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي وعلاقته بهذا الأخير، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدّة من سنة 1970 إلى سنة 2011، كما تم استخدام إختبار ديكي فولر المعزز ADF لإختبار استقرارية متغيرات الدراسة، وانطلاقا من ذلك تم وضع الصيغة الإحصائية التالية باعتبارها منطلقا للدراسة:

$$\Delta LRGDPt = a + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LRDGP_{t-i} + \sum_{I=1}^{q1} \sigma 1 \Delta LM3_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \sigma 2 \Delta LINF_{t-l} + \sum_{i=1}^{q3} \sigma 3 \Delta LGEXP_{t-i} + \emptyset_1 LRGDP_{t-1} + \emptyset_2 LMs_{t-1} + \emptyset_3 LINF_{t-1} + \emptyset_4 LGEXP_{t-1}$$

حيث أنّ:

$\emptyset_s$: معلمات لمتغيرات الدراسة للعلاقة طويلة الأجل؛

σ وβ: مصفوفات المعلمات؛

LRGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

LM3: اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود؛

LINF: اللوغاريتم الطبيعي للتضخم؛

LGEXP: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الحكومي؛

α: الثابت.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للإنفاق الحكومي وعرض النقود على النمو الإقتصادي على المدى القصير، وفي المقابل،وجود أثر إيجابي ضئيل للتضخم على النمو الاقتصادي على المدى القصير، وكان معدل تصحيح الخطأ سلبيا وأقل من الواحد حيث قدر بـ: (−0.0748)،

وهذا يعني أن درجة التكيف لتحقيق التوازن بين المتغيرات تبلغ حوالي 7.5% بعد كل شهر بسبب تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي الأخرى على توازن النمو الإقتصادي والتضخم.

إضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى عينة من النتائج التي تُظهر أثر كل متغير على حدّةعلى النمو الإقتصادي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **أثر التضخم على النمو الإقتصادي:** إن تحديد أثر التضخم على النمو الاقتصادي في تنزانيا كان من الأهداف الأساسية للدراسة، بإعتبار أن التضخم يتأثر بعدة عوامل كالسياسة المالية والنقدية وميزان المدفوعات وغيرها، وقد وجدت هذه الدراسة أن للتضخم أثرا سلبيا على المدى الطويل رغم الأثر الإيجابي الضئيل على المدى القصير، مما يدل على أن هناك متغيرات كلية أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي مستبعدة من النموذج لكن لها علاقة مباشرة بالتضخم، حيث أن ارتفاع مستوى التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.66% هذا على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن إرتفاع مستوى التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 8%.
- **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي:** توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في تنزانيا على المدى الطويل، حيث أن التغير في وحدة الإنفاق الحكومي على المدى الطويل يؤدي إلى تحسين النمو الإقتصادي بنسبة 62.6%، وهذا يعني أنّ زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد بسبب قيود الميزانية يُؤدي إلى زيادة الضرائب الإجمالية بنفس الحجم؛
- **أثر عرض النقود على النمو الإقتصادي:** من الناحية النظرية يؤدي عرض النقود إلى إحداث تأثير إيجابي وسلبي في الاقتصاد، حيث تعتمد هاذه الدراسة على الجانب السلبي لتأثير عرض النقود في تنزانيا، إذيؤدي زيادة هذا الأخير حسب الباحث إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يجعل السّلع الأجنبية أعلى سعرا من السلع المحلية، وبالتالي إحتمال زيادة السلع المهمة الذييؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانفاض القدرة الشرائية للأفراد، وتشير نتائج الدراسة حسب هذه النظرية إلى وجود أثر سلبي لعرض النقود على النمو الاقتصادي في تنزانيا، حيث يشير الأثر السلبي لهذا المتغير على المدى القصير إلى أن زيادة وحدة النقود المتداولة في اقتصاد تنزانيا قد تؤدي إلى تدهور الاقتصاد بنسبة 2.9%.

ثانيا: دراسة (Masome Fouladi) (2010)

جاءت هاذه الدراسة بعنوان **(The impact of Government Expenditure on GDP, Emplyment and private investment a CGE Model approach)** والتي تهدف إلى محاولة دراسة وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والاستثمار الخاص بدولة إيران، وذلك نتيجة إنقسام مؤيدي تفاعل الإنفاق الحكومي إيجابيا مع المتغيرات الإقتصادية الأخرى لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وبين متطرفين يؤكدون عدم وجود أي تأثير للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي بسبب المزاحمة الكاملة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار، إنطلاقا من ذلك تم إستخدام نماذج التزامن العام القابلة للحساب CGE حيث يتم جمع البيانات المطلوبة لنماذج التوازن العام في مصفوفة تسمى مصفوفة المحاسبة الإجتماعية SAM التي تدخل فيها التحركات السلعية والخدمية والمدفوعات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعتبر المبدأ الأساسي في مصفوفة SAM هو المساواة بين النفقات والإيرادات، ويفصّل الجدول التالي متغيرات المصفوفة بشكل أوضح:

الجدول: مكونات النموذج

القطاع	عناصر
أنشطة	الزراعة، الصناعة، التعدين، النفط، الغاز، الخدمات، البناء.
بضائع	السلع الزراعية والصناعية والتعدين والنفط والغاز والبناء والتجارة.
عوامل الإنتاج	قوة العمل، الرأسمال.
الأسر	تواجد الأسر في الريف، المدينة.
مؤسسات أخرى	الحكومة، الشركات، بقية دول العالم.

في هذه الدراسة وانطلاقا من مكونات مصفوفة المحاسبة الإجتماعية، تم حساب مصفوفة المحاسبة الإجتماعية الكلية MACRO SAM ومصفوفة المحاسبة الإجتماعية الصغيرة MICRO SAM وبالتناسب مع نموذج التوازن العام الممثل في هذا البحث، تم استخدام خمس قطاعات تتمثل في: الزراعة، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، الخدمات، البناء، بالإضافة إلى نوعين من عوامل الإنتاج وهما: القوة العاملة والرأسمال، حيثتم جمع حساب نفقات الدخل للأسر المدنية والريفية والشركات والحكومة كحساب واحد، والحساب المالي كحساب واحد أيضا.

فرضا أنّ الإنفاق الحكومي في هذا النموذج الإنفاقهو متغير خارجي لا يعتمد على متغيرات إقتصادية أخرى، توصلت هاذه الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وبالتالي فإن زيادة المنتجات المحلية تؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج الأولية، وبالتالي إرتفاع دخل الأسر والشركات الناتج عن دخل عوامل الإنتاج، إضافة إلى

ذلك، يؤدي تزايد الإنتاج إلى زيادة الطلب على المدخلات الوسيطية والسلع الأساسية المستخدمة في عملية الإنتاج أيضا، كما تؤدي الزيادة في دخل الأسر إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي وزيادة الطلب على المعاملات المالية، كما أن زيادة الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وزيادة الإستيراد ودخل الأسر مما يؤدي إلى زيادة دخل الحكومة من خلال الضريبة على البيع والنشاط والدخل.

ثالثا: دراسة (COSIMO MAGAZZINO) (2011)

والتي جاءت بعنوان **(Disaggregated public spending GDP and Money Supply : Evidence for Italy)** حيث تهدف هاذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومدى تحكم الناتج المحلي الإجمالي في العرض النقدي في إيطاليا خلال الفترة من 1990-2010، بإستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لأنجل وجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ ECM، ومحاولة الكشف عن العلاقة السببية لجرانجر وذلك بالإعتماد على عشر مجالات للإنفاق الحكومي، وبغية دراسة وتحليل هذا الأثر تم وضع الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta y = \alpha_0 + \Sigma_{i=1}^{m} \beta_1 \Delta y_{t-1} + \Sigma_{j=1}^{m} \lambda \Delta e_{t-i} + \mu_t$$

حيث أنّ:

E_{t-i}: الإنفاق الحقيقي؛

Y_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

Δ: الفرق الأول.

تتضمنبنود الإنفاق العام: الإنفاق على الخدمات العامة، الإنفاق على الدفاع، الإنفاق على الثقافة والدين، الإنفاق على الحماية الإجتماعية، الإنفاق على البيئة، الإنفاق على الشؤون الإقتصادية، الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الإسكان والمرافق الإجتماعية، الإنفاق على النظام العام، الإنفاق على السلامة والصحة.

وقد توصلت الدراسة بعد إجراء اختبارات التكامل المشترك مع كل بند من بنود الإنفاق العام العشرة والناتج المحلي الإجمالي، إلى أن بندين فقط من بنود الإنفاق الكلي لا يشتركانفي نفس الإتجاه مع قيام علاقة طويلة الأجل مع الإنتاج المحلي الإجمالي وهما الإنفاق على حماية البيئة والإنفاق على الإسكان والمرافق الإجتماعية.

أما نتائج سببية جرانجر فقد أظهرت وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الإنفاق على الشؤون الإقتصادية والإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية أحادية

الإتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي وبقية البنود، وبالتالي وحسب الدراسة فإن خفض الإنفاق لاينبغي أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وفي المقابل، فإن إعادة تخصيص الموارد المالية بين بنود الإنفاق المختلفة قد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تأصيل الدراسات السابقة

بعد عرضأهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع بحثنا، سوف نقوم بتحليلهاومناقشتهاوتحديد أهم نتائجها، وكذا تحديد الفجوة البحثية التي نرغبفي معالجتها والتي تختلف عن الدراسات السابقة المختارة.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من أجل تحديد أبرز النتائج البحثية المتوصل إليها من طرف الباحثين في مختلف الدراسة التي تم الإعتماد عليها، قمنا بتحليلهااستنادا إلى مجموعة من الأسس والمتمثلة في تحديد النموذج المتبع وكذا عينة الدراسة حسب المنطقة والفترة الزمنية المطبقة فيها، وكذا أهم النتائج والتي تُعتبر مُنطلقا لدراستنا.

1-مناقشة الدراسات السابقة:

1-1- دراسات وجدت علاقة:

نذكر منها: دراسة الباحث "بوكروخ كريم" الموسومة ب: (أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، والتي خصص فيها فترة وعينة الدراسة بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2001 إلى 2009، وتوصل فيها إلى النتائج التالية: توصلت الدراسة من خلال تحليل مختلف مؤشرات وبيانات المخططين إلى إثبات أن الإنفاق العام على الاستثمارات العامة كالبنية التحتية والهياكل القاعدية تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات يؤدي إلى زيادة حجم العمالة وتوفير مداخيل جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي وبالتالي رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة الباحثين "عبد الحق بوعتروس، محمد الدهان" الموسومة ب : (أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري)، وقد خصا الدراسة بالجزائر في الفترة بين 1970 – 2005، وقد أبانا في نهاية بحث عن الحوصلة التالية: أثبتت طريقة جرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية العرض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع، حيث أن الزيادة في هذه الأخيرة تتبع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي دون وجود أثر عكسي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي عند زيادة العرض النقدي بنوعيه.

دراسة الباحثين "زناييني بلال، صدقاوي صورية" الموسومة ب "إختبار العلاقة السببية والديناميكية لأثر نمو الناتج المحلي على العرض النقدي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1999-2020) وقد حددا العينة بالجزائر خلال سنة 1999 إلى سنة 2020، أين

أختتمت بالتوصل إلى النتائج التالية: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدىبينهما، بالإضافة إلى وجود أثر إيحابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على نمو العرض النقدي، حيث جاء لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ذو دلالة إحصائية موجبة على لوغاريتم النمو الإقتصادي، وهذا يطابق ويوافق النظرية الإقتصادية التي جاء بها كينز أي نمو في حجم الكتلة النقدية من خلال زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات.

دراسة الباحث "محمد بوخاري" الموسومة ب (تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2018-1970) متبعا نموذج ECM ، وقد توصل في نهاية بحثه إلى النتيجة التالية: وجود علاقة توازينة طويلة المدىبين العرض النقدي بمفهومه الموسع والناتج المحلي الإجمالي بعد إجراء اختبار التكامل المشترك، ووجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة حيث أن زيادة وحدة واحدة من عرض النقود سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــ: 0.97 وحدة، كما أن 97% من التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسرها التغيرات في عرض النقود، أما على المدى القصير فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة تأخيرواحدة، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة من متغيرة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة المقبلة بمقدار 0.899 يتناقص بعد هذا الارتفاع بالنسبة لعرض النقود بدرجة تأخير الثانية حيث أن التغير في عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية بـــ: 0.218 وحدة،أما سببية جرانجر فقد أثبتت وجود علاقة سببية من عرض النقود بإتجاه الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت النتيجة بـــ: 0.0001 وهي أقل من 0.05.

دراسة الباحثين "بورديم فاطمة الزهراء، بوصالح سفيان" الموسومة ب تحليل العلاقة بين عرض النقود: مستوى الأسعار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020) متبعان النموذج vecm في بحثهما، متخذا من الجزائر عينة للدراسة خلالة الفترة المتتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020، حيث خلصت الدراسة إلى النتيجة التالية: وجود تأثير سلبي ومعنوي لعرض النقود M2 على معدل النمو الاقتصادي الممثل بمؤشر GDP وهو منافلما جاء في النظرية الإقتصادية، وفي المقابل،وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا على المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدىبين متغيرات الدراسة وعدم وجود تأثير لكل من التضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي وهو مناف لما جاء في النظرية الاقتصادية، وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بضرورة تبني سياسة نقدية إنكماشية لتحقيق الاستقرار في عرض النقود وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية لرفع حجم العرض النقدي M2 مع الحفاظ على أسعار الفائدة في معدلات ثابتة.

دراسة الباحثين "أحمد محي الدين، محمد التلباني" الموسومة ب (قياس أثر تغير العرض النقدي على نمو الإقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM) متتبعان نموذج VECM، التي استندت في عينة الدراسة على مصر، خلال الفترة 1990- 2020، وقد أبانت الدراسة عن النتائج التالية: وجود علاقة طردية بين العرض النقدي بمفهومه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة حجم المعروض النقدي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 84.26% وذلك عند مستوى معنوية 1%، أي أن العرض النقدي يفسر 84.26% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي وهو مايتوافق مع النظرية الإقتصادية، أمّا عرض النقود بمفهومه الضيق M1 فقد اثبتت الدراسة وجود أثر سلبي وعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة رصيد العرض النقدي بمفهومه الضيق بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.778% وهذه النتيجة تتعارض مع النظرية الإقتصادية ويعود ذلك لعدم قدرة السياسة النقدية المصرية على تحويل الأرصدة النقدية المكتنزة إلى استثمارات حقيقية تعود بالأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن متغيرة أشباه النقود QM لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن كل زيادة في حجم أشباه النقود بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 64.11% وهذا ما لايتفق أيضا مع النظرية الإقتصادية بسبب عدم توجه هذا النوع من العرض النقدي إلى الاستثمارات التي تنعكس عوائدها على الإقتصاد ككل.

دراسة الباحثين "محاسن عثمان، محمد حاج نور" الموسومة ب : (أثر التغيير في عرض النقود على الانتاج المحلي في السودان للفترة 2010-2018) مستندا في بحثه على بلد السودان كعينة للدراسة خلال الفترة 2010-2018، حيث توصل في نتائج البحث إلى التالي: وجود ارتباط معنوي بين المتغيرات محل الدراسة وتطابقها مع النظرية الإقتصادية، حيث جاءت إشارة β_0 موجبة وإشارة β_1موجبة أيضا، وذلك يدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، كما أثبت النموذج القياسي المتبع خلوه من المشاكل القياسية، وقبوله إحصائيا من خلال إجراء مختلف الإختبارات القياسية التي تثبت ذلك.

كما توصلت الدراسة إلى أن 83% من التغيرات التي تطرأ على معدل الناتج المحلي الإجمالي يحدث بسبب التغير في عرض النقود، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة ربط التوسع النقدي بإرتفاع حجم الأنشطة الإنتاجية وزيادة الإهتمام بها لتحقيق الاستقرار الإقتصادي ورفع معدلات نموه.

دراسة الباحثين "عثمان حسين سلمان، سناء جاسم محمد" الموسومة ب: (العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003-2016) منتهجان دالة كوب دوجراس، حيث اتخذا من بلد العراق عينة للدراسة خلال الفترة 2003-2016، وقد توصلا إلى النتائج التالية: وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة، حيث كان المضاعف النقدي أكثر المتغيرات تأثيرا يليه الإحتياط النقدي ثم النقد المتداول لدى الأفراد، إذ أن الزيادة في كل متغير بمقدار 10% سيؤدي إلى رفع المعروض النقدي بمقدار (4.67%، 6.63%، 10.07%) على التوالي.

دراسة الباحثين (J.Makwandi & G.Raphael) الموسومة ب: (The Impact of Government Expenditure, Money supply and Inflation on Economic Growth in Tanzania)، التي اعتمدا فيها على نموذج ARDL، والتي كانت فيها دولة تنزانيا عينة للدراسة خلال الفترة الممتدة بين 1970-2011)، توصلا فيها للنتائج التالية: للتضخم أثر سلبي على المدى الطويل رغم الأثر الإيجابي الضئيل على المدى القصير، مع وجود تأثير إيجابي كبير على النمو الإقتصادي في تنزانيا على المدى الطويل، حيث أن التغير في وحدة الإنفاق الحكومي على المدى الطويل يؤدي إلى تحسين النمو الإقتصادي بنسبة 62.6%، وهذا يعني عند زيادة الإنفاق الحكومي في الإقتصاد بسبب قيود الميزانية تؤدي إلى زيادة الضرائب الإجمالية بنفس الحجم.

دراسة الباحث (Masome Fouladi) الموسومة ب: (The impact of Government Expenditure on GDP, Emplyment and private investment a CGE Model approach)، والتي اتخذ من دولة إيران عينة للدراسة، حيث توصل في نهاية بحثه للنتائج التالية: أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وبالتالي فإن زيادة المنتجات المحلية تؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج الأولية، وبالتالي إرتفاع دخل الأسر والشركات الناتج عن دخل عوامل الإنتاج، إضافة إلى ذلك يؤدي تزايد الإنتاج إلى زيادة الطلب على المدخلات الوسيطية والسلع الأساسية المستخدمة في عملية الإنتاج أيضا، كما تؤدي الزيادة في دخل الأسر إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي و زيادة الطلب على المعاملات المالية، وأن زيادة الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وزيادة الإستيراد ودخل الأسر مما يؤدي إلى زيادة دخل الحكومة من خلال الضريبة على البيع والنشاط والدخل.

دراسة الباحثة " MESSAOUDI MALIKA" الموسمة ب: (Disaggregated public spending GDP and Money Supply : Evidence for Italy)، معتمدة على نموذج ECM، متخذة من إيطاليا عينة للدراسة بين الفترة 1990-2010، أين توصلت في نهاية بحثها للنتائج التالية: وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الإنفاق على الشؤون الإقتصادية و الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي

وبقية البنود، وبالتالي وحسب الدراسة فإن خفض الإنفاق لاينبغي أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، في المقابل،قد تؤديإعادة تخصيص الموارد المالية بين بنود الإنفاق المختلفة إلى زيادة النمو الإقتصادي.

2-1-دراسة لم تجد العلاقة:

دراسة الباحثة "حسيبة مداني" الموسومة ب: (أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014) معتمدة في دراستها على نموذج VAR، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة سببية بين معدل الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الحقيقي، كما لا توجد علاقة طويلة الأجل بينهما، وبالتالي لا يوجد أي تأثير للنفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي، وأن سياسة الإنفاق الحكومي كآلية كينزية فعالة لا تحقق أي أثر مباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذتُحقق أثرا ضعيفا نسبيا على المدى القصير في غياب أي أثر على المدىالطويل وهو أمر غير مطابق للنظرية الإقتصادية، وبالتالي فقد تم رفض نموذج الخطأ المتبع في الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد الفجوة البحثية

يمكن توضيح مختلف الجوانب التي تُمَيزْ الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- **إشكالية الدراسة:**اهتمت معظم الدراسات السابقة بمناقشة إشكاليات ذات علاقة كلية بموضوع الدراسة، بمعنى أنّ معظمهاناقشت علاقة المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) و/أو المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) مع أحد أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، باستثناء دراسة (زناييني بلال، صدقاوي صورية)، والتي اهتمت بتحليل العلاقة السببية والديناميكية لأثر الناتج الداخلي الخام على المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2)، وعليه فقد اشتملت الدراسة الحالية على بعض المؤشرات المراد تفسيرها في الدراسات السابقة (المعروض النقدي (M2) والناتج الداخلي الخام)، وتأتي دراستنا باختلاف جوهري في التعبير عن الناتج الداخلي الخام، حيث تُركز على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.
- **الفترة الزمنية:**تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية أقصاها 2018، باستثناء الدراسة التي قام بها (أحمد محي الدين محمد التلباني) والتي اعتمدت على بيانات من سنة 1990إلى سنة2020، أما الدراسة الحالية فقد امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، هذه الأخيرة تأتي في نفس مجال الدراسات السابقة وهي فترة زمنية طويلةوغير متجانسة بسبب التغيرات والظروف الإقتصادية التي مست الإقتصاد الجزائري.
- **المنهجية القياسية:** تميزت الدراسة الحالية عنمختلف الدراسات السابقة الذكر من حيث اعتمادها على عدد من المتغيرات، الأدوات والاختبارات القياسية المستخدمة في تقدير وتحليل الظواهر الإقتصادية، وبشكل خاص نشير هنا إلى دراسة (J.Makwandi & G.Raphael)باعتبارها الأقرب لدراستنا الحالية من حيث طريقة طرحها للإشكالية، واستخدامها لنموذج ARDL في تقدير الظاهرة المبحوث فيها، كما اعتمدت في تقديرها لذات الظاهرة المدروسة على متغيرة المعروض النقدي (M2)، بالإضافة إلى إدراج متغيرات مساعدة متمثلة في معدل التضخم (INF)، كما اعتمدت الدراسة الحالية على متغيرات مساعدة تعطي تفسيرًا دقيقًا وشاملاً بخصوص الظاهرة المدروسة وتتناسب مع طبيعة الإقتصاد الجزائري والمتمثلة في سرعة دوران النقود (V) وسعر الصرف (EX)بالإضافة إلى التطور المالي.

خلاصة:

في هذا الفصل، استعرضنا مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المعروض النقدي والإنفاق الحكومي من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. هذه الدراسات شملت اقتصادات مختلفة وفترات زمنية متباينة، مما أضفى عمقاً وشمولية على تحليلنا.

النظرية الاقتصادية التقليدية تفترض وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات. فزيادة المعروض النقدي، وفقاً لنظرية كمية النقود، تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، مما يحفز النمو الاقتصادي. كذلك، يفترض المضاعف الكينزي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

بعض الدراسات التي استعرضناها أكدت هذه العلاقة الطردية. فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الأبحاث أن التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خاصة في الأجل القصير. كما أظهرت دراسات أخرى أن زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة في مجالات البنية التحتية والتعليم، لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن بعض الدراسات الأخرى جاءت بنتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية التقليدية. فقد وجدت هذه الدراسات عدم وجود علاقة طردية واضحة بين المعروض النقدي والإنفاق الحكومي من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. بعض هذه الدراسات أشارت إلى ظاهرة مزاحمة الاستثمار الخاص، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، مما قد يحد من النمو الاقتصادي.

كما أشارت بعض الدراسات إلى أهمية النظر إلى فعالية السياسة النقدية والتي قد تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية. ففي حالات الركود الشديد على سبيل المثال، قد لا يكون للزيادة في المعروض النقدي التأثير المتوقع على النشاط الاقتصادي.

هذا التباين في نتائج الدراسات يشير إلى تعقيد العلاقة بين المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي، وأهمية مراعاة العوامل الهيكلية والمؤسسية في كل اقتصاد عند تحليل هذه العلاقات. كما يؤكد على ضرورة استخدام نماذج اقتصادية قياسية متطورة لفهم أفضل لهذه العلاقات المعقدة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

في عالم الإقتصاد الكلي، تتشابك العديد من المتغيرات في نسيج معقد من العلاقات التبادلية. من بين هذه المتغيرات، يبرز الإنفاق الحكومي، المعروض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي كعناصر محورية في فهم ديناميكيات الإقتصاد.

يلعب الإنفاق الحكومي باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، دورا حاسما في تحفيز النشاط الإقتصادي،فمن خلال الاستثمار في البنية التحتية، الخدمات العامة، والبرامج الاجتماعية، تستطيع الحكومات خلق فرص عمل وتعزيز الإنتاجية. يمكن لهذا الإنفاق أن يكون أداة قوية في السياسة المالية التوسعية، ولاسيماخلال فترات الركود الإقتصادي.

بالتوازي مع ذلك، يأتي دور المعروض النقدي، الذي يشير إلى إجمالي كمية النقود المتداولة في الإقتصاد ويتم التحكم فيه من خلال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، في تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي، وتعديل أسعار الفائدة.

وباعتبار الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأشمل للنشاط الإقتصادي، فهو يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بكل من الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي، وتنعكس زيادة الإنفاق الحكومي مباشرة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، بينما يؤثر المعروض النقدي على مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي على الناتج الكلي.

ومع ذلك، فإن العلاقة بين هذه المتغيرات ليست خطية بسيطة. فمثلا، الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص أو التضخم، كما أن التوسع غير المنضبط في المعروض النقدي قد يؤدي إلى تضخم مرتفع، مما يؤثر سلبا على المدى الطويل.

لذا فإنّ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلّب توازنا دقيقا بين هذه المتغيرات، مع مراعاة العوامل الهيكلية في الإقتصاد لتحقيق الاستقرار والنمو.

المبحث الأول: المقاربات النظرية للإنفاق الحكومي

يُعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، كما يلعب دورًا حيويًا في تنظيم النشاط الإقتصادي وتحفيز النمو وتحقيق الاستقرار المالي، وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

من خلال الإنفاق الحكومي، تستطيع الدول تنفيذ سياسات إقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتحفيز النمو الإقتصادي خلالفترات الركود، والحد من التضخم خلالفترات النمو السريع. كما يمكن أن يُساهم الإنفاق الحكومي في تقليل الفجوات الإقتصادية بين الفئات الإجتماعية المُختلفة عبر تقديم الدعم للفئات الأقل حظًا، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وحديثا أصبح تحليل الإنفاق الحكومي أكثر أهمية من أي وقت مضى نظرًا للتحديات الإقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية، والتغيرات المناخية، والأوبئة. لذا، يعد البحث في هذا المجال أساسيًا لفهم كيفية توجيه الموارد المالية للدولة بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة المواطنين.

سنستعرض خلال هذا المبحث ونلخص أبرز الأفكار والتصورات الإقتصادية المُهمة، والتي تركز بشكل خاص على الإنفاق الحكومي، ومنه،ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

- الإنفاق الحكومي عبر المدارس الإقتصادية
- مبررات زيادة الإنفاق الحكومي
- الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي عبر المدارس الاقتصادية

يختلف تصور الإنفاق الحكومي بين المدارس الاقتصادية، فالكلاسيكية تفضل تقليصه، مؤمنة بكفاءة السوق، بينما تدعم الكينزية زيادته لتحفيز الطلب، وتركز النقدية على السياسة النقدية، محذرة من التضخمأما اقتصاديات جانب العرض والنيوكلاسيكية، فتقدمان رؤى متباينة حول دوره في النمو الاقتصادي وتصحيح إخفاقات السوق.

أولا: تعريف الإنفاق الحكومي (النفقات العامة)

تعد النفقات العامة أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها السياسة المالية للدولة بغرض دفع عجلة التنمية الإقتصادية وتُعرّف بأنها: "عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة"[1].

كما تُعرّف بأنها: "حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الإقتصادية المُعتمدة من طرف الدولة[2]، حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة"[3].

كما يُعرّف الإنفاق الحكومي على أنّه: "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديمخدماتها أو مساعدة فئة من فئات المجتمع أو إقامة المشاريع الإقتصادية والإجتماعية المختلفة"[4].

وبشكل عام نخلص إلى تعريف الإنفاقالحكومي على أنّه: "ما يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام".

يتبيّن مما سبق أنّ تعريف النفقات العامة يرتكز على ثلاثة أركان:[5]

- أن يكون الغرض من النفقة هو إشباع الحاجات العامة للأفراد.

---

[1] خالد أحمد المشهداني ونبيل إبراهيم الطائي (2014)، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص17.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية–، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص.ص 100–101.

[3] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement, 3éme édition, édition de Boeck, Belgique, 2008, p496.

[4] محمد جلولي وآخرون، الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي –دراسة قياسية على الدول الأفريقية–، مجلة النمو الإقتصاد والمقاولتية، جامعة أدرار، المجلد 03، العدد 01، ص42.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر، جامعة بيروت العربية، ص459، ص468.

- أن يكون الآمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام.
- نفقة كم من المال.

ثانيا: معايير الإنفاق الحكومي

يستند الإنفاق الحكومي في مجمله النظري والتطبيقي إلى معياريين رئيسيين هما على النحو التالي[1]:

- المعيار الإقتصادي: يُعتبر هذا المعيار حديثا ومتطورا وحركيا مع الظروف الإقتصادية، ووفقا له يتم تصنيف الإنفاق الحكوميبالاستناد إلى عدة معايير أهمها معيار طبيعة النفقة العامة، معيار دورية النفقة العامة ومعيار الغرض من النفقة العامة[2].
- المعيار الوضعي أو العملي: يُقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن بين أهم تلك التقسيمات ما يلي[3]:
- التقسيم الإداري: حيث يتم وفقه تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة،كأن يخصص باب معيّنلوزارة الدفاع وآخر لوزارة الأمن الداخلي ، ولوزارة التعليم العالي باب محدد لها وهكذا، وكل باب يُقسّم إلى فروع اتفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإتفاقية.
- التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المُدرجة في الميزانية العامة والمُخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يُخصص لها الإنفاق العام.
- التقسيم الوظيفي: يتم تصنيف النفقات العامة حسب هذا التقسيم إلى مجموعات مرتبطة بأداء وظائف معينة تقوم بها الدولة. ولتحقيق هذا التصنيف في الميزانية العامة، يجب تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، والتي تُعرف بمدونة النشاطات، هذه المدونة تعبر عن مجالات تدخل الدولة، وعادة ما يتم تقسيم وظائف الدولة إلى الوظيفة السيادية، ووظيفة الخدمات العامة، ووظيفة الأمن والدفاع.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع السابق، ص469.

[2] محمد بن عزة (2010)، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسةالإقتصاديةفي الجزائر–، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديةالتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص21.

[3] نفس المرجع السابق، ص24–25.

ثالثا: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) عبر المدارس الإقتصادية

إن دور الدولة في المجتمعات كانمحطّ اهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين عبر التاريخ. وخلالالعصور القديمة، كانت الدولة تعتبر حارسة للنظام الإقتصادي الحُر، لكن مع تطور الأزمات الإقتصادية، تحولت إلى دور المتدخل. ثم، ارتبطت بالإنتاج وأصبحت دولة منتجة في بعض المدارس الإقتصادية. وتنوعت المدارس التي اهتمت بتحليل دور الدولة عبر القرون، على غرارالمدرسة الفيزيوقرافية والكلاسيكية والكينزية، وكلها أسهمت في فهم العلاقة بين الدولة والإقتصاد عبر منظورات متعددة.

حيث يعتبر "ادم سميث" (Adam Smith) من رواد المدرسة الكلاسيكية وبالاطلاع على كتاباته وآرائه نجده متأثرا على حد كبير بأفكار مدرسة الطبيعيين على الرغم أن الكثير يعتبرونه منشئ علم الإقتصاد، وتتميز مبادئ هذه المدرسة بعدة أسس أهمها:

- أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادي.
- أن المبدأ الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو مبدأ الحرية الإقتصادية (عدم تدخل الدولة).

واعتبرت هذه النظرية أن القطاع الخاص كان كافيًا بمفرده لتحقيق التوازن في التشغيل الكامل للإقتصاد، لافتراضها أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث يتم استثمار ما لا يتم استهلاكه بواسطة حركات الفائدة، كما اعتبرت أن الأجور ستتجه تلقائيًا نحو التشغيل الكامل بفعل حركة الأسواق. ومن هنا أصبحت مالية الدولة مالية محايدة. وتتلخص أهم نظريات المدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية:[1]

- يقتصر دور المالية العامة على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، إذيتوجّب على النظام المالي تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وذلك بتوزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل الأفراد متساوية.
- ضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن وضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وعدم اللجوء إلى القروض العامة والنقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاصة.
- تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة، خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات، بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة.

[1] جون كينيث جالبيرت (2000)، تاريخ الفكر الإقتصاد (الماضي صورة الحاضر)، تر: أحمد فؤاد بلبع، دار المعرفة، الكويت، ص77، ص82.

- تفضيل الضرائب على الاستهلاك، أي الضرائب غير المباشرة، وكذا الضرائب المباشرة على الإدخار، لأن الإدخار هو مصدر تكوين ورؤوس الأموال.

انتهت الحرب العالمية الأولى وسببت أزمات إقتصادية وعجزًا في سياسات معالجة التقلبات الإقتصادية، ففي الفكر التقليدي، تزيد المداخيل النقدية في فترات الرواج والتضخم، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب وإيرادات الحكومة، لذلك يُفضل في هذه الحالة زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق التوازن الحسابي للموازنة العامة، وهذا يمكن أن يزيد من معدل التضخم. منجانب آخر، ينحصر دور الحكومة في تطبيق مبدأ التحفظ المالي في أوقات الركود أو الكساد، مما يشير إلى أنّها يمكن أن تكون محايدة ماليًا. بمعنى آخر، تسعى الحكومة إلى البقاء خارج التأثير المالي للتقلبات الإقتصادية، وهو يعني أن الدولة تعتبر نفسها محايدة من حيث توجهات التوازنات الإقتصادية، وتعتمد على السوق لإعادة تحقيق هذه التوازنات وفقًا قانونيالعرض والطلب. وهذا ما يُشار إليه بـ "اليد الخفية". وعلى الرغم من ذلك، يجب على سياسات المالية الحكومية التوافق مع التوازنات الإقتصادية، على الرغم من أنّ لها في بعض الأحيان آثار إقتصادية.

ونتيجة للفشل الكبير الذي واجه نظام السوق الحر الذي أدى الى أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، ظهر التيار الكينزي (1946/1883)، من خلاله نشر "كينز" (Keynes) كتابه الشهير "النظرية العامة في الشغيل والنقود والفائدة"، الصادر في عام 1936، حيث انتقد بشدّةالنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر تدخل الدولة وتوسيع دورها في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الإقتصادي وزيادة مستوى رفاهية المجتمع، وبالتالي تغيرت النظرة الى النفقات العامة تغيرا جذريا، فقد تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما من حيث مكوناتها وأهدفها ومعايير تحديدها ونوعيتها، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين،حيث تهدف الأولى إلى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح بينما تهدف الثانية إلى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المحتاجين[1]. أمّا فيما يتعلق بعلاج أزمة الكساد يعتقد "كينز" (Keynes) وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في مجموع الاستهلاك والاستثمار، بهدف زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده بسبب البطالة.

[1] وليد طويرات (2015)، سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الإقتصادية، رسالة الماجستير في الإقتصادالإسلامي، كلية الإقتصادوالشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة، الجزائر، ص25.

كما يرى كينز أن الزيادة في النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.[1]

أمّا النقديون وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" (Milton Friedman) يرون أن التدخل الدولة في الاقتصاد يُعدُ عاملاً معرقلا للتنمية، ويؤثر سلبا على السوق والأسعار، ويعتقدون أيضا أن النشاط الإقتصادي الخاص يكون أكثر استقرارا دون تدخل الدولة، لأن معظم التقلبات الإقتصاديةتحدث بسبب تدخل الدولة. كما يؤمنون بفكرة التزاحم الاستثماري، حيث يعتقدون أن تطبيق السياسة المالية الحكومية التوسعية لتمويل عجز الموازنة تُؤدي إلى تنافسالدولة مع القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وانخفاض نفقات الاستثمار الخاص. وفيما يتعلق بالنمو الإقتصادي في السبعينيات، ويشير النقديون إلى أن السياسات الإقتصادية التي تم تبنيها طبقا للنظريات الكينزية، بما في ذلك زيادة الإنفاق العام، أدت إلى زيادة متسارعة في المعروض النقدي، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى زيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة، وتعرف هذه الظاهرة بالركود التضخمي. وفي هذا السياق يقترح النقديون أن تعمل السياسات المالية على زيادة معدل نمو العرض النقدي بشكل مستقر سنويا كجزء من جهود تحفيز النمو الإقتصادي والتصدي للتضخم.[2]

ومع بداية ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة والتضخم الشديد، مما أدى إلى بروز الأطروحة الليبرالية التي هاجمت الإقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الإقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد سمي بالركود التضخمي، حيث يعتبر هذا المفهوم الجديد مقارنة بالأطروحات الجديدة مُحصلة لنتيجة السياسات الكينزية قصيرة المدى المعتمدة على التدخل القوي للسلطات العمومية في النشاط الإقتصادي، فالتيار النقدي المنتمي لمدرسة شيكاغو والذي ظهر منذ الخمسينات ممثلا بأفكار فريدمان الذي أصبح أول وأهم تيار مناهض للتيار الكينزي.

إن أطروحات هذا التيار مبنية على فكرة أن التغيير في كمية النقود يؤثر على النشاط الإقتصادي على المدى القصير، فوضعية العاملين بهذه الأطروحة المراعية للنفقات العمومية ليست محلا للشك، وعليه، فبالنسبة للنقديين إذا كانت السياسة المالية ظاهرة في أغلب الأحيان ناجعة فلأنها ممولة من خلق النقود.

---

[1] محمد بن عزة (2010)، ترشيد سياسة الإنفاقالعام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاقالعام خلال الفترة (2009/1990)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص5.

[2] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي (2015)، السياسات الإقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 56-57.

إن سياسات الإنعاش أو الاستقرار الإقتصادي ممثلة في تدخل الدولة عن طريق النفقة العامة تعتبر وهما بالنسبةللنقديين، وذلك عندما تتطلب النفقة استخدام سوق رؤوس الأموال، ويمكن أن تمارس تأثيرا إقصائيا على الاستثمارات الخاصة.[1]

وفي ظل الفكر الاشتراكي، تتحمل الدولة مسؤوليتها في النشاط الإقتصادي نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج وازدياد حجم النفقات العامة خاصة الإقتصادية والإجتماعية منها، وهذا راجع إلى اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطط وطنية تملك الدولة السلطةالمطلقة في تنفيذها.[2]

أما فيما يخص المدرسة النيوكلاسيكية فيمكن عرض أهم ما جاء فيها من خلال نموذج SOLOW سنة 1956 حول تراكم الرأسمال، فالإقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون الرأسمال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما ومتكاملافي إحداث النمو القصير المدى، أما على المدى الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل المدى لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للإقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الإقتصادي وكذا تزايد حجم السكان، فالنظام الإقتصادي يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية للرأسمال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.وفي إطار هذه الافتراضات، نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الإدخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تتحكم في ميل الادخارتؤثر على مستوى دخل الفرد واستهلاكه، لكن في نفس الوقت فهي لا تؤثر أبدا على معدل النمو المتوازن.

[1] محسن عادل (2022)، الآثار الإقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر للفترة 2017-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية علومالإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص29.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية (2007)، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، ص 53.

- يرتبط معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطنيبمعدل التقدم التكنولوجي، مما يعني أن التكنولوجيا هي القوة الوحيدة القادرة على زيادة دخل الفرد[1].

المطلب الثاني: مبررات زيادة الإنفاق الحكومي

يشهد إقتصاددول العالم في مجمله في الوقت الراهنزيادة ملحوظة في النفقات العامة. يمكن فهم هذه الزيادة من خلال تحليل الأسباب الكامنة وراءها، والتي تشمل التغيرات الإقتصادية السريعة، وحركة الأسواق وتوسعها، وظهور التحالفات الإقتصادية الكبيرة. هذه العوامل جميعاتساهم بشكل رئيسي في زيادة النفقات العامة.

اختلف الإقتصاديون في تبريراتهم لتفسير زيادة الإنفاق الحكومي، إلا أنها تبقى عامة وسائدة في مختلف الدول متقدمة كانت أم نامية[2]، ومن بين الإقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة ، نجد عالمالإقتصاد الألماني أولف فاغنرAdolf Wagnerالذي يفسّر زيادة الإنفاقالعام الحكومي خلال القرن 19م، من خلال إبراز العلاقة بين زيادة الإنفاقالعام وبين الناتج المحلي الإجمالي[3]، وسُمّيت تلك العلاقة بـــ: "قانون فاغنر"، وفحوىهذا القانون تتلخص فيوجود إتجاه طبيعي نحو نمو الإنفاق العام وزيادة حجمه في الدول الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل علىأنّ المجتمعات التي حققت معدلا معينا من النمو الإقتصادي، يؤدي إلى تساع نشاط الدولة في مختلف القطاعات، وهنا يعمل على زيادة الإنفاقالعام بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.[4]

ويُفسر ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يتطلب مزيدا من الإنفاق الحكومي، فمستوى الدخول المرتفعة ترتبط بالنمط النشاط الإقتصادي كالتصنيع والتحول في الهيكل الإقتصادي وارتفاع معدلات النمو الإقتصادي بشكل مستمر.[5]

فزيادة الإنفاق الحكومي حسب فاجنر يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي:

---

[1] ساطور رشيد (2012)، دراسة نظرية حول النمو الإقتصادوالتنمية المستدامة، مجلة التراث، العدد10، ديسمبر، ص 164

[2]– حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص39

[3]–Gervasio SEMEDO,L'évolution des dépenses publiques enFrance : loi de Wagner, cycle électoral et c ontrainte européenne d e s ubs idiarité , L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007,p124

[4]– غالي راهي الحسيني محمد، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص15.

[5]– بن عزة محمد، يحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون " Wagner.Aودراسة" Musgrave" حول زيادة النفقات العامة، مجاميع المعرفة، المجلد2، العدد1، أفريل 2016، ص36.

- عامل التصنيع والتحديث الذي يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم.
- نمو الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على تحقيق الرفاهية للأفراد والتعليم والصحة.
- التطور الإقتصادي والتكنولوجي اللذانيعملان على السيطرة على إدارة الاحتكارات قصد زيادة الأداء الإقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.[1]

كما يمكن تحديد أهم الدوافع التي تساهم في زيادة الإنفاق العام الحكومي، فيما يلي:

أولا: الدوافع الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي

إن الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي تعني الزيادة الفعلية في قيمة الإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامةوالمتمثلة في:

- **الدوافع الإقتصادية:**

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار، ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية، مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها، كما أن هذه الفئة تتميز بالميل إلى الاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة في الطلب الفعال على هذه السلع، الأمر الذي يحفز المشاريع على التوسع في إنتاجها، وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي، أما فترة الازدهار فإن الدولة تبادر بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية كزيادة الضرائب، والتوسع في القروض العامة للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الإنفاق الحكومي.[2]

- **الدوافع السياسية:**

إن التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي في طبيعة العلاقات الدولية المتسمة بالسلم من جهة، ومن جهة أخرى،منها من يعاني من زيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة إلى التسلح وحماية الحدود، ممايفرض على الدولة زيادة الإنفاق من أجل الحفاظ على مكانتها وحماية مصالحها العليا.

---

[1]- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الإقتصاديةالكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لينان، 2010، ص57.

[2]- سلامة محمد سلمان، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص79.

كما أن انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للأفراد بما يتوافق مع معايير الدولية لترسيخ مبادئ الديمقراطية يساهم أيضا في زيادة الإنفاق الحكومي.[1]

- **الدوافع الإجتماعية:**

إن تزايد الوعي الإجتماعي بين إفراد المجتمع ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الإجتماعية لدعم الطبقات المتضررة، بالإضافة إلىالتوسع في مجالالإنفاقالإجتماعي مثل التأمين الصحي للعمال، والتأمين ضد البطالة، تعويض إصابات العمل ومشاريعالضمان الإجتماعي، كل هذا يؤدي إلىزيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.[2]

- **الدوافع الإدارية:**

نتج عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة، زمن ثمة زيادة عدد الموظفين والعاملين، ممايؤدي إلى ارتفاع تكاليف تسييرها، ومن ثم زيادة النفقات العامة، خاصة في ظل زيادة عدد الموظفين فوق احتياجات الإدارات،الذي يساهم بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي.[3]

- **الدوافع العسكرية:**

تتضمن النفقات المخصصة لإقامة واستمرار المرفق الوطني من رواتب وأجور ونفقات القوات المسلحة.[4]

ثانيا: الدوافع الظاهرة لزيادةالإنفاق الحكومي

إن الزيادة الظاهرية للإنفاق الحكمي تعتبر زيادة في الأرقام المعبرة عن الإنفاق الحكومي، دون أن تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات، ومن بين الدوافع الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي ما يلي:

- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية**

[1]– القاضي محمد حسن، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص75

[2]–بحري محمد الغناي، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2009)، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، سبتمبر 2015، ص1216

[3]– سلامة محمد سلمان، المرجع السابق، ص81.

[4]– عجال لعمرية، يعقوبي محمد، النفقات العامة وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسة إقتصادية، المجلد7، العدد1. أفريل 2013، ص299.

إن لاختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية، ومثال ذلك الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية، حيث كان في السابق إعداد الحسابات العامة يخضع لمبدأ الميزانية الصافية، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العام فقط أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة التي تم تحصيلها وإدراج المبلغ الصافي. أما في الحاضر فيتماستعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة وبالتالي يظهر مبلغها ضخما في الميزانية وهذه الزيادة هي ظاهرية لا حقيقية[1].

- **انخفاض القيمة النقود:**

ان انخفاض قيمة النقود مرتبط بتخلي الدولة على نظام التغطية الكاملة، فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسبة التضخم، وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السّلع والخدمات التي كانت تقدمها للأفراد قبل انخفاض قيمة النقود.[2]

وعليه فإن انخفاض قيمة النقود يكون نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد، الأمر الذي يدفع بالدولة إلى التدخل من اجل الحفاظ على قيمة النقود بزيادة الإنفاق بما يتوافق مع حجم السّلع والخدمات المُقدمة للأفراد، وهنا يظهر أن هذه الزيادة في الإنفاق هي زيادة ظاهرية وليست زيادة فعلية.

- **التوسع الجغرافي للدولة وزيادة عدد السكان:**

تعتبر زيادة عدد السكان من بين القضايا التي تشكل عائقا على ميزانية الدولة، فزيادة نسبة السكان يقابلها بالضرورة تقديم الخدمات العامة لتلبية الحاجات الأساسية لأفرادالمجتمع، وذلك من أجل المحافظة على مستوىنصيب الفرد من تلك الخدمات. كما أن ارتفاع عدد السكانيزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والإجتماعية، لهذا فإن الزيادة في عدد السكان يجعل من الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية[3].

---

[1]– بن عزة محمد، يحي زروقي، المرجع السابق، ص40

[2]– دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العام، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2018، ص74.

[3]– أثر سياسية الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1995–2009)،المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، سبتمبر 2015، ص 1215

يمكن القول أن زيادة الإنفاق الحكومي يعود إلى تغيير في حجم النشاط الإقتصادي للدولة سواء للدول المصنعة (الدول المتقدمة)، أو الدولة الريعية (الدول العالم الثالث)، بالإضافة إلى أنلتوسع الإنفاق الحكومي ناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الكثافة السكانية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى زيادة نفقات التسيير والتجهيز لمختلف القطاعات العمومية.

إذ يمكننا تلخيص معظم الأسباب من خلال الشكل الموالي:

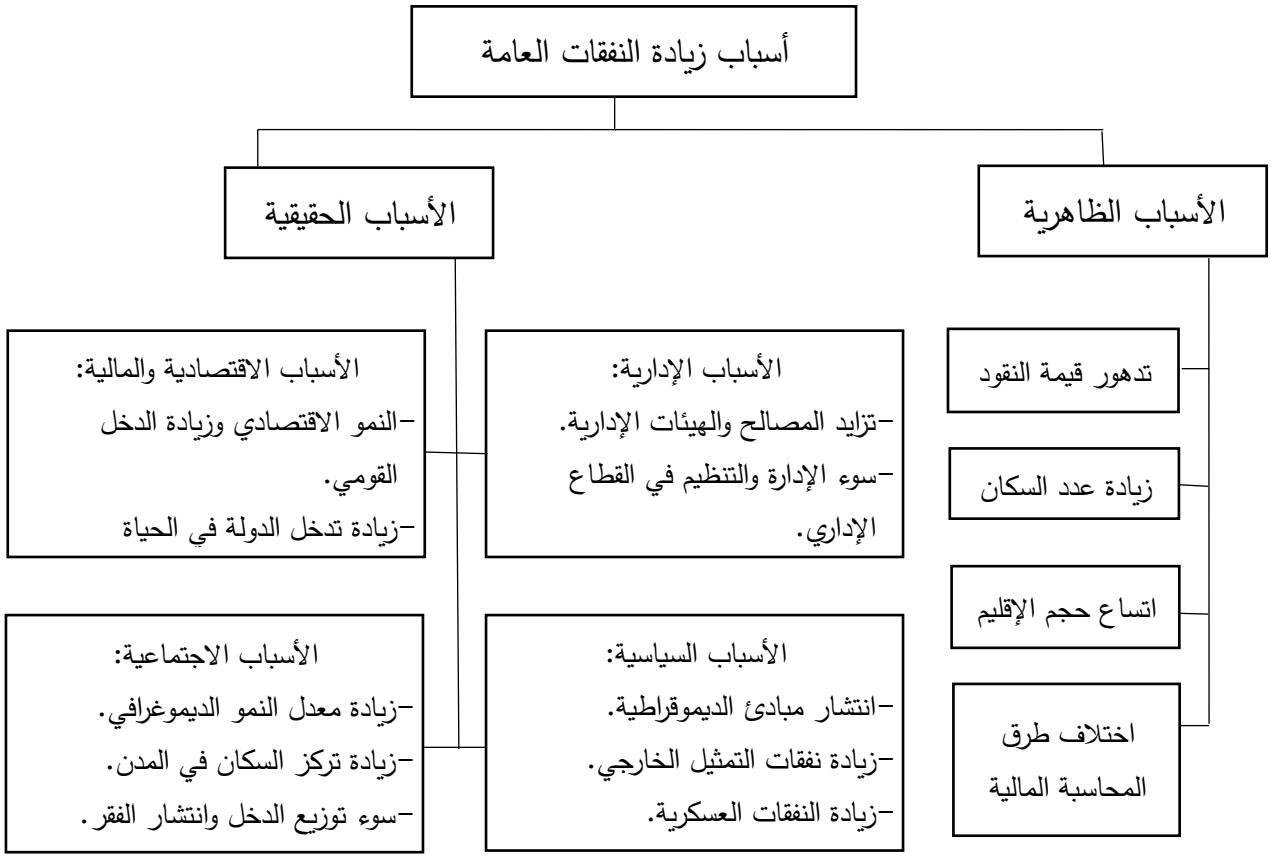

المصدر: شعبان فرج (2012-2013)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص86.

الشكل رقم (01): يوضح أسباب زيادة النفقات العامة

لذلك، ومن أجل مواجهة مشكلة تزايد النفقات العامة التي تعاني منها جل الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، فلا بد من ترشيد الإنفاق العام. يشير هذا المصطلح إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد إلى أدنى حد ممكن. لذا، فإن ترشيد الإنفاق العام لا يُقصد به تقليصه، بل الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر من الإنفاق. ويُعد ترشيد الإنفاق من المبادئ العامة في إقتصاد الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية

العامة. حيث أن تطبيق هذا المبدأ يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الإكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وآثارها التي أصبحت من السمات الغالبة على إقتصاد معظم البلدان النامية. ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها: تحديد الأهداف بدقة، تحديد الأولويات، القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام، وتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.[1]

وعند البحث عن أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، نجد ما يُعرف بـ "قانون زيادة النفقات العامة" أو "فاجنر(Wagner's Law)":

قانون فاجنر: وفقا لهذا القانون فإنه كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً منالنمو الإقتصادي قابله اتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وبعبارة أخرى فإن معدل الزيادة في النفقات العامة يكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج الوطني، ويفترض فاجنر وجود علاقة دالية بين النمو الإقتصادي ونمو الإنفاق العام وعلى الرغم من أنه لم يتم التعبير عنه بعبارات صارمة أو موضوعية، إلاّ أنّه يشير إلى أنّ الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشؤبسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق، أي وحسب هذا القانون يعد الإنفاق الحكومي متغيرا داخليا ودالة في النمو الإقتصادي.[2]

وقد تم اختبار قانون فاجنر Wagner's Law باستعمال المعادلات التالية:[3]

- **Peacock–Wiseman "traditional:** $lnGg_t = a_0 + a_1 lnY_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$
- **Goffman:** $lnG_t = a_0 + a_1 \, {lnY}/{N_t} + \varepsilon_t \ldots.(2)$
- **Musgrave:** ${lnG}/{N_t} = a_0 + a_1 lnY_{Rt} + \varepsilon_t$

[1] نسرين كزيز، مختار حميدة، (2018)، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر 2007–2017، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلد 08، العدد 01، ص114.

[2] كمال الدين أبو سفيان وعبد الحفيظ مازري (2021)، تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي –دراسة قياسية للفترة (1991–2019) –، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 04، العدد 02، ص110.

[3] Hussin Abdullah, Selamah Maamor, Relationship between National Product and Malaysian Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application;international Government management, Journal of business and Management, vol5 n°1, January 2010, p90.

- **Gupta/Michos:** $lnG/_{N_t} = a_0 + a_1\, lnY/_{N_t} + \varepsilon_t$
- **Peacock–Wiseman "share" Version:** $lnG/_{N_t} = a_0 + a_1 lnY_t + \varepsilon_t$

حيث أنّ:

- G تمثل: إجمالي النفقات العامة.
- Y تمثل: الناتج المحلي الإجمالي.
- YR تمثل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- N تمثل: حجم السكان الإجمالي.

وانطلاقا مما سبق، فإن فاجنر يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدىالقائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي تكون أكبر من 1، وبالتالي فإن زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. وقد استنتج من نظرية "الاختيار العام" تفسيرا آخر لزيادة النفقات العامة، والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي أقرها فاجنر بين النمو الإقتصادي والنفقات العامة، وذلك انطلاقا من مفهوم "تعظيم المصلحة الخاصة"، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الداخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة.[1]

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية

تعد النفقات العامة من بين أدوات السياسة المالية الرئيسية وبصفة خاصة كإحدى أدوات الإقتصاد العام بصفةعامة، والتي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي من خلال إحداثها لآثار على الحياة الإقتصادية داخل الدولة وانعكاساتها على التنمية، إذ تلعب دورا محوريا في تحديد أنماط الاستهلاك والاستثمار بالإضافة الى تحقيق أرباحا في الإقتصاد الوطني.

أولا: تعريف السياسة المالية

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، نسوق بعضها على سبيل المثال لاالحصر. فيُعرف البعض السياسة المالية على أنّها: "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"[2].

[1] هيشام عياد (2019)، دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1970–2018، مجلة الإقتصاد الجديد، مجلد 11، عدد 1، ص120.

[2] يوسف شباط وعبد الرؤوف قطيش (2006)، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص16.

بينما يعرفها البعض الآخر بأنّها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الإدخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية"[1].

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاث هي:

- الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة من خراج وضرائب وزكاة وغيرها. والمعلوم أنّ بعض هذه الإيرادات العامة مُخصص لأهداف مُحددة، وبعضها غير مُخصص.
- الإنفاق العام، ويشمل جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.
- إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

وبالتالي يتمثلالمفهومالرئيسيللسياسةالمالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكليفيالاتجاهالذيترغبه الحكومة.

وبناء على ذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنّها: "مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة".

كما يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متداخلة.

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي[2]:

- تحقيق التوظيف الكامل.

---

[1] حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة، ط1، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص9.

[2] مجدي محمود شهاب (1999)، الإقتصاد المالي –نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي–، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص12.

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

ثانيا: أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

- تغيير الإنفاق الحكومي.
- تغيير الضرائب.
- المزج بين الأداتين معا.

حيث يرى الإقتصادي الأمريكي "Richard Musgrave" حسب نظريته التي تطرق إليها في المالية العامة أن النفقات التي تقوم بها الدولة يجب أن تشمل ثلاث وظائف، وقد تم حصرها كما يلي[1]:

- **الوظيفة الأولى:** تخصيص الموارد من أجل تمويل السلع والخدمات الضرورية التي تضمن الرفاهية للأفراد كالبنى التحتية، وخدمات التعليم، العدالة، المياه، الأمن، الصحة... الخ، وقد تؤدي قوى السوق إلى سوء التخصيص، وذلك إما من خلال المبالغة والإسراف في إنتاج السلع والخدمات الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء تحقيق الربح، أو بالإقلال بالإنقاصمن إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور الدولة في العمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإقتصادية لإنتاج السلع المطلوبة في حالة عجز السوق عن توجيه الموارد، كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية غير الموجهة للاستهلاك العام، والتي تُؤثر على إنتاج السلع الأساسية.
- **الوظيفة الثانية:** إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بما يخدم تحقيق العدالة وتقليص اللامساواة.
- **الوظيفة الثالثة:** استقرار الإقتصاد الكلي من خلال تنويع الأنشطة الإقتصادية.

ومنه، نستنتج أنّMusgraveقدعرّف النفقة على أساس الغرض الذي تقوم عليه، ألا وهو تحقيق الرفاهية للأفراد، ومن دون هذا الغرض لا يمكن تصنيفها ضمن النفقة العامة، وأنّ تحقيق رفاهيةالمجتمع لا يكون إلا من خلال الوظائف الثلاث التي ذكرها.

إذ أن الإنفاق العام هو مبلغ مالي مُوجّه إلى الخدمات العامة التي يغلب عليها الطابع الإقتصادي والإجتماعي البحت، وتتولى الدولة تمويل هذه الخدمات في حال ما إذا تم إنتاجها من قبل القطاع الخاص، وكل مبلغ ينفق في سبيل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع من خلال سياسة الدعم

[1] Constance Monnier Pierre Chavy Julien Breton (2014), Fondamentaux De Macroéconomie Edition Archétype 82, université Paris, Panthéon Sorboone p.p 86-87.

والإعاناتيعتبر إنفاقا عاما، ودائما ما تكون السلطة العمومية هي الأكثر كفاءة وفعالية من القطاع الخاص في التقليل من فجوة الفقر، ولقد ارتبط الإنفاق العام كثيرا بالشخص القائم على صرف النفقة.[1] لا تعد النفقة التي يصرفها الأفراد والمؤسسات الخاصة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، لذلك أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي، بحيث اعتمد كثير من خبراء المالية العامة في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة على أساس معايير مُحددة،[2] بحيث اعتبروا أن النفقة العامة أو النفقة الحكومية من بين الطرق التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة مالية، بحيث إذا قامت الدولة بتحديد وظائفها والخدمات التي تقوم بها ستتمكن من تقسيم النفقات إلى مجموعات انفاقية مختلفة، كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من وظائف الدولة، وهذا يكفي لمعرفة توجيه النفقات حسب كل قطاع. كما تطرق البعض إلى تعريف النفقات العامة على أساس طبيعتها.[3]

[1]Ait Mokhtar Omran (2014) l'évolution de la politique Des Dépenses Publiques dans le contexte de la mondialisation thése de doctorat en sciences économiques université aboubakr belkaid Tlemcen p07.

[2]خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص56

[3]سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص479.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمعروض النقدي

يعد المعروض النقدي ركيزة أساسية في الاقتصاد الكلي، حيث يؤثر بشكل مباشر على مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي. تسعى البنوك المركزية جاهدة لضبط هذا المعروض عبر سياسات نقدية متنوعة، بهدف تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. يرتبط المعروض النقدي ارتباطاً وثيقاً بظواهر اقتصادية عديدة كالتضخم والركود، مما يجعل فهمه وإدارته أمراً حيوياً لصناع السياسات الاقتصادية والمحللين على حد سواء.

المطلب الأول: نشأة وتطور النقود

تعد النقود العنصر الأساسي في الحياة الإقتصادية والعصب الرئيسي للإقتصاد الحديث، إذ تعتبر واحدة من أقدم الأنظمة الإقتصادية التي صاحبت الإنسان على مر العصور. وقد شهدت النقود تطورًا تدريجيًا على مدى التاريخ، ويعود ذلك إلى تطور الحياة البشرية وتنوع احتياجاتها ورغباتها. لذلك، فإن دراسة النقود تُعدّ من الدراسات الاإتصادية الجوهرية، نظرًا لارتباطها وتأثرها بالعديد من القضايا الإقتصادية الأخرى، ولأنها تعكس أبرز الأنشطة الإقتصادية والمظاهر الإجتماعية. وتلعب النقود دورًا محوريًا في الحياة الإقتصادية، خاصة تأثيرها فيالمتغيرات الإقتصادية الفعلية.

أولا: التطور التاريخي للنقود:

إن النقود كظاهرة إقتصادية تاريخية لا يمكن تفسير حاضرها إلا بماضيها وهي تستدعي منا وصفا لها من خلال تطورها التاريخي، وما ارتبط به هذا التطور من أشكال وخصائص انعكست على أدوارها الوظيفية وعلى التنظيمات التي تحقق لها أداء مهامها، وتشكل في النهاية مجموعة وسائل الدفع التي يحوزها الإقتصاد فيفترة معينة والعوامل المؤثرة فيها.

المقايضة:

تعتبر المقايضة من أقدم وسائل التبادل ونقصد بها تقديمسلعة مقابل سلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، حيث كان الإنسان في العصور البدائية الأولى ينتج حاجاته البسيطة بنفسه ويحقق بذلك صفة الإكتفاء الذاتي على مستوى الفرد والعائلة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى التفكير في عملية التبادل كونه لم يكن موجودا آنذاك. وبمرور الزمن وزيادة حاجات الأفراد أدرك الإنسان أنه لا يستطيع تلبية جميع حاجاته بنفسه، وأصبح كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة بكميات أكبر من حاجته ويقوم بمبادلة هذه السلع مع أشخاص آخرين ينتجون سلعا مختلفة عن سلعته، فظهرت المقايضة ثم توسعت حيث أصبحت السلع تتبادل في الأسواق وحتى خارج القبائل والأقاليم.[1]

[1] عبد الصمد سعودي (2008)، الإقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، ص26.

أظهر نظام المقايضة بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع والشراء وما يصاحب ذلك من ضياع الوقت والجهد وهو ما يقلل من فرص التبادل، وفيما يلي نذكر أهم صعوبات المقايضة أو نقائصها وهي:

- صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين: أي رغبة كل شخص في الحصول على السلعة التييعرضها شخص آخر كيفا وكما، وبذلك يصبح كل شخص من الإثنين عارضا لسلعته وطالبا لسلعة الشخص الآخر، وهذا يكون ممكنا عندما يكون السوق مكونا من عدد قليل من الأطراف، إلا أن زيادة عدد الأطراف وعدد السلع المعروضة تؤدي شيئا فشيئا إلى زيادة التناقضات.[1]
- صعوبة التوصل إلى نسب مبادلة السلع ببعضها البعض وذلك لتعذر وجود وحدة مشتركة للحساب كمقياس مشترك للقيم، حيث يتطلب الأمر في هذه الحالة تقدير عددا كبيرا من نسب المبادلة، يتحدد بعدد السلع المتداولة في السوق، فلو كنا نعيش في مجتمع يتعامل فيه بمائة سلعة مختلفةالأنواع والمواصفات، فإن قيمة كل سلعة تُحدد وتُعرف مقارنة بالتسعة وتسعين سلعة الأخرى. ولنا أن نتصور مدى الجهد والوقت الذي يتطلبه هذا الأمر إذا بلغ عدد السلع عدة آلاف على سبيل المثال.
- صعوبة تجزئة السلع: فعندما تكون بعض السلع صغيرة الحجم أو يمكن تجزئتها بسرعة إلى وحدات صغيرة فهذا لا يُعدمشكلا كبيرا، ولكن المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها وارتفاع قيمتها، فإذا كان شخص يملك حديقة ويرغب في مبادلتها بحصان وخروف وسمك فإن نظام المقايضة في هذه الحالة يقف عاجزا أمام حل هذه المشكلة[2].
- صعوبة التلاقي في الزمان والمكان، أي صعوبة التلاقي في مكان واحد يتسع لكل عارضي السلعوالسلع المعروضة، خاصة بعد تزايد عدد العارضين وتزايد أنواع وكميات السلع المعروضة وبالتالي زيادة عدد وسائل النقل، كما تتضمنهذه الصعوبة تعسّر التلاقي في الزمان المحدد والمناسب لعرض كافة السلع التي لا يتم إنتاجها في فصل واحد، فالخضار والفواكه قد لا يتوافق زمن إنتاجها مع زمن إنتاج الحبوب مثلا[3].

---

[1] رزيقة شعابنة (2022/2021)، محاضرات في الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة، الجزائر، ص3.

[2] محمود عبد الرزاق (2013)، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.ص 21-22.

[3] رزيقة شعابنة، مرجع سبق ذكره، ص3.

النقود السلعية:

ظهر أول شكل من أشكال النقود على شكل سلع مقبولة، تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل، ولقد استخدم الإنسان أنواعا لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة ومقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كنقود وتعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين السكاكين واستخدم المصريون القمح كسلعة نقدية. وتتمثل النقود السلعية في النقود التي تتعادل قيمتها كسلعة أو قيمتها السوقية أو قيمتها الذاتية مع قيمتها كنقد أو قيمتها القانونية، والقيمة السلعية هي القيمة المصنوع منها النقد[1].

إلاّ أنّ استعمال النقود السلعية في التداول واجه عدة مشاكل أهمها ما يلي:

- تعرض بعض أنواعها للتلف بمرور الزمن مثل المحاصيل الزراعية (القمح والشعير).
- صعوبة تجزئة بعض أنواعها أحيانا لتحقيق رغبة التبادلفي المبادلات التجارية البسيطة مثل (الحيوانات الحية).
- ارتفاع تكاليف تخزينها ونقلها نظرا لكبر حجمها، واحتياجها إلى أماكن خاصة لحفظها.

النقود المعدنية:

إنّ الصعوبات والمشاكل التي سبقت الإشارة إليها، دفعت ببعض الشعوب إلىالتخلي عن استخدام النقود السلعية واللجوء إلى استخدام نوع آخر من النقود، ألا وهي النقود المعدنية (الذهب والفضة على الوجه الخصوص).

أشكال النقود المعدنية: اتخذت النقود المعدنية ثلاثة أشكال وكانت كما يلي:[2]

أ- النقود الموزونة: كانت النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة تصفى كعقود الشراء والبيع، وذلك بحضور شخصية بارزة تسمى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس (الذهب) وذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات ومنع الغش، ويعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين.

ب-النقود الحسابية: كان التحول يطيئا حتى أصبحت النقود الموزونة إجبارية، كما أن التحول لم يكن سريعا إزاء تقسيم السبائك إلى قطع وأجزاء، وكانت في البداية عبارة عن كريات معدنية وشكلها كان يتطلب معالجتها لأن تكون مسطحة، وتم خلق قريصات أو أشكال بيضوية والتي كان من السهل حسابهاأو عدها واستعمالها.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان (2010)، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص15.

[2] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 30-31.

ت-النقود المسكوكة (المضروبة): خوفا من أخطار الغش وتزوير هذه النقود بدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تمنح ضمانا للعملات المعدنية المسكوكة والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية، فلم يعد بإمكان الأفراد سك النقود المعدنية بل تولت الدولة حق ضرب النقود وهو ما يضفي عليها طابع الضمان، وأصبحت العملة تحمل على أحد وجهيها صورة أو اسم صاحبسلطة ممنيجسد الدولة.

خصائص النقود المعدنية: تتميز النقود المعدنية بعدة خصائص، نذكر منها ما يلي:[1]

- إن للذهب والفضة من الصفات الذاتية ما يمنحهما قبولا لدى جميع الناس نظرا لما يتمتعان به منجمال ورونق وسهولة التعرف عليهما.
- قابلية الذهب والفضة للتجزئة من غير أن تنقص قيمة أجزائهما، في الانفصال والاتصال.
- يكاد المعدنان (الذهب والفضة) أن يكونا غير قابلين للتلف.
- ثبات قيمة المعدنين نسبيا مقارنة بغيرهما من السلع وذلك لضالة الإنتاج الجاري منهما.
- التماثل التام في جوهر المعدنين النفيسين الذهب والفضة، إذ يمكن قياس عيار هذين المعدنين والتحكم فيه، بحيث يمكن إخراج مسكوكات ذهبية أو فضية متماثلة تمام التماثل في الجوهر والتركيب والحجم والوزن.
- لما كان معدنا الذهب والفضة نادرين نسبيا فإن قيمتهما مرتفعة، مما يسهل نقلهما من مكان إلى آخرويحبب إلى الناس استعمالهما كأداة جيدة لاختزان القيمة.

النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية في القرن السابع عشربعد تأصل المادة المعدنية لدى التجار والأفراد في أوروبا، حيث كان الأفراد يضعونما لديهم من نقود معدنية لدى الصاغة أو الصيارفة ممن يملكون خزائن حديدية، وذلك ليحتفظوا لهم بأغراضهم النفيسة في تلك الخزائن بعيدا عن أيدي اللصوص وقطاع الطرق نظير مبلغ معين يسمى "فائدة".

ثم تطور الأمر وزادت ثقة الأفراد بهؤلاء الصيارفة وأصبح الأفراد المودعين يحصلون على صكوك تتضمن تعهدا برد الوديعة بمجرد الطلب.

وفي بداية الأمر كانت هذه الصكوك إسمية ولكن بعد تزايد المعاملات بين الناس أصبح الأفراد يقومون بتظهيرها لبعضهم البعض لتسوية الصفقات في البيع والشراء، وذلك دون الحاجة إلى

[1] حسين علي بن هاني (2013)، إقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص.ص 23-24.

الرجوع إلى المودع لديهم. ومع التطور أصبح من الممكن قبول الصك ذاته بدون تظهير، وبذلك دخل عملية التبادل وصار نقدا بعد أن كان مجرد سند إثبات حيازة نقود معدنية[1].

هذا وقد حدث تطور جديد في تاريخ النقود الورقية والتي عُرفت بالنقود النائبة وهي النقود المغطاة بالكامل، وذلك حينما أصدر مصرف "استكهولم" مستندات ورقية تمثل دينا عليه قابلة للتداول وتعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب، ومع الوقت لم يعد المصرف ملزما بإبقاء قيمة هذه الصكوك من النقودالمعدنية كاملة لديه وإنما أصبح الأمر مرتبطا بمنح الائتمان.

ومع الإفراط في إصدار هذه السندات بطريقة قد تتضمن مخاطر العجز عن مواجهة الطلبات المفاجئة من أجل تحويلها إلى نقود معدنية وكذا حدوث ظاهرة التضخم النقدي، كان لا بُد من تدخل الحكومات لوضع ضوابط لهذا الأمر، وذلك بقصر إصدار النقود الورقية على مصرف تجاري واحد في بادئ الأمر ثم مصرف مركزيتابع لهذه الحكومات، وأضفت بذلك صفة الإلزام القانوني بدلا من الاختياري بالنسبة لقيمة هذه النقود.

هذا ويمكن أن ندرج بعض الملاحظات بخصوصالنقود الورقية الإلزامية وهي كما يلي:[2]

- تطور الوعي النقدي أدى إلى قبول النقود الورقية، ودليل ذلك تجربة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تخلت عن نظام الذهب وطبقت نظام النقود الورقية الإلزامية، فأصبحتالقناعة السائدة أنّ قوة النقود لا تستند إلى محتواها الذهبي بل إلى سعرها القانوني بصفتها وسيطا للتبادل.
- أصبحت النقود الورقية نقودا محلية تستمد قوتها من قوة القانون المحلي (الطلب والعرض)، وأصبحت النقود رمزا لسيادة الدولة.
- عدم قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب أو فضة.
- أصبحت قيمة النقود تتغير وفقا لمصلحة البلد بتحديد العلاقة بين النقود والنشاط الإقتصادي، حيث أنه كلما زداد النشاط الإقتصادي زاد تكمية النقود المعروضة.

النقود المصرفية:

تمثل هذه النقود أرقى أنواع النقود وأحدثها وأكثرها انتشارا، وتتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد إلى آخر من خلال الشيكات، وبالتالي فإن الشيكات ليست النقود المصرفية وإنما هي وسيلة أو أداة تداولها، بينما النقود المصرفية هي الوديعة ذاتها أو القيد الدفتري لدى البنك التجاري.

---

[1] جلال جويدة القصاص (2019)، إقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (البيتكوين) من منظور إسلامي، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، ص21.

[2] خالد سعيد البحيصي، محاضرات في النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم الإقتصاد، والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ويُستخدم هذا النوع من النقود على نطاق كبير جدا حاليا خاصة في الدول والمجتمعات المتقدمة، التي تتميز بارتفاع مستوى الوعي النقدي والمصرفي لدى غالبية أفرادها واتساع نطاق المعاملات المصرفية. وتُعدّ النقود المصرفية نقودا اختيارية وبالتالي فإنها لا تمثل نقودا إنتهائية، حيث تكون النقود الإنتهائية والأصلية هي النقود الورقية القابلة للتحويل إليها[1].

النقود الإلكترونية:

مع اكتساح تقدم تكنولوجيا الاتصالات وتزايد استخدام الحواسيب الآلية وانتشار استخدام الإنترنت فقد ظهرت وسائل حديثة لتسوية المدفوعات، وذلك للاستفادة من مزايا عملية الدفع الفورية باستخدام النقود المصرفية وهو ما يعرف بالنقود الإلكترونية وتأخذ عدة صور، أهمها ما يلي[2]:

- البطاقات المدينة (Debit Cards) وتصدر من قبل البنوك للأفراد الذين لديهم حسابات جارية أو ودائع توفير لدى هذه البنوك، ويستطيع حاملي هذه البطاقات إجراء عمليات الشراء سلع وخدمات مقابل خصم الثمن للبائعين بصفة فوريةوبطريقة إلكترونية من حساباتهم الجارية لدى بنوكهم إلى الحسابات الجارية الخاصةبالبائعين.
- الشيكات الإلكترونية (Electronic Checks) يستطيع الأفراد الذين يتعاملون مع شبكة الإنترنت استخدام الشيكات الإلكترونية في دفع الفواتير من حساباتهم مباشرة دون الحاجة إلى استعمالالشيك الورقي.
- الدفع النقدي الإلكتروني (Electronic Cash) ويرمز له بـ: (E Cash) ويتم من خلاله وعبر الإنترنيت سداد قيمة المشتريات من السلع والخدمات ويطلع عليها بإنترنت البنك.

المطلب الثاني: المعروض النقدي من معادلة التبادل إلى دالة فريدمان

لقد تناولت نظريات عديدة موضوع الطلب على النقود (النظرية الكلاسيكية، الكنيزية والحديثة) واختلفت فيما بينها في طريقة التحليل وانتقاءالمتغيرات وهذا راجع إلى اختلاف السياسات النقدية بالدرجة الأولى، حيث اهتمت النظرية الكلاسيكية أو ما يُعرف بنظرية كمية النقود بالعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار بحيث يؤمن الكلاسيكيون بوجود علاقة مباشرة تربط بين كمية النقود ومستوى الأسعار وانشغلوا عن العوامل التي تتحكم في الإنتاج، التشغيل والدخل، لذلكعرفت هذه النظرية صيغتين[3]:

[1] علي عبد الوهاب نجا وآخرون (2018)، النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص19.

[2] رزيقة شعابنة، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] مناقر نور الدين وجمعي سميرة (2015)، محددات الطلب على النقود –دراسة قياسية–، مجلة الإقتصاد والإدارة، ص180.

- الأولى وهي معادلة التبادل لـ:Fisher: والتي تربأنّ عرض النقد يرتبط بعلاقة تناسبية مع المستوى العام للأسعار حسب المعادلة التالية: MV=PT.

حيث أنّ:

M: هي كمية النقود.

V: هي سرعة تداول النقود.

T:كمية المبادلات.

P: المستوى العام للأسعار.

واستنادا للفرضيات التالية:

- T: كمية المبادلات متغير ثابت في المعادلة، حيث أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة، من ناحية، ومن ناحية أخرى،فرضية المدرسة الكلاسيكية الأساسية الرامية إلى أنّالمستوى التوازنيالإقتصادي عند التشغيل يكون كاملا.
- V: سرعة دوران النقود أي متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

وتفترض هذه النظرية ثبات سرعة دوران النقود في المدى القصير، لأنّها تُحدد بعوامل بيئة التغير ومُستقلة عن تغير كمية النقود، مثل كثافة السكان وتطور عادات التعامل المصرفي، ومستوى تطور النظام المالي والمصرفي نفسه.

وبالإضافةإلى هذه الإفتراضات، يتبقى لدينا متغيرين وحيدين هما كمية النقود M ومستوى الأسعار P.

وتوصلت معادلة فيشر إلى أن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة، وبالتالي الطريق إلى التضخم.

- أمّا الصيغة الثانية فهي معادلة الأرصدة النقدية المنبثقة عن مدرسة كامبريدج Cambridge المتمثلة في: $M_d=PT$، حيث يقوم أساس هذه المعادلة على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى مع العلم أن النظرية الكلاسيكية اهتمت بالدخل كأهم محدد للطلب على النقود[1].

[1]بلعزوز بن علي (2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص.ص 8-14.

قام ألفريد مارشال بتطوير فكرة آرفنج فيشر بإدخال الدخل كمتغير من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار أو ثباتها، حيث يعتقد مارشال أنّ هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها كأرصدة جاهزة، ومع ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية النقد، فإنّ ذلك سوف يُؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح، لقد جاءت نظرية الأرصدة النقدية لتوضح العلاقة بين تفضيل السيولة كنسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها والدخول النقدية للأفراد، وهذا هو أساس معادلة كمبريدج.[1]

بعدها ظهرت النظرية الكينزية التي يركز أتباعها على شرح الدوافع التي تخلق الطلب على النقود، بحيث فسر كينز بأن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع، هي دافع المعاملات ودافع الاحتياط كدوال في الدخل الحقيقي Y ودافع المضاربة كدالة في سعر الفائدة، حيث أعطت هذه النظرية دورا هاما لسعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود، وعلى ذلك الأساس تأخذ دالة الطلب على النقود عند كينز الصيغة التالية: $M_d/P=f(y,r)$، حيث يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.[2]

في حين اعتبر فريدمان في نظريته (النظرية الكمية الحديثة) للطلب على النقود أن النقود هي مخزن للقيمة، فالطلب عليها هو كالطلب على السلع المعمرة، إذيرى أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال البديلة الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة والأذواق أو ما يُطلق عليها اصطلاحا ترتيب الأفضليات كما أنّها تُعتبر إعادة إحياء للنظرية الكلاسيكية.

لم يحلّل فريدمان الدوافع الخاصة بالطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول، بحيث جاءت دالة الطلب على النقود عنده لتشمل العوائد على مختلف أشكال الثروة، وتجدر الإشارة إلى أنّ فريدمان قد استخدم المعنى الواسع للنقود M_2 ،وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود عند فريدمان كما يلي:[3]

$$M_d/P=f(R_b,R_e,1/P.dp/dt,W,Y/P,\pi_e,U)$$

[1] ساحلي لزهر (2021)، تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على نسبة تفضيل السيولة في دولة شمال افريقيا للفترة 1986-2019، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد3، ديسمبر، ص194.

[2] محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا (2008)، النظرية الإقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ص71.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، ط1، ص225.

حيث أنّ:

- M_d/P: تمثل الطلب على النقود بشكل أرصدة حقيقية.
- R_b,R_e: تمثل العائد على الأسهموالعائد على السندات على التوالي بحيث R_b يرتبط بعلاقة عكسية مع كمية النقود المطلوبة، أما R_e فعلاقته تناسبية مع الطلب على النقود.
- $1/P.dp/dt$: فهي تقيس معدل التغير في الأسعار.
- W: تمثل النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.
- Y/P: تعبر عن الدخل الدائم الحقيقي.
- π_e: معدل التضخم المتوقع وهو ما يؤثر على كمية النقود المطلوبة.
- U: الأذواق والتفضيلات.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وعرض النقود

أولا: الإطار النظري للسياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية، حيث تستخدمها لتحقيق أهدافها، ويقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المسطرة للسياسة الإقتصادية.

- **تعريف السياسة النقدية:**

تعتبر السياسة النقدية من الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، إذ تُستخدم لتحقيق أهدافها. ويتبع البنك المركزي استراتيجية محددة باستخدام أدوات متنوعة للوصول إلى الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية.

حيث عرفها Pariente على أنّها: "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد التأثير على كمية النقود الموجودة في الإقتصاد"[1].

كما تُعرف على أنّها: "مجموعة القواعد والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لإدارة العرض النقدي بما يكفل سيرورة وسهولة تداول النقود وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد لتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية"[2].

وهي أيضاً: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية لغرض التأثير في النشاط الإقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف مثل تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي للنقد من خلال زيادة معدلات النمو الإقتصادي"[1].

---

[1] لحلو موسى بوخاري (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية –دراسة تحليلية قياسية–، ص59.

[2] حسين علي بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص142.

وبشكل عام، يُمكن تعريف السياسة النقدية على أنّها مجموعة من الإجراءات والتدابير والقوانين والأنظمة التي تعتمدها السلطات النقدية، ويمثلها البنك المركزي، بهدف التأثير على كمية المعروض النقدي، سواء من خلال زيادته أو تقليله. بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المحددة، والتي تشمل تحقيق استقرار الأسعار، تعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات مستدامة من التوظيف.

- **أهداف السياسة النقدية:**

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي، فتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية ثمأهدافا وسيطة، وهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق كل الأهداف النهائية أو بعضها، لعدم قدرةالسلطات النقدية على التأثير مباشرة فيالناتج المحلي ومكوناته.

- **الأهداف الأولية:** تمثل نقطة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير فيالأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة[2].

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات: الأولى: هي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية مجموع احتياطات البنوك، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، أما المجموعة الثانية: فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتشمل الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد[3].

- **الأهداف الوسيطة:** يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر فيها، وبالتالي فهي بمثابة إعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، لأنه بتعبيره عن أهدافه يلتزم بوضوح بالتحرك إذا لم يبلغتلكالأهداف، لذلك فإن البنك المركزي يتسلح بمبرر قوي يخول له الصمود أمام التماسات السلطات العامة في حالة حثه على ابداء المزيد من المرونة، فالأهداف الوسيطة عندماتُنشر تشكل ضمانات لاستقلالية واستمرارية السياسة النقدية.

---

[1]علي كنعان (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، ص452.

[2]صالح مفتاح (2005)، النقود والسياسات النقدية –المفهوم، الأهداف، الأدوات–، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص124.

[3]رشام كهينة وجميل أحمد (2019)، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي –دراسة تحليلية–، مجلة البشائر الإقتصادية، الجزائر، م5، ع1، ص329.

ومن الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطة أن يكون الهدف عاكسا للهدف النهائي المتوخى ويكون للبنك المركزي القدرة على ضبطه، كما يكون سهلا وواضح الاستيعاب من قبل الجمهور، حيث يعتمد الكينزيون على معدل الفائدة كمؤشر والسيولة النقدية كهدف وسيط فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثرسهولة من ملاحظات تغيرات المجمعات النقدية، بينما يعتمد النقديون على كمية النقود كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيطي وهم على عكس الكنيزين يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية[1].

الأهداف النهائية: تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الإقتصادية والإجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول علىالمحافظة على العمالة الكاملة للإقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، وكذلك في مواجهة التقلبات الإقتصادية المختلفة. أمّا في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الإقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للإقتصاد[2]، ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار: يُعد هذا من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم والسيطرة على تحركات الأسعار بأقل مستوى ممكن لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. يؤثر متغير الأسعار على مستوى المعيشة للسكان، فالتضخم يؤثر سلبًا على الفقراء بخفض دخولهم، بينما تزداد ثروات الأغنياء مع ارتفاع الأسعار، مما قد يؤدي إلى اختلال اجتماعي إذا استمر التضخم لفترة طويلة[3].
- تحقيق الاستخدام الكامل: تعمل السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من توظيف الموارد الطبيعية والبشرية من خلال اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة

[1] رشام كهينة وجميل أحمد (2019)، مرجع سبق ذكره، ص329.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] منال جابر مرسي محمد (2017)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للإدارة والتجارة، ص494.

لتجنب مشاكل البطالة، وذلك عبر زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى المطلوب لتشغيل جميع الموارد الاقتصادية المعطلة[1].

- تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة: ويراد به تحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية بتحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، وذلك حتى يتمكن من الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الإقتصاد في مسار نحو النمو السريع.
- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يُساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات، فتحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزانالمدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الإقتصادية من جهة أخرى[2].

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

تعبر أدوات السياسة النقدية عن الآليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الإقتصادية الكلية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتفاوت النظم السياسية، الهياكل الاقتصادية ودرجة تطور الأسواق المالية والنقدية، وتنقسم إلى:

أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة[3].

- **الأدوات غير المباشرة (الكمية):** تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة، وبالتالي على الكميات المعروضة في الإقتصاد،ويطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية، واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة إقتصاديا لتوفر شروط معينة، وأهمها:

---

[1] صيد تونس وطراد خوجة هشام (2020)، أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) -دراسة تحليلية إحصائية-، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، مج14، ع5، ص.ص 224-225.

[2] رزيقة شعابنة (2022/2021)، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] رشام كهينة وجميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 331-332.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك التجارية للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة، وتعتبر سياسة سعر إعادة الخصم بمثابة إشارة عن نية البنك المركزي بخصوص السياسة النقدية واتجاهها في المستقبل، أي أن له أثر الإعلان، فمثلا إذا كشف البنك المركزي عن نيته في رفع سعر إعادة الخصم فهذا يدل على أنه سيطبق سياسة إنكماشية في المستقبل والعكس في حالة خفض سعر معدل إعادة الخصم.
- **نسبة الاحتياطي الإجباري:** يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتأثير فيحجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية. ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان وبحسب مقتضيات الوضع الإقتصادي السائد، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أثناء فترات التضخم وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الكساد الإقتصادي بهدف تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان، خاصة وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل البنوك من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.
- **عمليات السوق المفتوحة:** المقصود بهذه السياسة هو قيام البنك المركزي بتزويد أو استرجاع النقود من الجهاز المصرفي وذلك عن طريق شراء أو بيع أوراق مالية في السوق بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الإقتصادية السائدة، وتعتبر هذه الأداة الأكثر استعمالا خاصة في الدول التي تملك سوقا ماليا ونظاما مصرفيا متطورين.

ففي حالة الركود والكساد يسعى البنك المركزي لزيادة عرض النقود بهدف دعم القدرة الشرائية وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي، ويقوم هنا بسياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية والأوراق المالية، أما في حالة إقتصاد يعاني من التضخم فان البنك المركزي يسعى إلى خفض حجم العرض النقدي من خلال استخدام سياسة نقدية إنكماشية، حيث يقوم ببيع سندات حكومية بأسعار مغرية لتحفيز شرائها، وبالتالي نقل كمية النقود المتداولة نتيجة للحد من إمكانية البنوك من خلق النقود.

ومن مزايا هذه الأداة أنها تقوم بمبادرة من البنك المركزي، الذي يقوم بالرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة، كما أنها تتميز بالمرونة، فيمكن أن تمارس في ظل كبر أو صغر حجم تغيير الاحتياطات أو القاعدة النقدية المطلوب إحداثه، كما يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة في حالة حدوث خطأ في ممارستها، وتتميز بإحداث الأثر المطلوب بسرعة.

- **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية):** تنصب أدوات الرقابة المباشرة على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مختلفة، إذ من خلالها يمكن تلافي العيوب والنقائص التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية، بتشجيع قطاع إقتصادي معين منالقطاعات الأخربعن طريق اتباع سياسة أسعار فائدة تمييزية من قبل البنك المركزي.

كما تُمكن الأدوات المُباشرة للسياسة النقدية البنك المركزي من التأثير فيالبنوك التجارية من خلال إقناعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الإقتصادية العامة، متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح وإبداء المشورة كالإقناع الأدبي، أو يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها على اتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما يقوم بتحديد النسبة بين الرأسمال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.

المطلب الرابع: مكونات ومحددات المعروض النقدي

أولا: تعريف المعروض النقدي:

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي نذكر منها ما يلي:

"يعرف المعروض النقدي بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن"[1].

و"يقصد بالمعروض النقدي بأنه الالتزامات التي تقع على عاتق الإقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، و تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات"[2].

كما يعرف على أنّه: "جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك"[3].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "حجم النقد المتداول في إقتصاد ما، ويتكون من العملة النقدية والورقية ومن ودائع الطلب، أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية ويعرف بالعلاقة التالية[4]:

عرض النقود = عملة نقدية ورقية + ودائع الطلب

$$MS = MS_1 + MS_2$$

---

[1] محمد الواد وآخرون (2007)، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص310.

[2] محمد الشريف إلمان (2010)، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج3، ط2، ص93.

[3] أحمدهني (2006)، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص99.

[4] عمر صخري (2015)، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، ص.ص 210-211.

بحيث فرضا أن كمية النقد المتداول لدى الجمهور تتحدد من قبل السلطات النقدية وبالتالي يمكن اعتبارها كمية معينة وعليه تصبح دالة عرض النقود كما يلي:

$$MS= M_0$$

ثانيا: مكونات عرض النقود:

يتكون العرض النقدي من المجاميع التالية[1]:

- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1): قبل الثمانينات من القرن الماضي، كان الأسلوب التقليدي لتعريف عرض النقد يعتمد على وظيفته كأداة مبادلة. يشمل ذلك العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي الصادرة عن البنك المركزي في شكل أوراق نقدية ومساعدة، وهي النقود القانونية المقبولة بشكل عام، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات. يتم تمثيل عرض النقد M1 بالمعادلة التالية M1 شكل المعادلة التالية:

$$M1=C+DD$$

حيث أنّ:

M1: تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

C: تمثل العملة في التداول.

DD: تمثل الودائع الجارية.

- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2): يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع لأجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية، ويعتبر مؤشرا مهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الإقتصادي، لأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن كمية النقد المتوفرة فعلا في الإقتصاد، كذلك التغيرات في الطلب الكلي والإنفاق الكلي تحدث نتيجة التغيرات في الموجودات شبه النقدية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار، ويأخذ عرض النقد M2 شكل المعادلة التالية:

$$M2=C+DD+Td+Sd$$

حيث أنّ:

M2: تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع.

C: تمثل العملة في التداول.

DD: تمثل الودائع الجارية.

Td:تمثل الودائعلأجل.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص.ص 59-68.

SD: تمثل ودائع التوفير.

- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3): الاهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع يعود إلى بحث راد كليف (Rad Cliffe) الذي نشر في عام 1959. وقد أثبتت الأبحاث التالية أن أشباه النقود أو بدائلها، مثل السندات والأوراق الحكومية، تمثل مصادر بديلة للسيولة يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى وسائل دفع. ومع ذلك، فإن ارتفاع عوائدها وسرعة تحويلها يقللان من الطلب على الأرصدة النقدية ويزيدان من حجم الودائع، مما يتطلب من البنك المركزي مراقبتها بشكل دقيقبالإضافة إلى تقسيمات عرض النقد السالفة الذكر (M1، M2، M3)، يوجد النوعيين التاليين لعرض النقد وهما:

- عرض النقد الممثل في النقد الأساسي (M0):وهو يعبر عن العملة التي بحوزة الأفراد خارج الجهاز المصرفي ويعتبر من تقسيمات عرض النقد كونه يشكل جزءا كبيرا منه وله تأثير مباشر فيه، ويمثل أكبر جزء من عرض النقد في الدولالنامية.[1]

- عرض النقد بالمعنى (M4) (M5): يشتمل العرض النقدي M4 على العرض النقدي M2 مضافا إليهشهادات الإيداع الكبيرة (CDs)، واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها عن ليلة واحدة وتصدرها البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، أما العرض النقدي M5 فيشمل العرض النقدي M3 مضافا إليه شهادات الإيداع، ويوجد كل من العرض النقدي M4 و M5 في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ثالثا: العوامل المحددة للعرض النقدي:

يخضع عرض النقود في الإقتصاد للاعتبارات التالية:

- القاعدة النقدية: وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها[3].

[1] علي حسين نوري اللامي (2015)، الاحتياطي القانوني وأثره في عرض النقد الضيق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، عدد 51، ص454.

[2] حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص.ص 210-211.

[3] وراق علي وراق ناصر (2016)، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة 1996-2014، مجلة الدراسات العليا، عدد 15، جامعة نيلين، السودان، ص28.

- العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد –عدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي– وبالتالي ينخفض العرض النقدي[1].
- صافي الأصول بالعملة الأجنبية: حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي[2].
- صافي البنود الأخرى: وتتكون من[3]:

- رؤوس أموال الجهاز المصرفي: من خلال قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي.
- الأرباح غير الموزعة والاحتياطات: فإذا كانت هذه الاحتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس.
- الأصول الثابتة للجهاز المصرفي: حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول.
- سلوك القطاع العام: يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الإقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي[4].
- سلوك القطاع الخاص: من خلال الاقتراض من البنوك، إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص[5].

إضافة إلى محددات العرض النقدي السالفة الذكر يتأثر عرض النقود بالمتغيرات التالية[6]:

---

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد (2011)، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000–2010، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، ص40.

[2] وراق علي وراق ناصر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] نفس المرجع السابق، ص10.

[4] علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[5] نفس المرجع السابق، ص40.

[6] أنس البكري ووليد الصافي (2012)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل، عمان، ص80

- حجم العمالة في الدولة.
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة.
- تعاقب فترات التضخم والانكماش.

المبحث الثالث: الناتج الداخلي الإجمالي ومداخل حسابه

يعبر إجمالي الناتج الداخلي الخام عن إجمالي القيمة للخدمات النهائية المنتجة والسلع داخل حدود دولة معينة على مدى فترة زمنية محددة، في الغالب ما تكون سنة، ويعكس هذا المؤشر النشاط الإقتصادي ومستوى الإنتاجية، ويستخدم لمقارنة القوة الإقتصادية بين الدول وتحليل النمو الإقتصادي على مر الزمن كما يساهم الناتج الداخلي الخام في توجيه السياسات الإقتصادية وتحديد الأولويات التنموية للدولة، وفيما يأتي سيتم التطرق إلى تعريفه والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للناتج الداخلي الخام

يُعرف الناتج الداخلي الخام بأنه "يساوي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة بأسعار السوق والمستهلكة في اقتصاد معين (أي داخل إقليم جغرافي لدولة ما) خلال فترة زمنية معينة، وذلك بغض النظر عن جنسية العناصر المساهمة في الإنتاج"[1].

كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "جميع القيم النقدية النهائية المنتجة لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة عادة ما تكون سنة"[2].

الناتج الداخلي الخام هو "المقياس المعتمد الذي ينتج القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية، سواء من قبل مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها"[3].

أولا: العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي:

هناك عدة عوامل تؤثر على الناتج الداخلي الخام منها:[4]

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالكوارث والفيضانات والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة، والذي يؤثر فيكمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات، فلا يخفى أثر الحروب مثلاً على الناتج المحلي للدولة من تدميرها لمختلف الممتلكات والمصانع والإنشاءات فضلاً عن تعطيلها لكثير من الاستثمارات.

---

[1] عمر صخري (2005)، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص17.

[2] حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص66.

[3] نزارالعيسى وإبراهيم سليمان (2006)، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص95.

[4] هشام محمود الاقداحي (2009)، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص188.

- كمية ونوعية الموارد الإقتصادية، والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات وبالتالي قيمة الناتج المحلي، ولعل أهمها الموارد البشرية والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الإنتاج.
- علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحلية ومدى تطبيق الدولة لهذا المبدأ، تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

ثانيا: أهمية دراسة الناتج الداخلي الخام:

تكمن أهمية دراسة الناتج الداخلي الخام فيما يلي:

- وضع الخطة الإقتصادية الوطنية: حاجة المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الإقتصادي للمجتمع بين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة بعضها البعض.[1]
- قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع: يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل كمقياس لمستوى الرفاهية، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية، كما يتم تقسيم الدول النامية إلىدول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، وعلى الرغم مما يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل علىأنه لا يعد مقياسا دقيقا لمستوى الرفاهية بسبب الصعوبات التي تواجه تقديرات الخدمات الخاصة كما أنه لا يأخذ وقت الفراغ في الاعتبار ومدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية[2].
- قياس مدى عدالة توزيع الدخل: وذلك من خلال التوزيع الوظيفي للدخل الذي يوضح توزيع الدخل أو الناتج الوطني بين عوائد عنصر العمل وعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، أي توزيع الدخل أو الناتج بين الأجور وعوائد التملك، مما يعكس درجة تركز الأصول، ومن خلال ذلك يمكن الحكم على اتجاه توزيع الدخل الوطني في المجتمع[3].
- قياس إنتاجية العامل في القطاعات الإقتصادية المختلفة: تستخدم حسابات الناتج والدخل الوطني في قياس إنتاجية عنصر العمل سواء على المستوى الوطني أو في قطاعات الإقتصاد المختلفة، ويتم الحصول على متوسط إنتاجية العامل على المستوى الوطني من خلال قسمة الناتج الوطني على عدد العاملين، وكذلك يتم الحصول على إنتاجية العامل في قطاع معين من خلال قسمة ناتج هذا القطاع على عدد العاملين به، ومن خلال ذلك يمكن مقارنة متوسط إنتاجية العامل فيما بين القطاعات المختلفة، فإذا كانت إنتاجية العامل في

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد (2006)، النظرية الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص315.

[2] محمد رتيعة وآخرون (2017)، تقدير محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة 1970-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد08، ص56.

[3] أبو السعود وآخرون (2013)، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص71.

قطاع الزراعة أقل مقارنة بإنتاجية العامل في قطاعي الصناعة والخدمات، فإنه يمكن من خلال تحويل جزء من العمالة بالقطاع الزراعي ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعي الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى.[1]

- قياس مدى قدرة الأفراد على تحمل الضرائب: تستخدم تقديرات الدخل الوطني في قياس قدرة الأفراد على دفع الضرائب، حيث لا يمكن أن تتمادى الحكومة في فرض الضرائب دون مراعاة مستوى الدخل الوطني بالمجتمع في تلك الفترة، وبتالي يلجأ الإقتصاديون إلى قياس ما يسمى بالضغط الضريبي[2].
- وضع الخطط الإقتصادية الوطنية: تساعد الحسابات الوطنية الخاصة بالناتج الوطني والإنفاق الوطني وهيكل كل منهما في تحديد علاقة الترابط والتشابك فيما بين قطاعات الإقتصاد الوطني ببعضها، وهذا يساعد المخططين في وضع الخطط المتكاملة والمتناسقة، ومن ثم تكون قابلة للتنفيذ دون وجود عجز في بعض القطاعات وفائض في قطاعات أخرى.[3]
- تقدير نجاح السياسة الإقتصادية للدولة التي تتمثل في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيهاً صحيحًا، فقد ترغب الدولة في تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات وترغب في معرفة نتائج هذه السياسة الإقتصادية.[4]

ثالثا: صعوبة قياس الناتج الداخلي الخام:

هناك عدة صعوبات تواجه قياس الناتج الوطني أو الدخل وتتمثل فيما يلي:

- تورد القيم النقدية الوحدات الإنتاجية مقدار إنتاجها السنوي بوحدات نقدية أو عينية للقياس أي أن السلع المختلفة لا تسير إلا باستخدام النقود وتظهر أهمية هذه المشكلة عند محاولة المقارنة بين قيمة الإنتاج في سنة وقيمته في سنة أخرى في حالة تغيّر الأسعار، وللتخلص من هذه المشكلة نستخدم الأرقام القياسية للأسعار لتصحيح القيم النقدية، فمن شروط المقارنة بين القيم النقدية أن تكون الوحدات النقدية في السنوات المختلفة الداخلة في المقارنة ذات قوة

[1] محمد رتيعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] محمد رتيعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص57.

[4] عمر صخري (1994)، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص28.

شرائية واحدة وبهذا تصبح قابلة للمقارنة،وتكون الأرقامفي هذه الحالةقيماللأسعار الجارية وبعد تصحيحها توصف بأنها تمثل أسعارا ثابتة.[1]

- قياس الخدمات العامة: اختلاف الآراء بشأن تقييم الخدمات التي تؤديها أجهزة الإدارة الحكومية للأفراد وذلك بسبب اختلاف النظرة إلى طبيعة نشاط الإدارة الحكومية ما إن كان نشاطا استهلاكيا أم نشاطا إنتاجيا، فالبعض يرى أن الحكومة تؤدي خدمات لأفراد المجتمع باعتبارها نائبة عنهم في استهلاك هذه الخدمات وهي بهذه الصفة لا تخرج عن كونها مستهلكا عاما لأفراد قد فوضوا لها أمر إشباع بعض الحاجات العامة كالأمن والدفاع والصحة، كما أن الخدمات التي تؤديها ليس لها نظير في الأسواق، ومن ثم لا يمكن أن تكون منتجة.[2]
- الخدمات الشخصية: هناك بعض الخدمات الشخصية التي يقدمها الفرد لنفسه ولأفراد أسرته وتحقق لهم إشباعا ولكنها لا تعرض في السوق، فمثلا خدمات ربات البيوت ورغم تعددها وأهميتها إلاّ أنّه لا يمكن حسابها لأنها غير مأجورة.[3]
- خدمات إيجار المساكن التي يملكها أصحابها: فهذه المنازل تقدم لهم خدمة السكن شهريا دون أن يدفعوا إيجارا مقابل ذلك، أي أن خدمة السكن في هذه الحالة لا تعرض في السوق، وإنما يتمتع بها أصحابها دون أن تحسب قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ولعلاج هذه المشكلة جرى العرف الإقتصادي على حساب قيمة إيجاريه لهذه المساكن على أساس إيجار المثل، ويتم تقديرها كما يؤجرها أصحابها وتضاف هذه القيمة إلى الناتج المحلي.[4]
- الاستهلاك الذاتي: يقصد بهذه الحالة كميات الإنتاج التي تستهلك مباشرة بواسطة منتجتها، وقد اختلفت الآراء بشأن تقييم هذه الكميات هل يتم التقييم بسعر التكلفة أو بسعر السوق أو بسعر وسط بينهما فالتقييم على أساس التكلفة يستند إلى أن هذه المنتجات لم يتم تبادلها فعلا في السوق ومن ثم ليس من المنطق إضافة قيمة خدمات التخزين والنقل أو ربح المنتج في تكلفتها، لذلك فهذه الإضافة من شأنها تضخيم قيمة هذه المنتجات دون مبرر، أما التقييم بالتكلفة الفعلية فيتم على أساس التكلفة الذي يتحمله المنتج فعلا مضافا إليه الربح.[5]

---

[1] محمود عزيز (2002)، مبادئ الإقتصاد، ط1، جامعة فارس يونس للنشر والتوزيع، ليبيا، ص390.

[2] أحمد سامي عثمان (1976)، نظام المحاسبة القومية، دار الجيل، القاهرة، مصر، ص82.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص12.

[4] السعيد بريش، الإقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص47.

[5] أحمد سامي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص79.

- ازدواجية الحساب: أي احتساب قيمة السلع أو الخدمات أكثر من مرة واحدة، يكون الدخل الوطني أكبر من قيمته الحقيقية لذلك، ولكي يتم تجنب الازدواجية أو تكرار حساب الدخل الوطني نستخدم طريقة القيمة المضافة أو الناتج النهائي.[1]
- الإقتصاد غير الرسمي: مشكلة الإقتصاد الخفي ويطلق هذا اللفظ على الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة التي تمارس بطريقة سرية فرغم ما يتولد على هذه الأنشطة من إنتاج حقيقي، إلا أنه لا يؤخذ في الحسابات الوطنية، والإقتصاد الرسمي ذلك الجزء من الإقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية، ولهذا يفضل تسميته بالإقتصاد التقني، ويكون في بعض حالاته شرعيا كالإقتصاد المنزلي والأعمال التطوعية، وأحيانا ممنوعا كالغش الجبائي والعمل الأسود وفي حالات أخرى إجراميا كالمتاجرة بالمخدرات.[2]

المطلب الثاني: مداخل حساب الناتج الداخلي الخام

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة والثاني: القيمة النهائية، وطريقة الدخل والإنفاق. وهذه الطرق الثلاث تعطي في الأخير النتيجة نفسها تماما، لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.

أولا: طريقة احتساب الإنتاج:

لكل طريقة حساب بنوداخاصة يتم عرضها، وقد تحتوي بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين:[3]

- طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الإقتصاد للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

القيمة المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب ضرائب – إعانات

---

[1] إيهاب نديم وآخرون، التحليل الإقتصادي الكلي، كلية التجارة عين الشمس، القاهرة، مصر، ص248.

[2] رمضان محمد العقلي (2007)، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص47

[3] مهند عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر البكر (2016)، دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص9.

تختلف هذه الطريقة عن طريقة المنتجات النهائية، حيث أن هذه الطريقة قد تتعرض لمشكلة الازدواجية في الحسابات التي تحدث عند احتساب بعض السلع التي يتطلب انتاجها عدد منالسلع الوسيطة، ففي طريقة المنتجات النهائية نقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية، أما في هذه الطريقة نقوم بحساب أجزاء هذا الكل المتكونة خلال مراحل الإنتاج، وهي مقياس مهم للأنشطة الإنتاجية كونها تقيس كل نشاط بشكل مستقل.

- طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

تستبعد هذه الطريقة السلع والخدمات الوسيطة أي تنتج أو تشتربغرض الاستخدام مرة أخرى في الإنتاج أو بغرض البيع في الإنتاج ونأخذ بالاعتبار السلع والخدمات النهائية فقط. وتعتبر السلعة أو الخدمة منتجاً نهائيا إذا تم إنتاجها أو شراؤها بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض الاستخدام في عملية إنتاج أخرى.

ولتجنب عدم تضخيم الإنتاج بهذه الطريقة يجب معالجة المخزون من السلع والخدمات في آخر السنة وأولها، حيث يجب أن يضاف مخزون آخر السنة إلى قيمة المنتجات النهائية، بينما يطرح مخزون أول السنة من قيمة المنتجات النهائية. وذلك يرجع إلى أن حقيقة مكونات المخزون قد تظهر فعلاً كجزء من الناتج النهائي للسنة السابقة.

كما يجب أن تخصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المنتجات النهائية، إذ أن هذه الواردات تشكل جزءا من الناتج النهائي لبلدان أخرى.

ثانيا: طريقة احتساب الدخل:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتسلمه العنصر الإنتاجي كدخل، فنحصل بهذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = تعويض الموظفين (أجور ورواتب عنصر العمل) + إجمالي فائض التشغيل (فائض التشغيل + إهلاك الرأسمال الثابت + صافي الضرائب (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الإنتاجية))[1]

حيث لابد من مساهمة عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي لكي تحتسب ضمن طريقة احتساب الدخل، لذلك لا تندرج مدفوعات الضمان الاجتماعي مثلاً ضمن طريقة الدخل.

[1]IMF, "what are the components of the Gross Domestic Product (GDP) data series in International Financial Statistics (IFS)?"

كما أن انتقال ملكية الأصول مثل المنازل لا تدخل في طريقة احتساب الدخول التي تكتسب ولا توزع على أصحابها مثل الأرباح غير الموزعة التي تحتسب ضمن طريقة الدخل.

ثالثا: طريقة احتساب الإنفاق:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من احتساب مجموع الإنفاق النهائي بأسعار المشترين الذي حصل عليه العنصر الإنتاجي لقاء إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بناء على عدد عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية الذي يكاد يكون بمئات الآلاف في الإقتصاد الواحد، وبغية التبسيط نحدد أجزاء الإنفاق حسب إنفاق كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، حيث يقوم كل نوع معين من هذه القطاعات بإنفاق معين بحيث يكون في مجموعه هو الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق=الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص + الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (صادرات – واردات)[1]

غير أن الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة لا يدخل ضمن نطاق الناتج المحلي الإجمالي لأنه يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة.

المطلب الثالث: علاقة الناتج الداخلي الخام بعرض النقود

تتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، لأن عرض النقود المتداول في الإقتصاد هو نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الإقتصادية من سلطة نقدية وبنوك تجارية وجمهور (أفراد ومؤسسات)، حيث أن الزيادة في عرض النقود إن لم تقبلها زيادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي تؤدي دون شك إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.[2]

ويؤثر عرض النقود فيالناتج المحلي الإجمالي سواء تم حسابه بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات المهمة لعملية النمو والتطور فإن عرض النقد يؤثر فيعملية النمو الإقتصادي بشكل عام.[3]

-علاقة الارتباطبين الناتج الداخلي الخام وعرض النقدي:

---

[1] أحمد حسين بتال (2020)، محاضرات مبادئ الإقتصاد الكلي –مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي–، جامعة الأنبار، ص10.

[2] بوخاري محمد، تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد7، العدد1، 2021، ص1078

[3] اليساني على عبد الله محمد، دراسة إقتصادية لقياس أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة 1990–2012، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد2، يونيو 2015، ص624.

إن استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق الحفاظ على معدلات التضخم يتم عن طريق انتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الإقتصاد، واستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود يفرض الوصول إلى معدل حقيقي في الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يوضح حدوث نمو في عرض النقود الذي ينتج عنه نمو الناتج الداخلي الخام.[1]

- **علاقة العكسية بين الناتج الداخلي الخام وعرض النقدي:**

إن الزيادات في العرض النقدي يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تشجيع الاستثمار والطلب على الاستهلاك، ومع ذلك يعتقد معظم الاقتصاديون أنه على مدى الفترات الزمنية الطويلة، فإن العرض النقدي الأعلى لا يؤدي إلى مستوى أعلى للأسعار، وليس له تأثير دائم على النشاط الإقتصادي، ومن ثم تواجه السلطات النقدية عملية موازنة صعبة، فمن المحتمل أن تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى خفض أسعار الفائدة وبالتالي تحفيز الاستثمار وبعض الطلب الاستهلاكي على المدى القصير.

كما تتضح هذه العلاقة من خلال ارتفاع معدلات في المستوى العام للأسعار وتصبح ذاتقيمة أكبر من معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، ويترتب على ذلك ظهور الاتجاهات التضخمية في الإقتصاد وهنا تحدث علاقة عكسية، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود، فينتج عنها سياسة انكماشية لغرض تخفيض عرض النقدي.[2]

من الناحية الإقتصادية، يمكن تفسير الاتجاه السببي من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق كالتالي[3]:

- عندما يتزايد الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الأموال في الإقتصاد، ويتطلب هذا التزايد في الطلب توفير كمية أكبر من النقود، سواء من خلال الإصدارات النقدية الجديدة أو عن طريق زيادة القروض التي تقدمها البنوك التجارية، تلبي البنوك هذا الطلب عن طريق إصدار نقود جديدة أو تحويل الأصول الخارجية إلى عملة وطنية.
- في الفترات التي يكون فيها النمو الإقتصادي مرتفعًا، عادة ما تكون هناك زيادة في الاستثمارات والإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، تتطلب هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي المزيد من التمويل، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد.

---

[1] الشمري صادق (2020)، احسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية، ص39.

[2] السامرائي يسرا، الدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص122.

[3] وردة شيبان (2016/2015)، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية 1990–2011–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، ص185. –بتصرف–.

- ومن الجانب الآخر، قد لا يكون للزيادة في الكتلة النقدية تأثيرا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا كانت النقود تستخدم بشكل أساسي لتلبية الطلب الحالي بدلا من تحفيز نمواقتصاديإضافيا، بمعنى آخر،يتبع تزايد كمية النقود في الإقتصاد عادة تزايد إمالي الناتج الداخلي، إلا أن هذا لا يعني بالأساس أن زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- يمكن تفسير تأثير النمو الإقتصادي على الكتلة النقدية أيضا من خلال الأدوار المختلفة التي تلعبها البنوك المركزية والسياسات المالية في تلبية احتياجات الإقتصاد من النقود، سواء كان ذلك من خلال الإصدارات النقدية أو تحويل الأصول الخارجية إلى عملة محلية.

وبالتالي فإن نمو الكتلة النقدية تابع للتغير الذي يحدث في الناتج.

المطلب الرابع: علاقة الناتج الداخلي بالإنفاق الحكومي

خضعت العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بينهما إلى ثلاث وجهات:

أولا: وجود علاقة أحادية الاتجاه من نمو الناتج الداخلي الخام إلى نمو الإنفاق الحكومي:

يتمثل ذلك في أن زيادة معدلات النمو تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]

ثانيا: أن زيادة الإنفاق الحكومي سببه تحقيق النمو الإقتصادي:

بأن زيادة الإنفاق الحكومي بأن يكون معدله أعلى من معدل الناتج الداخلي الخام، مما يعني أن الأنشطة الحكومية تتوسع بمعدل أكبر من النمو الإقتصادي، وأن النشاط الحكومي ينموبشكل مضاعف بالقياس معالنشاط الإقتصادي.[2]

كما أن تمويل الإنفاق الحكومي يتم من خلال ضرائب الدخل وبالتالي فإن وجود معدلات عالية للضرائب قد يكون مقترنا بزيادة أو نقصان النمو الإقتصادي، حيث أن هذه الأخيرة باعتبارها

[1]أبو علي سلطان وتهامي الطيب (2017)، علاقة الإنفاق الحكومي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة صحة انطباق منحني سكالي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد25، العدد2، ديسمبر، ص 16

[2]حسيني محمد غالي راهي (2016)، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص140.

محفزا على النمو الإقتصادي ناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي، وأثر مثبط على النمو من خلال الأثر السلبي على استهلاك العائلات، وعليه لا بد علىالحكومة الموازنة بين هذين الأثرين.[1]

ثالثا: وجود علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج الداخلي الخام:

في إطار التحليل الإقتصادي يتضح أن هناك علاقة مرنة بين الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للإنفاق الحكومي بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يكون بالمقدار الذي يزداد فيه نمو الناتج الداخلي الخام.[2]

لقد عرف الإنفاق الحكومي في العديد من الإقتصادات النامية زيادة ملحوظة خلال العقدين الأخيرين، مدفوعاً بارتفاع إيراداتها من الموارد الطبيعية مثل النفط. استهدف هذا الإنفاق تعزيز النمو الإقتصادي وفقاً للنظرية الكينزية، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، ساهم نمو الناتج المحلي الإجمالي في تعزيز الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، متماشياً مع قانون فاجنر الذي ينص على أن الإنفاق الحكومي يميل إلى التزايد مع زيادة الدخل القومي. وهذا يعكس تأثيراً متبادلاً بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد.

تشير الدراسات القياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي[3]، باستخدام أدوات مثل اختبار التكامل المشترك واختبار السببية (Granger Causality Test) إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مايعكس الدور الحيوي للإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الإقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر حجم السكان تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة السكان بنسبة 1% تعزز الطلب على الخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة، مما يدعم النمو الإقتصادي.

كما تشير الدراسات إلى أن زيادة حجم الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس دور الإيرادات من التجارة الخارجية في تمويل الإنفاق الحكومي وتعزيز النشاط الإقتصادي.

---

[1] الأفندي محمد أحمد، النظريات الإقتصادي الكلية والسياسية الإقتصادية، ج 1، مركز الكتاب الأكاديمي ص18،

[2] عليمات خالد عيادة (2020)، الفساد وانعكاسته على التنمية الإقتصادي دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص311.

[3] بلال بوطبيبة ومحمد الأمين بومدين (2022)، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد 16، عدد 2، ص.ص 113-114. -بتصرف-.

ومع ذلك، تلاحظ بعض الدراسات غياب تأثير تكوين الرأسمال على الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات، رغم أن النظرية الإقتصادية التقليدية تؤكد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تكوين الرأسمال والناتج المحلي الإجمالي.

كما بينت اختبارات التكامل المشترك لـ Engle–Granger و Johansen أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق الحكومي، والمشار إليه بالإنفاق الحكوميالعمومي الاستهلاكي النهائي، مما يعني وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع سرعة تصحيح قدرها 26.04%. ومع ذلك، أشار اختبار Wald إلى أنه لا توجد علاقة سببية قصيرة الأجل بين إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي في كل من الاتجاهين. كما أكد غياب السببية في معظم العلاقات بين المتغيرات المدروسة، مثل الإنفاق الحكومي، إجمالي تكوين الرأسمال، معدل النمو السكاني، حجم الصادرات من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي في كلا الاتجاهين.

من المهم إدراك أن دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي لا يمكن أن تقتصر على التحليل الكمي فقط، بل يجب أن تأخذ الدراسة في الاعتبار فعالية الإنفاق العام، توزيع الدخل، والعوامل النوعية المؤثرة مثل مستوى الديمقراطية، تمثيل الشعب في المجالس النيابية، درجة الرقابة على المال العام، مستوى الفساد، والوضع الإقتصادي العام.

خلاصة

كخلاصة، يمكننا القول أن تطور دور الدولة في الاقتصاد قد مر بمراحل متعددة، بدءاً من الدولة الحارسة، مروراً بالدولة المتدخلة، وصولاً إلى الدولة المنتجة. هذا التطور أدى إلى توسع كبير في وظائف الدولة وجعل الإنفاق الحكومي أداة رئيسية لمعالجة التقلبات الاقتصادية.

النظرية الكينزية تؤكد على دور الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف. في المقابل، تقدم نظرية فاجنر رؤية مغايرة، حيث ترى أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يدفع بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

من جهة أخرى، يعد عرض النقود بمفهومه الواسع متغيراً هاماً في التحليل الاقتصادي. فالتغيرات في عرض النقود تنعكس بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي. لذلك، يولي الباحثون اهتماماً كبيراً لدراسة العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي. وهنا يبرز دور السياسة النقدية بأدواتها المتنوعة في معالجة الاختلالات الاقتصادية المحتملة.

الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره مؤشراً شاملاً للنشاط الاقتصادي، يكتسب أهمية كبيرة في هذا السياق. فهو يلخص مجمل النشاطات الاقتصادية للمجتمع على مدى فترة زمنية معينة، والتي عادة ما تكون سنة واحدة. هذا المؤشر يعد أداة قيمة في التحليلات الاقتصادية وفي صياغة الخطط والسياسات التنموية.

هذه الرؤية تبرز التفاعل المعقد بين الإنفاق الحكومي، السياسة النقدية، والنمو الاقتصادي، مؤكدة على أهمية الفهم العميق لهذه العلاقات في صياغة السياسات الاقتصادية الفعالة.

الفصل الثالث:

تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة

تمهيد:

يعد الإنفاق الحكومي والعرض النقدي من العناصر الحيوية في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي في أي بلد. أمّا في الجزائر، فتلعب هذه السياسات دورًا أساسيًا في تشكيل المشهد الإقتصادي، خاصةً في ظل التحديات المتعددة التي تواجهها البلاد على مر السنوات. يعد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات مؤشرًا مهمًا لقياس مدى تنوع الإقتصاد الجزائري وقدرته على النمو المستدام بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط والغاز.

يتناول هذا الفصل سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر، والتي تشمل النفقات التشغيلية ونفقات التجهيز والتطورات في العرض النقدي (M2) كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تحليل الأداء الإقتصادي خارج قطاع المحروقات. كما تتم دراسة هذه المتغيرات من خلال تحليل البيانات التاريخية وتحديد الفترات الحرجة والأزمات التي واجهتها الجزائر، وتأثيرها على الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الطريقة والأدوات

سنتعرض في هذا المبحث إلى تحديد عينة الدراسة وكذا التعريف بمتغيرات الدراسة بالإضافة الى التعريف بالمنهجية المستخدمة.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

1- عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة الدراسة في احصائيات المعروض والانفاق الحكومي وكذا الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2021 أي 32 مشاهدة.

2- تحديد متغيرات الدراسة

وتم اختيار متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والدراسات السابقة بالدرجة الثانية وهي:

- **بالنسبة للنموذج الأول:** أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تتمثل متغيرات النموذج الأول فيمايلي:

المتغير التابع: الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تم إضافة متغير رأس المال الثابت نسبة من الناتج المحلي والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات نظرا لملائمة هذه المتغيرات لخصائص وطبيعة الاقتصاد الجزائري.

- **بالنسبة للنموذج الثاني:** أثر المعروض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تتمثل متغيرات النموذج الأول فيمايلي:

المتغير التابع: الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

المتغير المستقل: المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

تم إضافة متغير معدل التضخم، التطور المالي، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار وسرعة الدوران نظرا لملائمة هذه المتغيرات لخصائص وطبيعة الاقتصاد الجزائري.

ويمكن تلخيص هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تحديد متغيرات الدراسة

المتغيرات	اسم المتغير	رمز المتغير	وحدة القياس
المتغير التابع	الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	pibhhrc	مليون دينار جزائري
المتغيرات المستقلة	المعروض النقدي	**m2**	نسبة
	الانفاق الحكومي	dp	مليون دينار جزائري
	الانفتاح التجاري	openhh	نسبة
	التضخم	**inf**	نسبة
	رأس المال	ABFF	نسبة
	التطور المالي	**prvt**	نسبة
	سرعة الدوران	**v**	دورة
	سعر الصرف	**ex**	الدينار مقابل الدولار

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: وصف النموذج

ولقياس أثر الإنفاق الحكومي والعرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 تم تقسيمه إلى نموذجين:

- **النموذج الأول:**

دراسة العلاقة وأثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائرخلال الفترة 1990-2021، تتم صياغة النموذج فيالشكل التالي:

$$\text{Lpibhhrc} = \int (\text{Ldp}, \text{lABFF}, \text{lopenhh})$$

حيث أنّ:

- **المتغير التابع:** اللوغاريتم الناتج المحلي خارج قطاع المحروقاتLpibhhrc

- **المتغيرات المفسرة:** والمتمثلة في:
  - Ldp: اللوغاريتم الإنفاق الحكومي؛
  - lABFF: اللوغاريتم الرأسمال نسبة من الناتج المحلي؛
  - lopenhh: اللوغاريتم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات
- **النموذج الثاني:**

دراسة العلاقة وأثرالمعروض النقديعلى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائرخلال الفترة 1990-2021،تتم صياغة النموذج فيالشكل التالي:

$$\text{Lpibhhrc} = \int (\mathbf{lm2, linf, lprvt, lex, lv,})$$

حيث أن:

- **المتغير التابع:** اللوغاريتم الناتج المحلي خارج قطاع المحروقاتLpibhhrc
- **المتغيرات المفسرة:** والمتمثلة في:
  - **lm2:** اللوغاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع نسبة من الناتج المحلي الاجمالي؛
  - **linf:** اللوغاريتم معدل التضخم؛
  - **lprvt: التطور المالي؛**
  - **lex:** سعر الصرف الدينار مقابل الدولار؛
  - **lv:** سرعة الدوران.

المطلب الثالث: خطوات تطبيق طريقة المركبات الأساسية

قبل التطرق إلى تعريف طريقة المركبات الأساسية، يتم أولا تعريف تحليل المعطيات والهدف من هذا التحليل.

أولا:تحليل المعطيات

تحليل المعطيات هي عبارة عن أداة لوصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون المتغيرات أو الصفات متداخلة في ظاهرة ما، وهي مجموعة من التقنيات التي تسمح بالكشف عن مميزات أساسية في ظاهرة غامضة أو متداخلة في المعطيات.[1]

- **تعريف المعطيات**

[1] يحيى بوشتة، لخضر عدوكة، التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، الجزائر، 2015، ص.ص 52-54.

وهي عبارة عننتائج المشاهدات لعدة متغيرات على عناصر مجتمع وتسمى بالأفراد، وفيما يلي يتم عرض جدول المعطيات وطرق تحليلها:[1]

1- جدول المعطيات:

يتم تسمية جدول المعطيات بالمصفوفة $X_{n.p}$:

$$x_{(n,p)} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1j} & \cdots & x_{1p} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2j} & \cdots & x_{2p} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{i1} & x_{i2} & \cdots & x_{ij} & \cdots & x_{ip} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{n1} & x_{n2} & \cdots & x_{nj} & \cdots & x_{np} \end{bmatrix}$$

حيث أن:

n: عدد الأسطر = عدد الأفراد المكونين لمجتمع أو عينة مدروسة؛

p: عدد الأعمدة = عدد المتغيرات؛

i: هو مجموعة من الأفراد

j: مجموعة من المتغيرات.

ثانيا: تحليل مركبات الأساسية

تعتبر طريقة تحليل المركبات الرئيسية من أهم وأشهر طرق تحليل المعطيات، حيث تعد الطريقة الأولى والرئيسية، لمعظم الطرق الوصفية متعددة الأبعاد.[2]

- **تعريف تحليل المركبات الأساسية**

[1] يحيى بوشتة، لخضر عدوكة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]Gilbert Saporta, Probabilité, analyse des données, et statistique, Edition TECHNIP, 2eme édition, Paris Cedex, France,2006, p 155.

تعرف على أنها أسلوب رياضي، يقوم على أساس تحويل مجموعة من المتغيرات التوضيحية المترابطة فيما بينها إلى مجموعة جديدة من المتغيرات غير المترابطة (أو المعتمدة –Orthogonal) تدعى المركبات الرئيسية، حيث أنّ كل مركبة رئيسية هي عبارة عن توليفة خطية (Combinaison Linéaire) للمتغيرات الأصلية، يحتوي هذا الجدول على n فرد و p متغير، فكل فرد يمثل في فضاء ذو p بعد، وكل متغير يمثل فضاء ذو n بعد.

وتسمح هذه الطريقة بجمع المتغيرات في مجموعات محدودة تسمى عوامل أو مركبات Facteurs ou composantes كما تسمح بتعيين الأفراد المتشابهة أو الاختلاف بين الأفراد.[1]

ويقوم هذا التحليل على عدة مبادئ أهمها:[2]

- تبسيط جدول بيانات الخام، يتم تبسيط عدد كبير من المتغيرات والأفراد في أغلب الدراسات إلى جدول مختزل من الوحدات الجديدة المكونة عن طريق تجميع البيانات الخام؛
- يتم اللجوء الى طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية لحصر الأبعاد وتسهيل قراءة البيانات الخام.

1- خطوات تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية

بعد جمع المعطيات المتعلقة بالظاهرة يتم ووضعها في جدول المعطيات الأولية، ومتكونة من الأفراد n في الأسطر p والمتغيرات في الأعمدة يتم تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية وفق الخطوات التالية:[3]

- يتم توسيط البيانات وتقليلها بواسطة التحليل المركزي المختزل وفق التحويل التالي:

$$Z_{ij} = \frac{x_{ij} - rx_j}{\sigma_j \sqrt{n}} \;\; ; \;\; j = 1,\ldots J \;\; i = 1,\ldots, I \quad \ldots\ldots(1)$$

- حساب مصفوفة الارتباط R ذات البعد $(K \times K)$، وفق العلاقة التالية: $R = z'z$، حيث تمثل مصفوفة الجدول الممركز والمختصر المحسوب في المعادلة (1).

---

[1] حوشين يوسف، طرق تحليل البيانات الإحصائية: التحليل العاملي والتصنيف الهرمي، مداخلة بيوم تكويني لطلبة الدكتوراه الموسوم بـ: "طرق وأساليب جمع البيانات الإحصائية، وتحليلها باستخدام برامج التحليل الاحصائي"، يوم 6 ديسمبر 2023، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامهة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص2.

[2] نسرين عوام، محددات الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1995–2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 239.

[3] لخضاري بولنوار، أثر البنية التحتية لتكونولجيا المعلومات والاتصال على النمو الإقتصادي في عينة من بلدان شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 2007–2020، معهد العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص 167.

- حساب القيم الذاتية للمصفوفة R ثم إيجاد حل للمحدد $|R-\lambda I|=0$ ، ثم حساب نسبة المعلومة المفسرة (جمود المحور) وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\lambda_i}{\sum_{i=1}^{k}\lambda_i} * 100$$

- لإيجاد الأشعة الذاتية الوحدوية المرفقة بالقيم الذاتية للمصفوفة R، يتم أولا إيجاد الشعاع الذاتي الوحدوي $\underset{U_1}{\rightarrow}$ المرفق بأكبر قيمة ذاتية ولتكن $_1$ والموجهة للمحور F_1 ، ويتم ذلك بإيجاد حل المعادلة التالية:

$$(R-\lambda_1 I_n)U_1=0$$

حيث $_1 = 1$ و I_n مصفوفة الوحدة.

- حساب إحداثيات نقط الأفراد على المحاور العاملية، أي أن إحداثية نقطة تمثل فرد ما على محور عاملي تساوي:

$$\sum_{j=1}^{p} Z_{ij}\, U_{\propto j}$$

- حساب إحداثيات المتغيرات على المحاور العاملية، ويعني بذلك إحداثية نقطة j تمثل متغير ما على محور عاملي باستعمال قواعد العبور وفق العلاقة التالية:

$$zF_{\propto}=\frac{1}{\sqrt{\lambda_n}}\emptyset_{\propto}$$

- التمثيل البياني لنقط الأفراد ولنقط المتغيرات بالنسبة لكل محور، وذلك بالنسبة لمستويات العاملية المكونة من المحاور المأخوذة للتفسير؛
- تحليل وتفسير التمثيلات البيانية.

2- شروط وفرضيات طريقة تحليل المركبات الأساسية:

لتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية هناك مجموعة من الشروط وجب توفرها والتأكد منها قبل البدء في تطبيق التحليل وهي:[1]

- خطية العلاقة بين المتغيرات
- التجانس التباين

[1] طه بن حبيب، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص.ص 117-118.

- العينة العشوائية وممثلة للمجتمع
- التوزيع الطبيعي للبيانات
- عدم وجود قيم شاردة

في حين أنّ هناك شروطا ينبغي توفرها أثناء إجراء عملية التحليل وهي:

- **عدم وجود مشكل التعدد الخطي:**

أي عدم وجود ارتباط قوي جدا بين المتغيرات ويمكن قياس ذلك من خلال محدد مصفوفة الارتباط، حيث يجب أن يكون محدد مصفوفة الارتباط أكبر من واحد من مئة ألف (0,00001) فإذا كانت قيمة المحدد أقل من ذلك فهو دليل على أن هناك مشكل تعدد خطي بين المتغيرات، ولاستبعاد وجود هذا الإشكال،تتم إزالة المتغيرات التي لها ارتباطا قويا جدا ويرجع استبعاد المتغير إلى الباحث.

- **كفاية حجم العينة:**

ويقصد به مدى كفاية حجم العينة في التحليل، فإذا كان حجم العينة غير كاف فلا يمكن الإعتماد على نتائج التحليل، ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق إختبار يدعى KMO Test، فإذا كانت قيمة إختبار KMO أكبر من 50% أي أن حجم العينة كاف، أما إذا كانت أقل من ذلك دلّ على أن حجم العينة غير كاف، ولحل المشكل كان من الضروري زيادة حجم العينة بزيادة عدد المشاهدات لتحقيق فرضية كفاية حجم العينة.

- **كفاية حجم العينة للمتغيرات:**

ويقصد به كفاية حجم العينة للمتغيرات الداخلة في التحليل، ويتم التأكد من ذلك من خلال مصفوفة تدعى بمعكوس صور مصفوفة الارتباط Anti-image Correlation Matrix نقارن قيم قطر هذه المصفوفة بالقيمة 50% فإذا كانت أكبر أو تساوي هذه القيمة دلّ ذلك على كفاية حجم العينة للمتغير والعكس صحيح، ويكون حينها المتغير عرضة للإقصاء من التحليل.

- **مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة:**

ويقصد به أن مصفوفة الارتباطات يجب أن لا تمثل مصفوفة الوحدة، بمعنى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تختلف عن الواحد ويتم إختبار هذه الفرضية عن طريق إختبار بارتليت Bartllet's Test فإذا كان مستوى معنوية هذا الإختبار أقل من 5% نقول أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة والعكس صحيح.

المطلب الرابع: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

يتم في هذا العنصر عرض تعريف أهم إختبارات استقرارية السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها في الدراسة، بالاضافة الى النموذج المستخدم في الدراسة

أولا: تعريف السلسلة الزمنية

وتعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الإقتصادية، الإجتماعية، ...الخ) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية المدى.[1]

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد منها وذلك لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- إذا كانت السلسة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا مندراسة الظاهرة قيد فترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية غير المستقرة ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا. بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفعا، وقيمة إحصائية ستيودنتT تعطي نتائجا معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، بسبب عدم اتساق نتائج الانحدار. مما يجعل نتائج الإختبارات الإحصائية غير صحيحة.
- أما في السلاسل الزمنية المستقرة تكون بها صدمات مؤقتة، ويتلاسى تأثيرها عبر الزمن كما تعود لقيم المتوسط على المدى الطويل.

1- إختبار استقرارية السلاسل:

ويسمى أيضا إختبار جذر الوحدة K، لنفترض نموذج من الشكلAR(1) لسلسلة أحاديةعلى الشكل التالي:[3]

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ε_t: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

[1] سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية،الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكه العربيه السعودية، 2005، ص 3.

[2] Gujarati, D. (2012). «**ECONOMETRICS BY EXAMPLE** ». McGraw-Hill, USA. P216.

[3] بن صغير فاطمة الزهرة، تكنولوجية الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصاد كلي وقياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي قليعة-تيبازة، 2019-2020، ص.ص 146-148.

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة. حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيمφ

-**الحالة الأولى:** السلسلة t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

-**الحالة الثانية:**$\varphi = 1$السلسلة X_tغير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

-**الحالة الثالثة:** $|\varphi| > 1$: السلسلة X_tغير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل رأسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

وتُعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي Random Walk » «Time Series، وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير الساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4)، بعد طرح $t-1$ من طرفيها لنتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t,$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$و $\lambda = \varphi - 1$ الآن يصبحلدينا الفرضيات كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\lambda = 0$، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة ، ومعنى هذا $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1 ونرمز لها I(1)، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها I(2) وهكذا، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها I(0).

ويوجد العديد من الإختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الإختبارات نذكر منها:

1-1 **اختبارات ديكي فولر(Dickey Fuller -1979)**: ويعتمد هذا الإختبار على ثلاث عناصر والمتمثلة في:

- ❖ صيغة النموذج؛
- ❖ حجم العينة؛
- ❖ مستوى المعنوية.

ويستخدم في إجراء هذا الإختبار ثلاثة نماذج مختلفة تتمثل في:

- ✓ النموذج الأول: وهذا النموذج خال من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- ✓ النموذج الثاني: وهذا النموذج خال من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ أو } \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

- ✓ النموذج الثالث: ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على شكل التالي:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \text{ أو } \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$$

ولإجراء إختبار DF والتحقق من فرضية العدم $_0$ والتي تعني أنّ المتغير له مسلكا عشوائيا، بينما تعني الفرضية الثانية أنه مستقر. حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم φ ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل إختبار ستيودنت » « Student وبتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية :

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\sigma_{\hat{\varphi}}} \quad \text{.....(10)}$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $<$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة،

- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $< t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة و t الجدولية بغض النظر عن الإشارة.

ومن عيوب إختبار ديكي –فولر DF، أنّه لا يصبح ملائما في وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي «SerialCorrelation»، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة التي قد تكون مستقرة. وعندئذ نلجأ إلى استخدام إختبار آخر يسمى إختبار ديكي –فولر الموسع «Augmented Dickey–Fuller (ADF)».

2-1 إختبار ديكي فولر الموسع:

طور ديكي وفولر (1981) إختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلاّ أنه يختلف معه في طريقة التقدير، فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك Information Citerions » « Akaikeوشوارتز Schwartz Bayesian » « Citerionsإذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما أنه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$

ويتم تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى:[1]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (3)$$

إن إختبار ADF يحمل نفس خصائص إختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث: $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$، $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$...الخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

3-1 إختبار فيليبس وبيرون 1988 phillips–perron "pp":

طور كل من phillips و peron إختبارا شاملا لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرارية، يعتبر هذا الإختبار غير معلمي فعلا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء

[1] محمد شيخي، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011، ص210 .

التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد نفس التوزيعات المحدودة لإختبار ADF و DF[1]، ويجري الإختبار على أربعة مراحل[2]:

1- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لإختبار Dickey-Fuller وحساب الإحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء: معادلة $\delta^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e^2$ نسمي e_t المتبقي المقدر.

3- تقدير المعامل المصحح، والذي يسمى تباين المدى الطويل، وذلك بناءا على صيغة التباينات المشتركة لبواقي عملية تقدير النموذج السابق بحيث يؤدي إلى التحويلات المحققة إلى توزيعات مطابقات لتوزيعات Dickey-Fuller المعياري وفق المعادلة التالية:

$$\delta_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{i}(1-\frac{}{l+1})\frac{1}{N}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

4- لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخرات (troncature de Newey-west) والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات $L=4(\frac{T}{100})^{2/9}$

5- حساب إحصائية "phillips-perron pp" كما يلي $t_{\omega 1} = \sqrt{k} \times \frac{(\omega_1 - 1)}{\delta_{\omega_1}} + \frac{n(k-1)\delta_{\omega_1}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\delta_t}{\delta_t^2}$ ، والتي تساوي بصفة تقريبية 1 إذا كان e عبارة عن خطأ أو توشويش أبيض، تتم مقارنة بإحصائية PP: $t_{\omega 1}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon

ثانيا: خطوات تطبيق النموذج ARDL

لقياس أثر تنويع الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2022 تم استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL والمطور من قبل كل من Pesaran et pesaran (1995) , Pesaran etsmith (1998), Pesaran et Shin (1999)), Pesaran et al (2001). ويتم تقدير نموذج ARDL إذا كانتمستقرة عند المستوى أو مستقرة عند الفرق الأول أو خليط بينهما[3].

[1]Petter CB PHILLES, Pierre Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, volume 75, numero2, juin 1988, p 339.

[2]عبد الصمد عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص209.

[3] حبيبة منة الرحمان، حمزة رملي، أثر النفقات العامة على التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، ص 103.

ويتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج فيما يلي: [1]

- قدرة التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة؛
- التخلص من المشكلات الخاصة بحذف المتغيرات ومشكلات الإرتباط الذاتي؛
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفأة؛ لأنها تساهم في منع حدوث الإرتباط الذاتي؛
- يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا؛
- يأخذ عدد كاف من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة البيانات؛
- يمكن لهذا النموذج فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل كما يمكنه تحديد خلال هذه المنهجية العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.

وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL على الشكل التالي:[2]

$$\Delta Y_t = c + \{\sum_{i=1}^{n} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \delta_i \Delta X_{t-i}\} + \{\omega_1 Y_{t-1} + \omega_2 X_{t-1}\} + \mu_t$$

حيث أنّ:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: فروق من الدرجة الأولى؛
- $q_1, q_2,\dots,q_k$: فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة $x_1, x_2,\dots,x_k$ على التوالي؛
- P: فترة إبطاء المتغير التابع Y؛
- β_i،δ_i: معامل العلاقة قصيرة المدى؛
- ω_1،ω_2: معامل العلاقة طويلة المدى؛
- ε_t: الحد الخطي العشوائي.

[1] فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1980-2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، الجزائر، 2008، ص12.

[2] BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, **L'IMPACT DE LA SANTE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE EN ALGERIE : UNE APPROCHE PAR LE MODELE ARDL,** Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume 15, Number 2, 2018, p 39.

يتم استخدام المضاعف الديناميكي في النماذج الإقتصادية القياسية لتقييم تأثير الصدمات الإقتصادية على المتغيرات الداخلية عبر الزمن، حيث يقيس المضاعف الديناميكي استجابة المتغيرات الإقتصادية لصدمة أولية مع مراعاة التعديلات الديناميكية وردود الفعل التي تحدث في الإقتصاد، كما يستخدم غالبا في نماذج (Autoregression Vector) لتقييم التأثيرات قصيرة وطويلة المدى للصدمات الإقتصادية، ويمكن قياس الانتشار الزمني للصدمات من خلال المتغيرات المختلفة للنموذج وحساب المضاعف الديناميكي باستخدام المعلمات المقدرة للنموذج الإقتصادي القياسي للصدمة خلال فترة محددة، مع مراعاة التفاعلات بين المتغيرات المختلفة للنموذج.

ويُسهل استخدام المضاعف الديناميكي فهم الآليات الإقتصادية في العمل بشكل أفضل وتقييم حجم ومدة آثار الصدمات الإقتصادية كما يمكن استخدامها لمحاكاة سيناريوهات مختلفة وتقييم السياسات الإقتصادية أي البديلة، وتجدر الإشارة إلى أن المضاعف الديناميكي يعتمد على مواصفات النموذج الإقتصادي القياسي المستخدم، والافتراضات الأساسية المتعلقة بالتفاعلات والتعديلات الإقتصادية. لذلك، يجب أن يتم تفسيرها بحذر مع مراعاة السياق المحدد للتحليل. في نماذج ARDL القياسية، يتم تعريف (Multipliers Dynamic Cumulative) لكل متغير طويل الأجل موزع على مراحل باستخدام الاشتقاقات الجزئية الآتية:[1]

$$m_{r,t}(h) = \sum_{s=0}^{h} \frac{\partial y_{t+s}}{\partial x_{r,t}}, r = 1, \dots, k, h \to \infty, m_{r,t}(h) \to \lambda_r / \emptyset$$

وهناك طريقتان لتحديد الصدمة الواحدة u1,u,u2 في المعادلة:

- طريقة المضاعف الديناميكي، حيث أنّ v=1v=v2=1 ففي هذه الحالة، ينتج عن تغير الوحدة في المعادلة زيادة في الفروق المتماثلة والموجبة المتراكمة وانخفاض في الفرق السلبي المتراكم.

طريقة تطور الصدمات The shock Evolution، حيث أنّ v=v1=1 و v2=−1 وفي هذه الحالة يتم تحديد النبضات بحيث يكون هناك زيادة في الفروق المتماثلة والموجبة المتراكمة، وزيادة في الفرق السلبي المتراكم.

ويمكن تلخيص خطوات تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL) على نحو التالي:

[1] سرين صباح، أثر الصدمات النقدية على الإقتصاد الحقيقي دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2023، ص.ص 254–255.

- إجراء إختبارات السكون للسلاسل الزمنية، ويجب التأكد من أنّ المتغيرات الداخلة ليست متكاملة من الدرجة الثانية؛
- تحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC وتقدير نموذج ARDL؛
- إجراء إختبار الحدود Bound test لكشف عن وجود علاقة توازانية بين المتغيرات الداخلة في النموذج؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الإختبارات القياسية المختلفة؛
- تقدير العلاقة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.[1]
- دراسة الصدماتThe shock Evolution.

[1] رماش أحلام وفاء، سليمان زواري فرحات' أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، المجلد 07، 02، الجزائر، 2021، ص 08.

المبحث الثاني: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات تحديات كبيرة سواء الإقتصادية أو السياسية حيث اتبعت الدولة خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية تركزت على الإصلاحات الهيكلية. ومع بداية الألفية الثالثة، شرعت الدولة في تبني سياسة تنموية ضخمة ناتجة عن زيادة المحروقاتمما أدى إلىزيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر

يتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسة الإصلاحية والتنموية التي أنتهجتها الدولة الجزائرية خلال الفترة الزمنية 1990-2030.

1- السياسات الإصلاحية خلال الفترة 1900-1990

دفع الفشل الذي عرفته محاولات الإصلاحات الذاتية والتي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار الإقتصاد الاشتراكي إلى اللجوء نحو المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) والانتقال الى اقتصاد السوق بهدف البحث عن الفعالية الإقتصادية.

- **الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31 ماي 1989، 30 ماي 1990):**

دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي (IMF)، حيث حصلت على قرض بقيمة 300 مليون دولار جزائري مقابل التزامات صارمة تمثلت في اتباع سياسة نقدية صارمة،بهدف علاج عجز الميزانية للدولة، مع الاستمرار في تخفيض قيمة العملة – الدينار- بالإضافة الى إضفاء مزيد من المرونة على منظومة الأسعار.[1]

- **الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني:**

تم توقيع هذه الاتفاقية في 6 مارس 1991، وشملت الفترة من مارس 1991 إلى مارس 1992. كان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية تحقيق الاستقرار الإقتصادي في الجزائر. وبموجب تلك الاتفاقية، التزم صندوق النقد الدولي بتقديم قرض بقيمة 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات الإقتصادية. تمثلت هذه الإصلاحات في تحرير الأسعار وتجميد الأجور، وتنفيذ أسعار فائدة إيجابية، واتخاذ إجراءات للحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. علاوة على ذلك، طالبت الاتفاقية بالقضاء على عجز الميزانية وإصلاح نظم

[1]BOUABDELLI Zahra, BEKKOUCHE Karima, THE ROLE OF DEVELOPMENT PLANS IN THE PROMOTION OF THE ALGERIAN ECONOMY FROM 1967 TO 2014, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, vom 01, n 18, p 63.

الضرائب والجمارك. تم تقسيم مبلغ القرض إلى أربع دفعات، كل دفعة بقيمة 75 مليون دولار،ومع ذلك، لم تسحب الجزائر سوى ثلاث دفعات، في حينلم يتم صرف الدفعة الرابعة وظلت مجمدة. حدث ذلكبسبب عدم التزام حكومة سيد أحمد غزالي بالشروط المحددة في الاتفاقية.[1]

- **برنامج التثبيت الإقتصادي 1994-1995**

تم منح الجزائر بموجب هذا الاتفاق 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 1037 مليون دولار بالإضافة إلى تخصيص 1 مليار دولار لدعم التعديل الهيكليوارتكزت السياسة الإقتصادية والنقدية في إطار هذا البرنامج على تحقيق الأهداف التالية: [2]

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 03% سنة 1994، و06% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة على الادخار؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛
- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

[1]Lamine Aid, M'hamed Benelbar, Study of the Standard Relationship between the Money Supply and the Exchange Rate in Algeria during the Period (1990/2020), Financial Markets, Institutions and Risks, Vol 7, N 2, 2023, p 59.

[2]لينده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديةلتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022، ص 280.

- **برنامج التعديل الهيكلي**

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات،تمثلت أهداف هذا البرنامج في رفع النمو الإقتصادي، التخفيض التدريجي في عجز الموازنة والتضخم، مواصلة تحرير التجارة الخارجية والرفع الكلي للقيود المفروضة على الأسعارقبل سنة 1996، بالإضافة إلى دعم الخوصصة وتشجيع الاستثمار خاصة بالقطاع الإنتاجي لخلق مناصب شغل.[1]

وفقا لهذه الأهداف وضعت الدولة عدة إجراءات:[2]

- خوصصة بعض المؤسسات العامة بعد تطهيرها ماليا، وإنشاء بورصة القيم المنقولة لدعم خوصصة المؤسسات العامة؛
- إنشاء شركة تأمين الصادرات، بهدف تنويعها؛
- إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي أو محدد أو فروع لبنوك الجزائرية.

2- الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2030

شرعتالسلطات في بداية الألفية في تنفيذ برامج تنموية كبربعد ارتفاع زيادة الإيرادات النفطيةلمواجهة التحديات الإقتصادية وبهدف عصرنة قطاع البنية التحتية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشي للأفراد.

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2004/2001)**

قبل التطرق إلى برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي، يجب تقديم بعض البيانات والمعلومات عن الفترة 1999-2001. ابتداءً من سنة 1999، تحسنت الجزائر على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى مؤشر الحرية الإقتصادية لمؤسسة Heritageالأمريكية، حيث سجل تحسناً طفيفاً من 3.45 في عام 1998 إلى 3.25 في عام 2002 على مقياس من 1 (اقتصاد حر) إلى 5 (اقتصاد مكبوت)، أي أن حكومة الجزائر لا تزال جزءًا من الدول غير الحرة بشكل رئيسي. ويعتبر بداية عام 1999 على

[1] محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة ممقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 87.

[2] ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر واثره على التنم ية الإقتصادية حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديةوعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص.ص 122-123.

الصعيد الإقتصاديفترة لانطلاق سياسة الافتتاح والإصلاح في الجزائر،وتتميز هذه الفترة بالأهداف التالية:[1]

- إرساء مبادئ الحكم الراشد؛
- استخدام الموارد العامة لاستعادة الاستقرار المالي؛

للسياسة التنموية ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- تعزيز القطاع الخاص.
- فتح التجارة، وتعزيز المنافسة في السوق وخلق بيئة ملائمة للاستثمار.
- الإصلاحات التنظيمية والهيكلية: في القضاء والتعليم والصحة والإدارة (المحلية والجمارك).

يشير برنامج الإنعاش الإقتصاديإلى التخصيصات المالية التي وافقت عليها الدولة الجزائرية في أبريل 2001 بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية، وتقدر القيمة الإجمالية لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار جزائري، أو ما يقرب 7 مليار دولار، موزعة على الفترة من عام 2001 إلى 2004. ويهدف هذا البرنامج إلىزيادة الإنتاجية، تقليل الفقر وزيادة دخل الأفراد لتحسين مستوى المعيشة، خلق فرص عمل والحد من البطالة بالإضافة الى إعادة تنشيط المناطق الريفية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال:[2]

- تنشيط الطلب الكلي من خلال اعتماد النظريةالكينزية بدلاً من النظرية النيوكلاسيكي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، ويعتمد هذا الأخيرعلى برامج تعزيز الطلب الكلي كآلية لتحفيز الإقتصاد من خلال السياسة المالية؛
- دعم الاستثمارات الزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكوين منشآت إنتاجية فعالة تساهم في زيادة القيمة المضافة؛
- تطوير البنية التحتية اللازمة للتنمية الإقتصادية؛
- تطوير الموارد البشرية.

ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج في الجدول التالي:

[1]Begga CHERIF, Economic Reforms in Algeria after 2000: Evaluation and Perspectives, Valahian Journal of Economic Studies, Vol 06, N 02, 2015, p 28.

[2]Belarbi Abdelkader, Saous Cheikh, The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation, American Journal of Economics, vol 07, N 03, 2017, p 156.

الجدول رقم (03): مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

السنوات / المضمون	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (النسب)
أشغال وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص194

يبيّن الجدول أن الدولة أعطت الأولوية لقطاعالأشغال والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية، حيث خصص لقطاع الأشغال والهياكل القاعدية النصيب الأكبر من هذا البرنامج بمبلغ قدره 210.5 مليار دينار، أي بنسبة 40.1%، كما خصص لقطاع التنمية المحلية والبشرية مبلغ قدره 204.2 مليار دينار، أي نسبة 38.8% من القيمة الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز أيضًا على دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والإصلاحات، ولكن بنسبة أقل حيث قدر كل قطاع بمبلغ قيمته 65.4 مليار دينار، أي بنسبة 12.4%، و45 مليار دينار، أي بنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية على التوالي.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2009/2005)**

جاء هذا البرنامج ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها مخطط الإنعاش الإقتصادي في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.[1]حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذا البرنامج حوالي 4200 مليار دينار، ومن بين أهداف هذا البرنامج توسيع وتحديث الخدمات العامة لتشجيع الاستثمار، تطوير الموارد البشرية، تطوير البنية التحتية، رفع معدل النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.[2]

[1]CHOUAL Imed Eddine, ANALYSE RETROSPECTIVE DE LA POLITIQUE FINANCIERE DE L'ALGERIE 2001-2014, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, N°:15 , vol 02, 2016, p 47.

[2] سليم العمراوي، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018، ص 125.

الجدول رقم(04): التوزيع القطاعي للميزانية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

الوحدة: مليار دينار

القطاع	المبالغ مليار دج	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
السكن	555	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا	250	
تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192.5	
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام)	311.5	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع النقل والأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.75	100

المصدر: نبيلبوفليح، دراسةتقييميةلسياسةالإنعاش الإقتصادي المطبقةفيالجزائرفيالفترة(2000-2010)، فيمجلةالأبحاث الإقتصادية وإدارية، جامعةالشلف،الجزائر،العدد02،2012، ص 254.

أولت الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا لتحسين الظروف المعيشية للسكان بنسبة 45.5%، وتعزيز البنية التحتية بنسبة 40.5%، بهدف زيادة الطلب المحلي وتعزيز القطاع الصناعي. يظهر الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان حصل على تخصيصات بلغت 1908.5 مليار دج، منها 555 مليار دج للسكن و399.5 مليار دج للتربية والتعليم العالي والتكوين المهني، مع تخصيص 1703.1 مليار دج لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية، والذي يشمل قطاع النقل والأشغال العمومية بمبلغ 1300 مليار دج. تعكس هذه الاستثمارات الرئيسية التزام الحكومة بتطوير وإعادة هيكلة البنية التحتية.

- **البرنامج الخماسي (2014/2010)**

يُعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة، سواء من حيث طبيعة المشاريع التي تم تخصيص التغطية المالية لها، أو الأهداف التي يسعى هذا البرنامج لتحقيقها، وقد تم تخصيص مبلغ لهذا البرنامج بقيمة 20412 مليار دينار جزائري، وتم تقسيمه إلى برنامجين رئيسيين:[1]

- إكمال المشاريع الجاري تنفيذها (مثل السكك الحديدية، الطرق السريعة، ونظام توزيع المياه الصالحة للشرب...) بتغطية مالية تصل إلى 9700 مليار دينار.
- تخصيص حوالي 11,534 مليار دينار لمشاريع جديدة.

جدول رقم (05): توطيد النمو الإقتصادي على القطاعات الرئيسية (2010-2014)

الوحدة: بملايير الدينار

القطاعات	المبالغ	النسبة
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت الأساسية	6448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1566	%7.6
مكافحة البطالة	360	%1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال	250	%1.6
المجموع	20412	%100

المصدر: لينده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022، ص 283.

1BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 15, N° : 02, 2021, p.p 892-893.

يُظهر الجدول أعلاه أن الحكومة الجزائرية قد أعطت أولوية لقطاع التنمية البشرية ولقطاع الهياكل القاعدية على حساب القطاعات الأخرى في إطار برنامجها الاستراتيجي. حيث بلغت نسبة الاستثمارها 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي بلغت 10122 مليار دج، مما يعكس التزامها بتعزيز القدرات البشرية وتحسين الظروف المعيشية. بالمقابل، بلغت نسبة الاستثمار في الهياكل القاعدية 31.5%، أي 6448 مليار دج، مما يبرز التركيز على عصرنة البنية التحتية الأساسية لدعم النمو الإقتصادي والإجتماعي في البلاد. وتم توزيع الباقي من المخصصات بنسب متفاوتة لتحسين الخدمة العمومية بنسبة 8.1%، والتنمية الإقتصادية 7.6%، ومكافحة البطالة 1.7%، والبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال 1.6%، ما يعكس شمولية البرنامج في تعزيز كافة جوانب التنمية الشاملة في البلاد.

- **برنامج توطيد النمو الإقتصادي خلال الفترة (2019/2015)**

تم تنفيذ برنامج توطيد النمو الإقتصاديكجزء من سياسة مستمرة لزيادة الإنفاق، التي بدأ تطبيقها في برامج سابقة، وذلك لتغطية عمليات الاستثمارات العموميةالمسجلة خلال الفترة (2015-2019)، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 9753.7 مليار دج.[1] وجاء هذا لتحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 7% عام 2019، فتح مناصب شغل، تحسين الظروف المعيشية للمجتمع، في هذا الإطار ستواصل الحكومة الجهود المبذولة في مجال التنمية من خلال تطوير وصيانة البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية مع ضمان استدامة المخططات التنموية بالإضافة الى تحقيق التنويع الإقتصادي لكن بوجود نظام مصرفي ومؤسسات مالية حديثة وفعالة.[2]

ويبين الجدول الموالي مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي:

1يحياوي عبد الحفيظ، وآخرون، سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر- دراسة للفترة (2001-2021). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. المجلد 07. العدد 01، الجزائر، 2021، ص 156.

2République algérienne démocratique et populaire, plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du Président de la République,Algérie,mai 2014, p 20.

جدول رقم (06):توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي على القطاعات الرئيسية (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

القطاعات/ السنوات	رخص البرامج (مليار دج)					مجموع المبالغ (2015-2019)	النسبة من البرنامج%
	2015	2016	2017	2018	2019		
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ		
الصناعة	5.3	4.8	3.6	5.3	1.3	**20.3**	**%00.21**
الفلاحة والري	179.2	198.3	101	116.5	160.8	**755.8**	**%07.75**
دعم الخدمات المنتجة	33.1	14.9	5.1	73.3	55.7	**182.1**	**%01.87**
المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية	1498.4	441.3	139.9	596.6	485.5	**3161.7**	**%32.41**
التربية والتكوين	199.7	78.6	90.9	101.8	127.9	**598.9**	**%06.14**
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	119.4	32.7	30.7	77.2	70.6	**330.6**	**%03.39**
دعم الحصول على السكن	97.9	24.6	14.9	69.8	99.8	**307**	**%03.15**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	902.3	860	835	900	900	**4397.3**	**%45.08**
المجموع الفرعي للاستثمار	**3035.3**	**1655.2**	**1221.1**	**1940.5**	**1901.6**	**9753.7**	**%100**

المصدر: يحياوي عبد الحفيظ، وبن عليإحسان، وكاكيعبد الكريم. (2021). سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر- دراسة للفترة (2001-2021). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. المجلد 07. العدد 01.

يشير الجدول توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي على القطاعات الرئيسية (2015-2019)، أنهتم تخصيص أكبر نسبة من الميزانية لمخططات البلديات للتنمية بنسبة 45.08مما يعكس التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية ودعم البنية التحتية المحلية.ثم جاءت المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية بنسبة 32.41%، حيث تم التركيز على تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين الإدارة العامة. وحصل قطاع الفلاحة والري على 7.75% لدعم القطاع الزراعي وتحسين الري والاستصلاح. وأخيرًا، حصل قطاع التربية والتكوين على 6.14% لتحسين نوعية التعليم وتطوير مهارات العمالة المحلية.حصلت القطاعات الأخرى على نسب أقل، تتراوح بين 0.21% و3.39%، مما يعكس أولوياتها الأقل نسبيًا في إطار مخطط التنمية الشاملة.

- **النموذج الجديد للنمو الإقتصاديورؤية آفاق 2030**

في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الجزائري، صادقتالحكومة الجزائرية على النموذج الجديد للنمو الإقتصادي في عام 2016، والذي يسعى لتحقيق معدل نمو يصل إلى 5.6% خارج قطاع الوقود بين

عامي 2020-2030. وهو مايزيد من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشر القادمة، ويدور النموذج المعلن حول ثلاثة محاور رئيسية، وهي:[1]

- **المرحلة الأولى 2016-2019:** تتمثل في إرسال وإطلاق سياسة تنموية جديدة، تهدف إلى النمو التدريجي للقيمة المضافة في مختلف القطاعات الإقتصادية.
- **المرحلة الثانية 2020-2025:** أُطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة الانتقالية، حيث يعوض الإقتصاد التوازن العام من خلال معالجة المؤشرات المختلفة والمتغيرات الإقتصادية الكلية.
- **المرحلة الثالثة 2026-2030:** هي مرحلة الاستقرار، حيث سيكون الإقتصاد الجزائري قد عالج معظم مؤشرات التوازن الكلي وحقق التوازنات الكبرى.

ويرتكز النموذج الإقتصادي آفاق 2030، على الإجراءات التي تتسم بالاستعجالية لمعالجة اختلالات الإقتصاد الكلي وخاصة عجز الميزانية، وكذا الإجراءات طويلة المدى الى غاية 2030وللحد من التبعية لقطاع المحروقات وتجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على التنوع يهدف هذا النموذج إلى:[2]

- **بالنسبة لمقاربة سياسة الموازنة:**

حيث تم الاعتماد على سياسة موازنية خلال الفترة(2016-2019) وتتمل أهدافه فيما يلي:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير؛
- تقليل عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئةالموارد المالية الإضافية من السوق الداخلية.

- **مقاربة التنويع والتحول الإقتصادي:** تعتمد هذه المقاربة على الوصول خلال الفترة 2030-2020 إلى تحقيق ما يلي:

- دعم النمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويًا خلال الفترة 2020-2030.
- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بنسبة 2.3 مرة آفاق 2030؛

[1]Kourtel nadjet, A standard study on the impact of economic diversification on the economic growth rate in Algeria using The ARDL model for the period 1990-2021, Journal Of North African Economies, Vol 20, N°:35, 2024, p.p 36-37.

[2] روشو عبد القادر، الإقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" دراسة تحليلة تقييمية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، 2021، ص.ص 158-159.

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة من 53% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام سنة 2030.
- عصرنة القطاع الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتنويع الصادرات؛
- تخفيض معدل الاستهلاك إلى النصف في مجال الطاقة أي من 06 % سنة 2015 إلى 3% آفاق 2030، زيادة على تنويع الصادرات بما يسمح بتسريع النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: تطور هيكل الإنفاق الحكومي

الشكل رقم (02): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: مليون دج

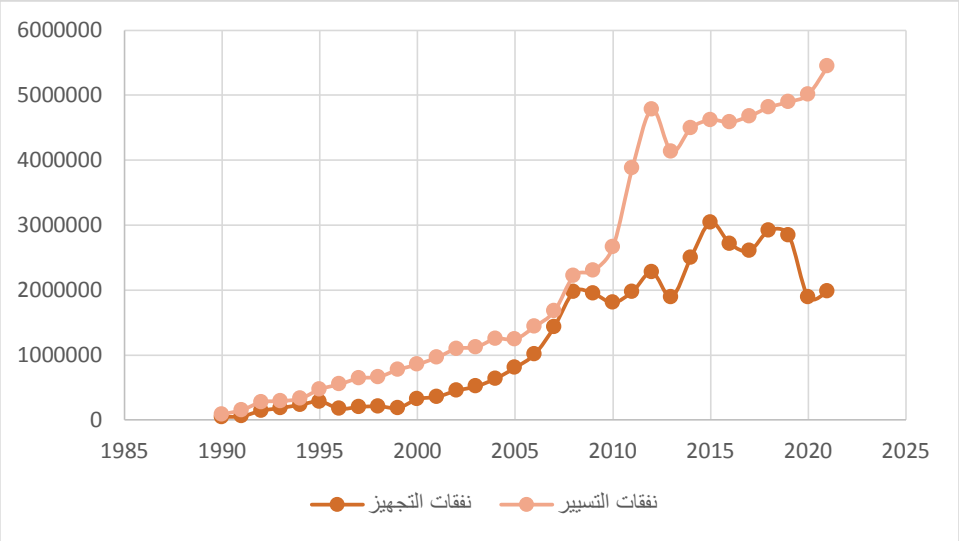

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بيانات بنك الجزائر 2021

شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2021، حيث ارتفعت هذه النفقات بشكل ملحوظ لتلبية احتياجات الدولة الإقتصادية والإجتماعية المتزايدة. في الفترة من عام 1990 إلى عام 1999، شهدنا زيادة في نفقات التسيير من 550.596 مليار دج إلى 774.695 مليار دينار، وذلك بفضل زيادة إيرادات الميزانية العامة والتحديات الإجتماعية التي تطرأ على البلاد. تمثلت هذه الزيادة في دعم برامج الشبكة الإجتماعية والتكفل بالعمال المسرحين وإنشاء بعض الهيئات العمومية.

أما في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014، فقد شهدت النفقات التسييرية ارتفاعًا كبيرًا، حيث ارتفعت إلى 4494.3 مليار دينار عام 2014، نتيجة الإدارة العشوائية والتحديات المالية التي واجهتها الحكومة في إدارة الموارد والتكاليف. تتمثل هذه الزيادة في زيادة الأجور والمخصصات المالية للهيئات والمشاريع العامة الكبيرة.

في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2020، شهدت النفقات التجهيزية انخفاضًا بسيطًا، خاصة خلال السنوات الأخيرة بسبب التحديات المالية الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات والاحتياطي النقدي المتراجع. تتمثل هذه الفترة في تقليص حجم المشاريع التنموية والتأثير السلبي على النمو الإقتصادي. وفي عام 2020، شهدت النفقات التسييرية ارتفاعًا بسبب المخصصات المالية المعتمدة لمواجهة أزمة فيروس كورونا ودعم القطاعات الصحية والإقتصادية المتضررة.

المطلب الثالث: تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري باستخدام نموذج فانجر (1990-2021)

لتفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الجزائر يتم أولا حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا حساب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (07): تطبيق قانون فانجر على الإقتصاد الجزائري (2021/1990) الوحدة مليار دج

السنة	الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1990	136 500	8696112,23	25518074	0,00534915	0,34078247		
1991	212 100	8591758,83	26133905	0,00811589	0,32875909	0,51723063	-0,03528168
1992	420 131	8746410,69	26748303	0,01570683	0,32698937	0,9353171	-0,00538304
1993	476 627	8562736	27354327	0,01742419	0,3130304	0,10933857	-0,04268935
1994	566 329	8485671,67	27937006	0,02027164	0,30374306	0,16341949	-0,02966914
1995	759 617	8808126,75	28478022	0,0266738	0,30929559	0,31581828	0,01828037
1996	724 609	9169259,82	28984634	0,02499976	0,31634899	-0,0627595	0,02280472
1997	845 196	9270121,67	29476031	0,02867401	0,31449694	0,14697123	-0,00585445
1998	875 739	9742898,21	29924668	0,02926479	0,32558083	0,02060319	0,03524322
1999	961 682	10054671,1	30346083	0,03169048	0,33133341	0,08288789	0,01766867
2000	1 178 122	10436748,6	30774621	0,03828226	0,33913492	0,20800493	0,0235458
2001	1 321 028	10749851,1	31200985	0,0423393	0,34453563	0,10597718	0,01592497
2002	1 550 646	11351842,7	31624696	0,04903276	0,358955	0,15809073	0,0418516
2003	1 639 265	12169175,4	32055883	0,05113773	0,37962378	0,0429299	0,05758042
2004	1 888 930	12692449,9	32510186	0,05810271	0,39041456	0,13620053	0,02842494
2005	2 052 037	13441304,5	32956690	0,06226466	0,40784753	0,07163081	0,04465245
2006	2 453 014	13669806,7	33435080	0,07336648	0,40884624	0,17830049	0,00244874
2007	3 108 669	14134580,1	33983827	0,09147495	0,41592079	0,24682223	0,01730369
2008	4 191 053	14473810	34569592	0,12123525	0,41868617	0,32533815	0,00664882
2009	4 246 334	14705391	35196037	0,12064807	0,41781383	-0,00484327	-0,00208352
2010	4 466 940	15234785	35856344	0,12457879	0,42488395	0,03258004	0,0169217
2011	5 853 569	15676593,8	36543541	0,16018067	0,42898398	0,28577803	0,00964978
2012	7 058 173	16209598	37260563	0,18942744	0,43503363	0,1825861	0,01410227
2013	6 024 131	16663466,7	38000626	0,15852715	0,43850506	-0,16312466	0,00797968
2014	6 995 769	17296678,5	38760168	0,18048861	0,4462488	0,13853439	0,01765941
2015	7 656 331	17936655,6	39543154	0,19361963	0,45359699	0,07275262	0,01646657
2016	7 297 494	18510628,6	40339329	0,18090271	0,45887299	-0,06567992	0,01163148
2017	7 282 630	18751266,7	41136546	0,17703552	0,45582988	-0,02137716	-0,00663171
2018	7 732 070	18976281,9	41927007	0,18441741	0,45260283	0,04169719	-0,0070795
2019	7 741 345	19166044,8	42705368	0,18127335	0,44879709	-0,01704862	-0,00840857
2020	6 902 887	18188576,5	43451666	0,15886357	0,4185933	-0,1236242	-0,06729942
2021	**7 428 700**	18806988,1	44177969	0,16815395	0,42570966	0,05848021	0,01700064

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، قاعدة البنك الدولي

يوضح الشكل الموالي تطور كل من معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة ومعدل نمو نصيب الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (03): تطبيق قانون فانجر على الإقتصاد الجزائري (2021/1990) الوحدة مليار دج

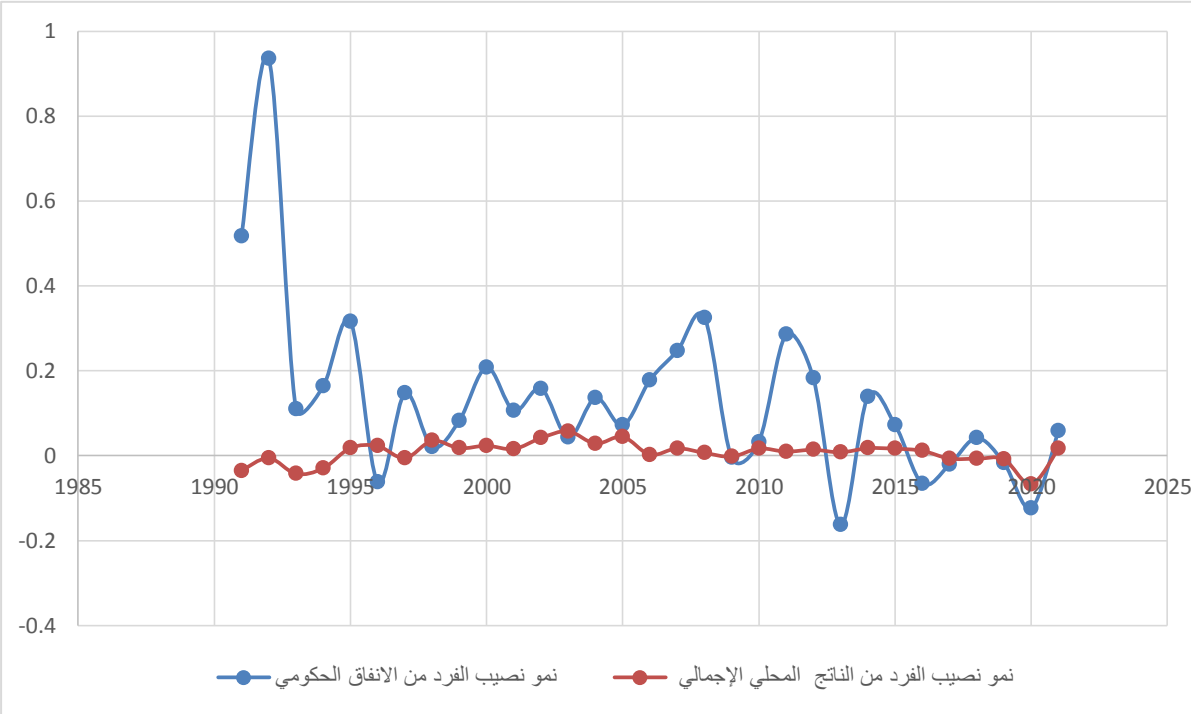

المصدر: بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

شهد الإقتصاد الجزائري تقلبات واضحة في العلاقة بين معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2021. في بداية الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993، يمكن ملاحظة انطباق قانون فاجنر، حيث كان نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أكبر من نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي، إذ بلغ أقصى معامل للمرونة 4.4 عام 1992، مما يعكس استجابة كبيرة للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع الى إجراء الحكومة بعض الإصلاحات التي أدت إلى العجز في الميزانية العامة. ومع ذلك، فالفترة الممتدة بين عامي 1994 و2000، لم ينطبق عليها قانون فاجنر بوضوح، حيث كانت السياسة المالية تتسم بتذبذب بين زيادة التدخل الحكومي ثم الحد منه، ما أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي مقارنة بالناتج الداخلي الخام في معظم السنوات.

ظهرت تقلبات في معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2020، وكان انطباق قانون فاجنر جزئيًا، حيث شهدتالسنوات 2003، 2009-2013، 2016، 2020 نموًا في الإنفاق الحكومي أقل من نمو الناتج الداخلي الخام. وأخيرًا، خلال الفترة 2019-2021، تأثر

الإقتصاد الجزائري بالأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفظ، مما دفع إلى زيادات محتملة في الإنفاق الحكومي استجابة للأزمات،لذلك تحتاج هذه الفترة إلى تحليل مفصل لتحديد مدى انطباق قانون فاجنر بدقة. وبشكل عام، يعكس تحليل الفترة 1990-2021 تباينات واضحة في انطباق قانون فاجنر على الإقتصاد الجزائري، حيث تأثرت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام بالعوامل الإقتصادية والسياسية المتغيرة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الخاصة بنصيب الفرد من النفقات هي الأكبر مقارنة بمعدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أغلب السنوات المدروسة وبالتالي قانون فانجر ينطبق على هذه الفترة (انطباق شبه كلي).

لقد ربط قانون فانجر بين الإنفاق الحكومي ومستوى النشاط الإقتصادي ولتطبيق هذا على الإقتصاد الجزائري تم الاعتماد على نصيب الفرد من النفقات الحكوميةGN، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PN، والفرضية الرئيسة لقانون فانجر أن معدل النمو الخاص بنصيب الفرد من النفقات العامة هو الأكبر مقارنة بمعدل نمو نصيب إجمالي الناتج المحلي[1].

لقياس العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2021) تم استخدام طريقة مربعات الصغرى ols، باستخدام برنامج الافيوز وفق المعادلة التالية:

$$GN = \alpha + \beta PN + \varepsilon_t$$

وفيمايلي يتم عرض نتائج قياس أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PNعلى نصيب الفرد من النفقات الحكوميةGNباستخدام طريقة مربعات الصغرى ols وذلك بعد إضافة ar(1):

1 رمضان مولوج، رابح بوعراب، تفسير ظاهرة الإنفاق الحكومي في الجزائر ومدى انطباق قانون فانجر على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 241.

الجدول رقم (08): نموذج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: GN
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 06/27/24 Time: 03:23
Sample: 1990 2021
Included observations: 32
Convergence achieved after 16 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PN	0.639061	0.398794	1.602485	0.1203
C	-0.156562	0.158762	-0.986147	0.3325
AR(1)	0.957389	0.073215	13.07641	0.0000
SIGMASQ	0.000169	4.25E-05	3.982256	0.0004

R-squared	0.962381	Mean dependent var	0.092923
Adjusted R-squared	0.958351	S.D. dependent var	0.068157
S.E. of regression	0.013910	Akaike info criterion	-5.518370
Sum squared resid	0.005417	Schwarz criterion	-5.335153
Log likelihood	92.29393	Hannan-Quinn criter.	-5.457639
F-statistic	238.7706	Durbin-Watson stat	1.925026
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

يمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج فيالمعادلةالتالية:

$$gn = -0.15 + 0.63\text{pn} + 0.95\ \text{ar}(1) + \varepsilon_t$$

- **المعنوية الجزئية:** بينت النتائج أن معلمة نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي غير معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية (prob=0.12) أكبر من 0.05، كما أن الحد الثابت غير معنوي إحصائيا.
- **المعنوية الكلية:** تقدر قيمة فيشر المحسوبة 238.7706وهيمعنويةعندمستوىمعنوية 5 %، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، ما يدل على معنوية الكلية للنموذج المقدر وصلاحيته للتحليل.
- **القدرة التفسيرية:** تقدر قيمة معامل التحديد بـ: R^2=0.962381 مما يعني أن نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي يفسر 96.2381% من التغير في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، أما باقي النسبة فهي متغيرات لم تدرج في النموذج.
- **دربن واتسن:** أظهرت النتائج أن قيمة دربن واتس قريبة من رقم 02 ما يدل على عدم وجود ارتباط الذاتي، كما أن النموذج خالي من مشكلة الانحدار الزائف.

- **صلاحية النموذج:** لتأكد من جودة النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء الإختبارات التشخيصية التالية:

1- عدم تجانس التباين:

نقوم بإجراء إختبار **Heteroskedasticity Test: ARCH** بالإعتماد على Eviews10 فكانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.360507	Prob. F(3,25)	0.0956
Obs*R-squared	6.401321	Prob. Chi-Square(3)	0.0936

المصدر: من إعداد الطالبتينبالإعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول أعلاه أنّ القيمتين إحصائيتينفيشر وإحصائية Chi-Square غير معنويتين عند مستوى المعنوية (5%)، ومنه نقبل الفرضة الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات التباين.

2- التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي

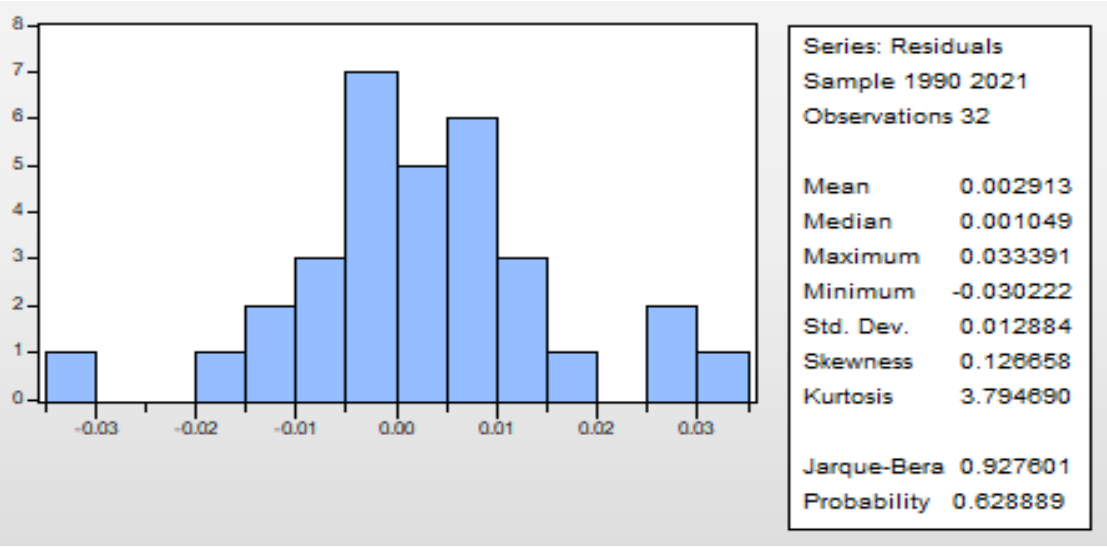

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الشكل أعلاه أن احتمال إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي

قمنابإجراء اختبار Ramseyبالإعتماد على برنامج Eviews10، فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(10): اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GN PN C AR(1)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.231417	27	0.8187
F-statistic	0.053554	(1, 27)	0.8187
Likelihood ratio	0.019418	1	0.8892

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أكبر من 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بصحة الشكل الدالي.

يتبين من هذا النموذج أن نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على نصيب الفرد من الإنفاقالحكومي وهذا راجع الى الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والتحديات الهيكلية التي يواجهها الإقتصاد، والسياسات الحكومية التي قد تزيد من الإنفاق العام بشكل غير متوازن مع النمو الإقتصادي. ومن أجل الوصول إلى علاقة أكثر توازناً، تحتاج الجزائر إلى تنويع اقتصادها، وتقليل الإعتماد على النفط، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال إصلاحات هيكلية أعمق.

المبحث الثالث: تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

تم التطرق في الفصل النظري (الفصل الأول) إلى أن المعروض النقدي يعد أحد أهم المفاهيم الأساسية في الإقتصاد الكلي، ويشير إلى إجمالي كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة، ويلعب دورًا محوريًا في تحديد مستويات الأسعار والتضخم والنمو الإقتصادي، كونه يشتمل على عدة مكونات: العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، حيث تقوم البنوك المركزية بإدارة المعروض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي الإلزامي.

تؤثر هذه التغيرات في المعروض النقدي على الإقتصاد بطرق متعددة، فزيادته قد تؤدي إلى تحفيز الإنفاق والاستثمار، بينما قد يؤدي تقليصه إلى كبح جماح التضخم. ويرتبط المعروض النقدي ارتباطًا وثيقًا بنظرية كمية النقود، التي تفترض وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

حيث يعكس المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2) مختلف وسائل الدفع والقرض المتاحة والمتداولة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، بمعنى أنه يشمل كافة أنواع النقود التي يحوزها الأعوان الإقتصاديون والتي تتنوع أشكالها بمدى تباين التطور الإقتصادي والإجتماعي بين الدول. ويشتمل المعروض النقدي في الجزائر على المجاميع النقدية التالية:

- **النقودM1(المتاحات النقدية أو المعروض النقدي بالمعنى الضيق):** تتكون من التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي يضاف إليه إجمالي الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، ودائع الخزينة والودائع لدى مراكز البريد) المحتفظ بها لدى البنوك بالعملة الوطنية. بمعنى أن:

النقود M1= التداول النقدي خارج النظام المصرفي(CIC) + إجمالي الودائع تحت الطلب.

- **المعروض النقديM2:** يتكون
- بالإضافة إلى عناصر المجمع النقديM1(المعروض النقدي بالمعنى الضيق) أشباه النقود (الودائع لأجل).

المعروض النقديM2= النقود M1+أشباه النقود (الودائع لأجل).

وللتّفصيل أكثر في العناصر المكوّنة للمعروض النقدي، وتوضيح مختلف التطورات التي شهدها يمكن الاستعانة بالجدول (06) الموالي:

الجدول رقم (11): تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر مليار دينار جزائري

السنوات	التداول النقدي CIC	الودائع			النقود M1	إجمالي ودائع الاطلاع(النقود الكتابية)	أشباه النقود QM (ودائع لأجل)	المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2	نسبة نمو المعروض النقدي M2%
		ودائع تحت الطلب	ودائع الخزينة	ودائع لدى حساب البريدالجاري					
1990	134,9	105,5	-	29,6	270,1	135,1	72,9	343	11,31
1991	157,2	133,1	-	34,7	325	167,8	90,3	415,2	21,04
1992	184,8	140,8	1,992	39,8	369,7	182,59	146,2	515,9	24,25
1993	211,3	188,9	1,993	41	446,9	231,89	180,5	627,4	21,61
1994	222,9	196,5	1,994	48,5	475,8	246,99	247,7	723,5	15,31
1995	249,7	210,8	1,995	53,7	519,1	266,49	280,5	799,6	10,51
1996	290,8	234	1,996	58	589,1	293,99	326	915,1	14,44
1997	337,6	254,8	1,997	71,7	671,6	328,49	409,9	1081,5	18,18
1998	390,4	347,6	1,998	81,1	826,4	430,69	766,1	1592,5	47,24
1999	439,9	368,4	1,999	87,4	905,2	457,79	884,2	1789,3	12,35
2000	484,5	467,5	2	89,1	1048,2	558,6	974,4	2022,5	13,03
2001	577,2	454,9	2,001	97	1238,5	553,90	1235	2473,5	22,29
2002	664,7	643,2	2,002	100,6	1416,3	745,80	1485,2	2901,5	17,30
2003	781,3	718,9	2,003	117,2	1630,4	838,10	1724	3354,4	15,60
2004	874,3	1127,9	2,004	120,3	2160,6	1250,2	1577,5	3738	11,43
2005	921	1224,4	2,005	144,8	2421,4	1371,2	1736,2	4157,6	11,22
2006	1081,4	1750,4	2,006	203,8	3167,6	1956,2	1766,1	4933,7	18,66
2007	1284,5	2570,4	2,007	211,3	4233,6	2783,7	1761	5994,6	21,50
2008	1540	2965,2	2,008	265,6	4964,9	3232,808	1991	6956	16,03
2009	1829,4	2541,9	2,009	308,5	4944,2	2852,4	2228,9	7173,1	3,121
2010	2098,6	2922,4	2,01	412,8	5756,4	3337,2	2524,3	8280,7	15,43
2011	2571,5	3536,2	2,011	515,3	7141,7	4053,5	2787,5	9929,2	19,90
2012	2952,3	3380,2	2,012	590,3	7681,5	3972,5	3333,6	11015,1	10,93
2013	3204	3564,5	2,013	621,1	8249,8	4187,6	3691,7	11941,5	8,41
2014	3685,9	4460,8	2,014	694,5	9603	5157,314	4083,7	13686,7	14,61
2015	4108,1	3908,5	2,015	707,4	9261,1	4617,9	4443,4	13704,5	0,132
2016	4497,2	3745,4	2,016	759,4	9406,1	4506,8	4409,3	13816,3	0,814
2017	4716,9	4513,3	2,017	774,5	10266,1	5289,8	4708,5	14974,6	8,38
2018	4926,8	5371,8	2,018	863,6	11404,1	6237,4	5232,6	16636,7	11,09
2019	5437,6	4351,2	2,019	913,1	10975,2	5266,3	5531,4	16506,6	-0,78
2020	6138,3	4210	2,02	1213,2	11901,8	5425,2	5757,8	17659,6	6,98
2021	6746,6	5278,2	2,021	1201,2	13590,3	6481,4	6463,2	20053,5	13,55

Source:

(Banque d'Algérie , Statistiques monétaires 1964-2005 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2005 (Hors Série) , 2006, pp. 31;48-49)

(Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2020 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, 2022, pp. 47-48 ;61-63)

(Banque d'Algerie, 2022, p. 11)

نلاحظ من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (06)أعلاه ما يلي:

المطلب الاول : تطور المعروض النقدي (M2)

عرف المعروض النقدي في الجزائر نموًا وتوسعًا كبيران على مدار فترة الدراسة الممتدة بين سنة 1990 و2021، حيث تضاعف بأكثر من 58 مرة، إذ انتقل من 343 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 20053.5 مليار دينار جزائري سنة 2021.

وبهدف تحليل وتفسير التطور الذي شهده المعروض النقدي نقدم الشكلين التاليين:

الشكل رقم (05): تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

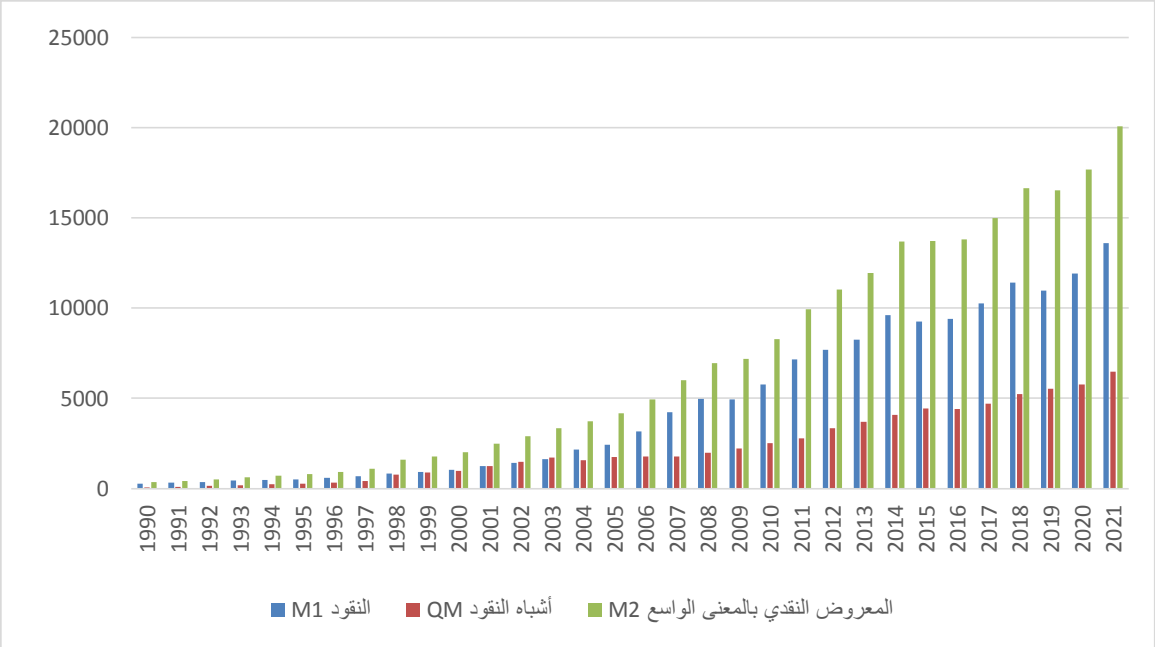

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

الشكل رقم (06): تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

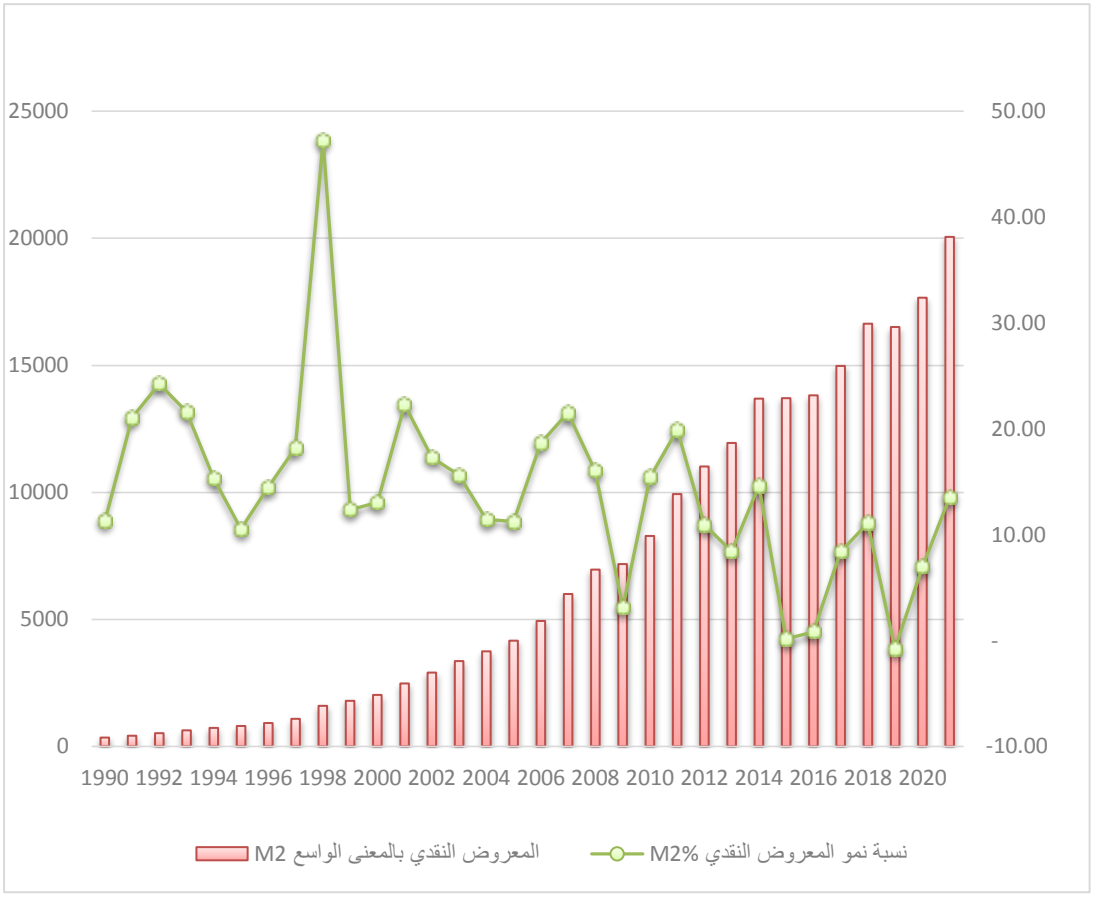

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

- **بداية التسعينيات (1990-1993)**

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل نمو المعروض النقدي (M2) في الجزائر شهد تطورا إيجابيا خلال العشرية الأولى من التسعينيات، رغم تباين الوتيرة من سنة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى. تراوح معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (M2) بين 11.31% و21.61% خلال الفترة من 1990 إلى 1993، حيث بلغ ذروته في عام 1992 بمعدل نمو قدره 24.25%. يُعزى هذا النمو المرتفع إلى زيادة كبيرة في المجمع النقدي الأول (M1) وأشباه النقود (الودائع لأجل)، حيث ارتفع كل منهما مقارنة بعام 1991 بمقدار 44.7 و55.9 مليار دينار جزائري على التوالي. يمكن تفسير هذا النمو المرتفع للمعروض النقدي (M2) إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لتمويل عجز الموازنة العامة بعد الأزمة النفطية في أواخر الثمانينات.

- **الفترة ما بين 1994-1998**

شهدت الفترة من 1994 إلى 1998 انخفاضاً ملحوظاً في معدلات نمو المعروض النقدي (M2)مقارنة بالفترة الأولى. سجل المعروض النقدي معدل نمو قدره 15.31% في 1994،

و10.51% في 1995، و14.44% و18.18% خلال عامي 1996 و1997 على التوالي. يعود هذا الانخفاض إلى توقيع الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، في إطار الاستعداد الائتماني الثالث الذي استهدف التحكم في معدل نمو المعروض النقدي عند حدود 14% وتخفيض معدلات التضخم. ومع ذلك، كان عام 1998 استثناءً حيث سجل المعروض النقدي معدل نمو قدره 47.24% نتيجة لتحسن وضعية المديونية الخارجية للجزائر بعد عام 1997.

- **الفترة ما بين 1999-2000**

تراجع معدل نمو المعروض النقدي (M2) في سنتي 1999 و2000 مقارنة مع عام 1998، حيث حقق معدلي نمو قدرهما 12.35% و13.03% على التوالي. يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة سياسة نقدية انكماشية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، مما أدى إلى تجميد الأجور وتقليص الإنفاق العام.

- **الفترة 2000-2010**
- **الانتعاش الاقتصادي (2001-2005)**

في عام 2001، سجل المعروض النقدي زيادة كبيرة بمقدار 451 مليار دينار جزائري مقارنة بعام 2000، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي إلى 22.29%. يعود هذا الارتفاع إلى بدء تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، والذي خصص له 520 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد صافي الأصول الخارجية بفضل تحسن أسعار النفط العالمية .

من 2002 إلى 2005، شهدت الجزائر تباطؤاً في معدل نمو المعروض النقدي(M2) ، حيث انخفض المعدل من 17.30% في 2002 إلى 11.22% في 2005. يعكس هذا التباطؤ الجهود الحكومية لامتصاص فائض السيولة من السوق وتقليص حجم المعروض النقدي.

- **الانتعاش والتحسن (2006-2007)**

شهدت الفترة 2006-2007 انتعاشاً ملحوظاً في معدل نمو المعروض النقدي(M2) ، حيث بلغ 18.66% في 2006 و21.50% في 2007، وهي أعلى نسبة نمو خلال العقد الثاني. يعكس هذا النمو الكبير زيادة في حجم النقود (M1) والنقود المتداولة خارج البنوك.

- **تذبذب معدل النمو (2007-2010)**

الفترة من 2007 إلى 2010 شهدت تقلبات في معدل نمو المعروض النقدي .(M2) سجل أدنى مستوى له في 2009 بنسبة 3.12%، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض معدل نمو صافي الأصول الخارجية وانخفاض حجم الودائع تحت الطلب.

- **الفترة 2011-2021**
- **تقلبات حادة (2011-2015)**

سجل المعروض النقدي (M2) في عام 2011 معدل نمو قدره 19.90%، لكنه شهد تراجعات كبيرة في السنوات التالية، حتى بلغ أدنى مستوى له في 2015 بنسبة 0.13%. يُعزى هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار النفط العالمية، حيث بلغ سعر البرميل 58.23 دولار في 2015.

- **انتعاش طفيف (2017-2018)**

من 2017 إلى 2018، شهد المعروض النقدي انتعاشاً طفيفاً بمعدلات نمو بلغت 8.38% و11.09% على التوالي، نتيجة ارتفاع طفيف في أسعار النفط وعمليات التمويل غير التقليدي التي نفذها بنك الجزائر.

- **تأثيرات الأوضاع السياسية وجائحة كوفيد 19 (2019-2021)**

في عام 2019، سجل المعروض النقدي أدنى معدل نمو له خلال فترة الدراسة بنسبة 0.78%، بسبب الاضطرابات السياسية. في عامي 2020 و2021، عاد معدل النمو إلى الاتجاه الإيجابي بمعدلات 6.98% و13.55% على التوالي، مدفوعاً بزيادة في M1 والودائع لأجل، على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19.

المطلب الثاني : تطور أشباه النقود (الودائع لأجل)

عرفت أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر نمواً ملحوظاً طوال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 72.9 مليار دينار جزائري في عام 1990 إلى 6463.2 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2021، ما يعني أنها تضاعفت بحوالي 88.65 مرة. رغم الاتجاه التصاعدي العام، شهدت الودائع لأجل بعض التراجعات الحادة في بعض الفترات.

يعكس تطور المعروض النقدي (M2) في الجزائر بين 1990 و2021 التفاعل المعقد بين السياسات النقدية المحلية، الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط، والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري. تُبرز هذه الديناميكيات التحديات التي تواجه صانعي السياسات في إدارة السيولة والحفاظ على الاستقرار النقدي في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

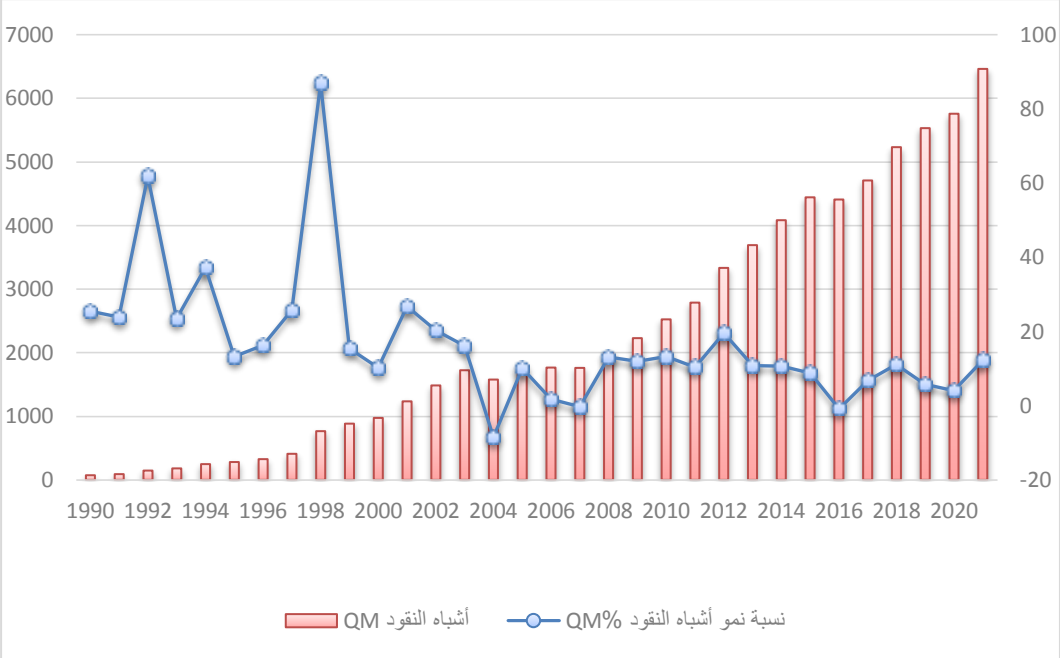

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11)

- **الفترة 1990-1993**

يتضح من خلال الشكل أن معدل نمو أشباه النقود (الودائع لأجل) شهد تطوراً إيجابياً خلال العشرية الأولى، إلا أن هذا التطور اتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض. تراوح معدل نمو أشباه النقود (الودائع لأجل) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 بين 25.47% و23.46%، بمعدل نمو متوسط يقارب 33.68%. سجل معدل نمو الودائع لأجل أعلى مستوى له في هذه الفترة عام 1992 بنسبة 61.9%. ويعود هذا الارتفاع إلى عمليات التحرير التدريجي لأسعار الفائدة منذ مايو 1989، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي حدد معدل الفائدة على ودائع البنوك التجارية بين 16.5% و18%.

- **الفترة 1994-2000**

شهدت الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 نوعاً من التذبذب في معدل نمو الودائع لأجل. في عام 1994،عرف معدل النمو انتعاشاً طفيفاً مقارنة بعام 1993، حيث ارتفع إلى 37.23%، ثم انخفض في العام التالي إلى 13.24%. في عامي 1996 و1997، سجل معدل النمو ارتفاعاً محسوساً بنسبة 16.22% و25.74% على التوالي، ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 1998 بنسبة 86.9%. يعود هذا الارتفاع إلى تأسيس بنك الخليفة في أبريل 1998، الذي استهدف استقطاب ودائع جديدة من خلال تطبيق سياسة تحفيزية لأسعار الفائدة. ومع ذلك، شهدت الفترة التالية انخفاضاً ملحوظاً في معدل النمو، حيث سجل أدنى معدل نمو خلال العشرية الأولى بنسبة 10.2% في عام 2000.

- **الفترة 2001-2007**

في العشرية الثانية، شهد معدل نمو الودائع لأجل تذبذباً ملحوظاً. بعد ارتفاع معدل النمو إلى 26.74% في عام 2001، وشهدت السنوات 2002 و2003 تراجعاً بحوالي 6.48% و10.66% على التوالي، ثم واصل الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بنسبة -8.5% في عام 2004. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأزمة البنوك الخاصة التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، بما في ذلك إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

شهدت الفترة الممتدة من 2005 إلى شهدت أيضاً تذبذباً في معدل نمو الودائع لأجل، حيث انخفض معدل النمو إلى 1.72% في عام 2006 وواصل الانخفاض إلى مستويات سالبة بنسبة -0.29% في عام 2007. يعكس هذا الانخفاض حالة الذعر التي أصابت مختلف الأعوان الإقتصاديين، خاصة الأفراد، بعد أزمة البنوك الخاصة، مما دفعهم إلى سحب ودائعهم.

- **الفترة 2008-2014**

خلافاً للفترة السابقة، حققت الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 استقراراً نسبياً في معدلات نمو الودائع لأجل. بلغ متوسط معدل النمو خلال السنوات الأربع الأولى 12.17%، ويُفسر هذا الاستقرار بثبات أسعار الفائدة على الودائع عند 1.75%. في عام 2012، ارتفع معدل النمو إلى 19.59%، ثم عاد إلى الاستقرار في عامي 2013 و2014 بنسبة 10.74% و10.62% على التوالي.

- **الفترة 2015-2021**

ابتداءً من عام 2015، شهد معدل نمو الودائع لأجل تراجعاً بنسبة 1.81%، وواصل الانخفاض إلى مستويات سالبة بنسبة -0.77% في عام 2016. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالصدمة النفطية لعام 2014، التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما تسبب في انخفاض حجم الودائع بالعملة الصعبة وودائع المؤسسات العمومية.

كما شهدت الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 تذبذباً في معدلات النمو. بعد ارتفاع معدل النمو إلى 6.79% و11.13% في عامي 2017 و2018 على التوالي، بسبب ارتفاع حصة الودائع لأجل خارج قطاع المحروقات بحوالي 76%. عاد معدل النمو إلى الانخفاض مرة أخرى في عامي 2019 و2020 بنسبة 5.71% و4.09% على التوالي، ثم ارتفع في نهاية فترة الدراسة (2021) إلى 12.25%. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الودائع بالعملة الصعبة وارتفاع ودائع البنوك الخاصة والعمومية بدرجة أقل.

يعكس تطور أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر بين 1990 و2021 التفاعل المعقد بين السياسات النقدية والإقتصادية، والأحداث المالية الداخلية والخارجية، والتحولات الهيكلية في الإقتصاد

الجزائري. تُبرز هذه الديناميكيات التحديات التي تواجه صانعي السياسات في إدارة السيولة والحفاظ على الاستقرار النقدي في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

المطلب الثالث : تطور النقود (M1)

سَجَّلَ حجم النقود (M1) توسعًا ملموسًا خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى 2021، حيثانتقل منْ 270.1 مليار دينار جزائري بداية الفترة (سنة 1990) إلى 13590.3 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، وهذا يعني أنه تضاعف بحوالي 50.32 مرة، لكن وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لمعدل نمو النقود (M1)إلا أنه لم يمكن بنفس الوتيرة، بل تخللته بعض التراجعات. وبهدف تحليل وتفسير مختلف التطورات التي شهدتها النقود (M1) (المعروض النقدي بالمعنى الضيق) نستعين بالشكلين التاليين:

الشكل رقم (07): تطور النقود (M1) ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

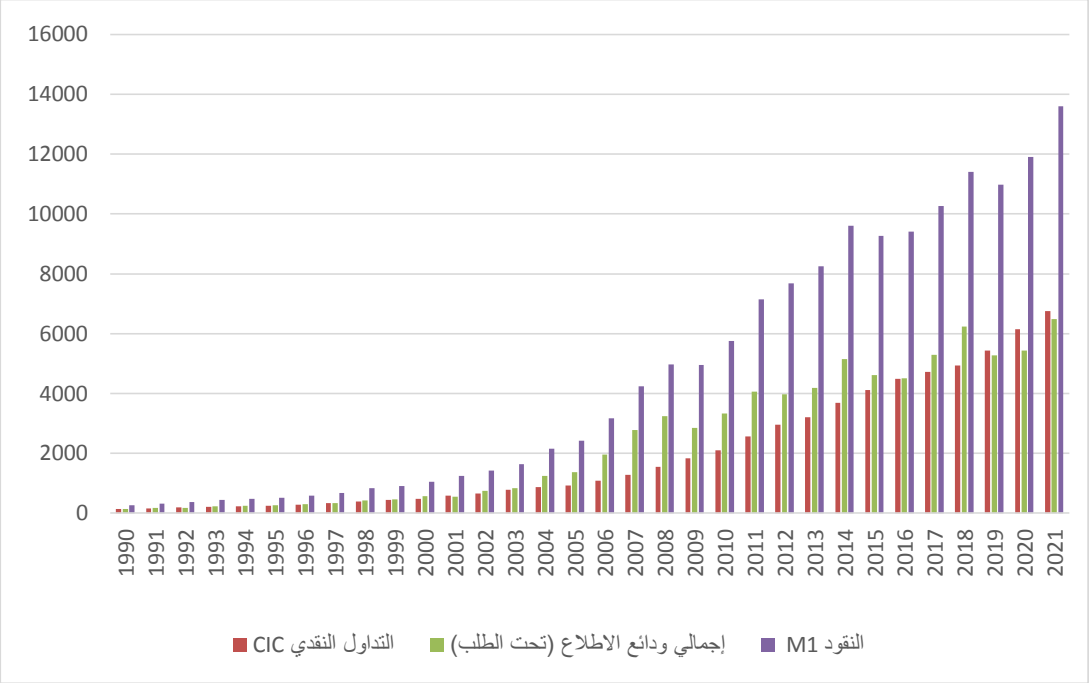

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

الشكل رقم (08): تطور النقود (M1) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

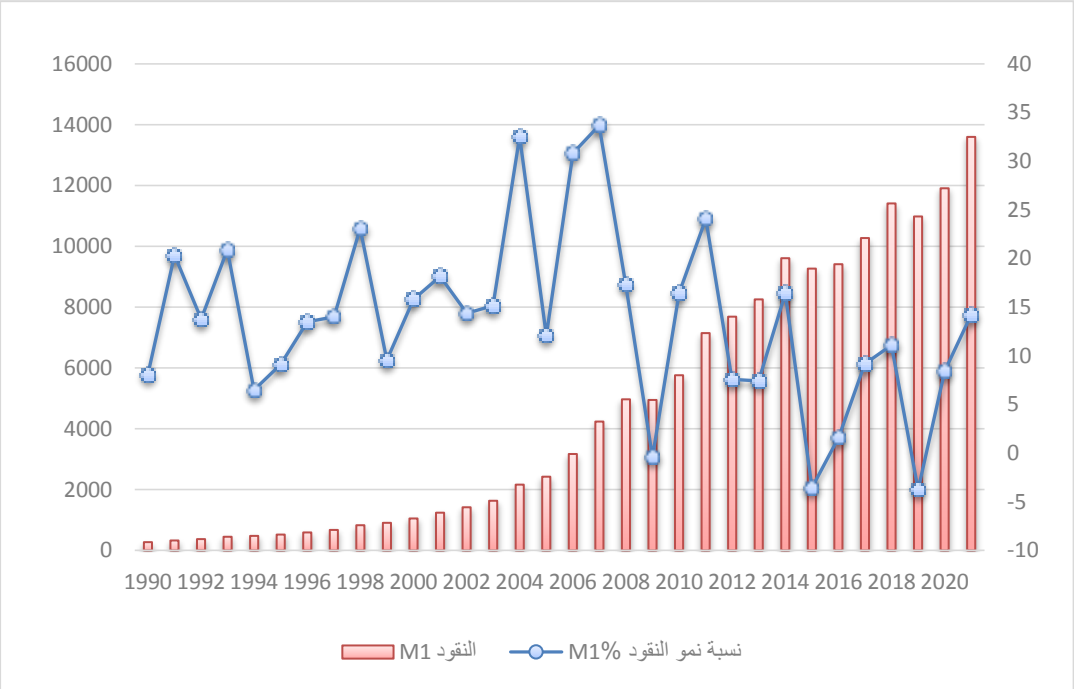

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

تحليل تطور معدل نمو النقود (M1) في الجزائر (1990-2021)

- **الفترة 1990-1993**

شهد معدل نمو النقود (M1) في الجزائر تقلبات ملحوظة خلال بداية فترة الدراسة. في عام 1990، كان معدل النمو 8.04%، مما يعكس بداية بطيئة نسبيًا. ومع ذلك، في عام 1991، ارتفع معدل النمو بشكل حاد إلى 20.33% نتيجة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والسياسات المالية. في العام التالي، 1992، انخفض معدل النمو إلى 13.75%، مما يعكس التقلبات الإقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر خلال هذه الفترة.

- **الفترة 1994-2000**

خلال هذه الفترة، استمر معدل نمو النقود (M1) في التذبذب. ففي عام 1994، شهد معدل النمو ارتفاعًا طفيفًا إلى 37.23% مقارنة بعام 1993، لكنه انخفض مجددًا في السنوات التالية ليصل إلى 13.24% في عام 1995. وفي عام 1996 و1997، ارتفع معدل النمو إلى 16.22% و25.74% على التوالي، ووصل إلى ذروته في عام 1998 عند 86.9%. يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بسياسات التحرير التدريجي لأسعار الفائدة وظهور بنوك جديدة مثل بنك الخليفة، الذي قدم أسعار فائدة جذابة لجذب الودائع.

- **الفترة 2001-2004**

تميزت هذه الفترة بتقلبات مشابهة للفترات السابقة. في عام 2001، ارتفع معدل نمو النقود (M1)إلى 26.74%، لكنه تراجع بشكل ملحوظ عامي 2002 و2003، ليسجل 6.48% و10.66% على التوالي. وفي عام 2004، انخفض معدل النمو إلى -8.5% بسبب أزمة البنوك الخاصة التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، مثل إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

- **الفترة 2005-2007**

استمرت التقلبات في هذه الفترة، حيث شهد معدل نمو النقود (M1) انخفاضًا عام 2006 إلى 1.72%، وتراجع مجددًا إلى مستويات سالبة عام 2007 عند -0.29%. ويعود هذا الانخفاض إلى حالة الذعر التي أصابت المودعين بعد أزمة البنوك الخاصة، مما دفعهم إلى سحب ودائعهم.

- **الفترة 2008-2014**

خلافًا للفترات السابقة، شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في معدل نمو النقود .(M1) بلغ متوسط معدل النمو 12.17% خلال السنوات الأربع الأولى، بفضل استقرار أسعار الفائدة عند 1.75%. وفي عام 2012، ارتفع معدل النمو إلى 19.59%، ثم استقر مجددًا عامي 2013 و2014 عند 10.74% و10.62% على التوالي.

- **الفترة 2015-2021**

خلال هذه الفترة، شهد معدل نمو النقود (M1) تراجعات ملحوظة، بدءًا من عام 2015 عندما تراجع إلى 1.81%. استمر الانخفاض في العام التالي ليسجل -0.77%، بسبب الصدمة النفطية في عام 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالميًا وتراجع حجم الودائع بالعملة الصعبة. أما خلال عامي 2017 و2018، ارتفعمعدل النمو ارتفاعًا طفيفًا إلى 6.79% و11.13% على التوالي، نتيجة لارتفاع حصة الودائع لأجل خارج قطاع المحروقات بحوالي 76%. وفي عامي 2019 و2020، عاد معدل النمو للانخفاض ليسجل 5.71% و4.09% على التوالي، قبل أن يرتفع مجددًا في عام 2021 إلى 12.25% بسبب ارتفاع حجم الودائع بالعملة الصعبة وودائع البنوك الخاصة والعمومية.

تعكس تقلبات معدل نمو النقود (M1) في الجزائر بين 1990 و2021 تأثيرات متعددة لعوامل داخلية وخارجية. حيث شهدت الجزائر فترات من النمو القوي والتراجع الحاد نتيجة لسياسات التحرير المالي، وأسعار البترول المتقلبة، والأزمات المالية العالمية والمحلية، بالإضافة إلى التغيرات في سلوك المودعين والثقة في النظام المصرفي. هذه العوامل المتنوعة ساهمت في تشكيل نمط غير مستقر لمعدل نمو النقود(M1) خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع : تطور النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع)

تطور النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع) في الجزائر (1990-2021)

- **الفترة 1990-1993**

بدأت فترة الدراسة في عام 1990 بمستوى ودائع كتابية (إجمالي ودائع الاطلاع) قدره 135.1 مليار دينار جزائري. وخلال السنوات الأولى من العقد الأول شهدت الودائع الكتابية نموًا لكن بوتيرة متذبذبة. في عام 1991، ارتفعت الودائع الكتابية بشكل ملحوظ نتيجة للتحسينات الإقتصادية والسياسات المالية التي تهدف إلى تعزيز النظام المصرفي. ومع ذلك، في عام 1992، شهدت الودائع تراجعًا نسبيًا بسبب التحديات الإقتصادية التي واجهتها البلاد.

- **الفترة 1994-2000**

تميزت هذه الفترة بنمو مستمر في النقود الكتابية، على الرغم من التقلبات. ففي عام 1994، ارتفعت الودائع الكتابية نتيجة للانتعاش الإقتصادي الطفيف مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، شهدت السنوات التالية تراجعات متكررة بسبب الأوضاع الإقتصادية غير المستقرة والسياسات المالية المتغيرة. أما سنة 1998، وصلت الودائع الكتابية إلى ذروتها بسبب تأسيس بنك الخليفة الذي قدم أسعار فائدة جذابة لجذب ودائع جديدة، مما ساهم في زيادة حجم الودائع الكتابية بشكل ملحوظ.

- **الفترة 2001-2004**

شهدت هذه الفترة استمرار النمو في النقود الكتابية، مع تذبذب ملحوظ في معدلات النمو. ففي عام 2001، شهدت الودائع الكتابية زيادة كبيرة نتيجة لاستقرار أسعار الفائدة والسياسات الإقتصادية الداعمة. ومع ذلك، ففي عام 2004، شهدت الودائع انخفاضًا بسبب أزمة البنوك الخاصة التي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في النظام المصرفي، مما أدى إلى سحب جزء كبير من الودائع.

- **الفترة 2005-2007**

استمر تذبذب معدلات النمو خلال هذه الفترة. ففي عام 2005، شهدت الودائع الكتابية تراجعًا نتيجة لاستمرار تأثير أزمة البنوك الخاصة. ومع ذلك، ففي عام 2006، بدأت الودائع بالانتعاش ببطء، حيث سجلت زيادة طفيفة. في عام 2007، ثم شهدت الودائع الكتابية انخفاضًا آخرا بسبب الذعر المستمر بين المودعين وسحبهم للودائع بشكل مستمر.

- **الفترة 2008-2014**

شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في معدلات نمو النقود الكتابية. ارتفعت الودائع بشكل مستمر، بفضل استقرار أسعار الفائدة وارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية الثانية. ففي عام 2012، شهدت الودائع زيادة ملحوظة نتيجة لاستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسات المالية المستقرة. وخلال

السنتين 2013 و2014، استمر النمو بوتيرة مستقرة، مما يعكس تحسن ثقة المودعين في النظام المصرفي.

- **الفترة 2015-2021**

شهدت هذه الفترة تذبذبًا في معدلات نمو النقود الكتابية. ففي عام 2015، شهدت الودائع الكتابية انخفاضًا بسبب الصدمة النفطية عام 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالميًا وتراجع حجم الودائع بالعملة الصعبة. وخلا عامي 2017 و2018، شهدت الودائع انتعاشًا طفيفًا نتيجة لارتفاع حصة الودائع خارج قطاع المحروقات. ومع ذلك، ففي عام 2019، شهدت الودائع انخفاضًا ملحوظًا بسبب انخفاض ودائع الشركة الوطنية لقطاع المحروقات. أمّاعامي 2020 و2021، شهدت الودائع انتعاشًا مرة أخرى، نتيجة لارتفاع الودائع لدى البنوك العمومية.

على الرغم من التقلبات التي شهدتها النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع) في الجزائر من عام 1990 إلى 2021، إلا أنها حققت نموًا ملحوظًا بشكل عام. تضاعفت الودائع الكتابية من 135.1 مليار دينار جزائري عام 1990 إلى 6481.4 مليار دينار جزائري عام 2021، وهو ما يمثل نموًا قدره 48 مرة تقريبًا .

يمكن تفسير هذا النمو الكبير بالتغيرات الإقتصادية والسياسات المالية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة. على الرغم من التذبذبات، يظهر الاتجاه العام للنقود الكتابية في الجزائر نمواً إيجابياً مدعوماً بتحسينات في النظام المصرفي وسياسات تحفيز الإقتصاد. نستعين بالشكلين المواليين:

الشكل رقم (09): تطور النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

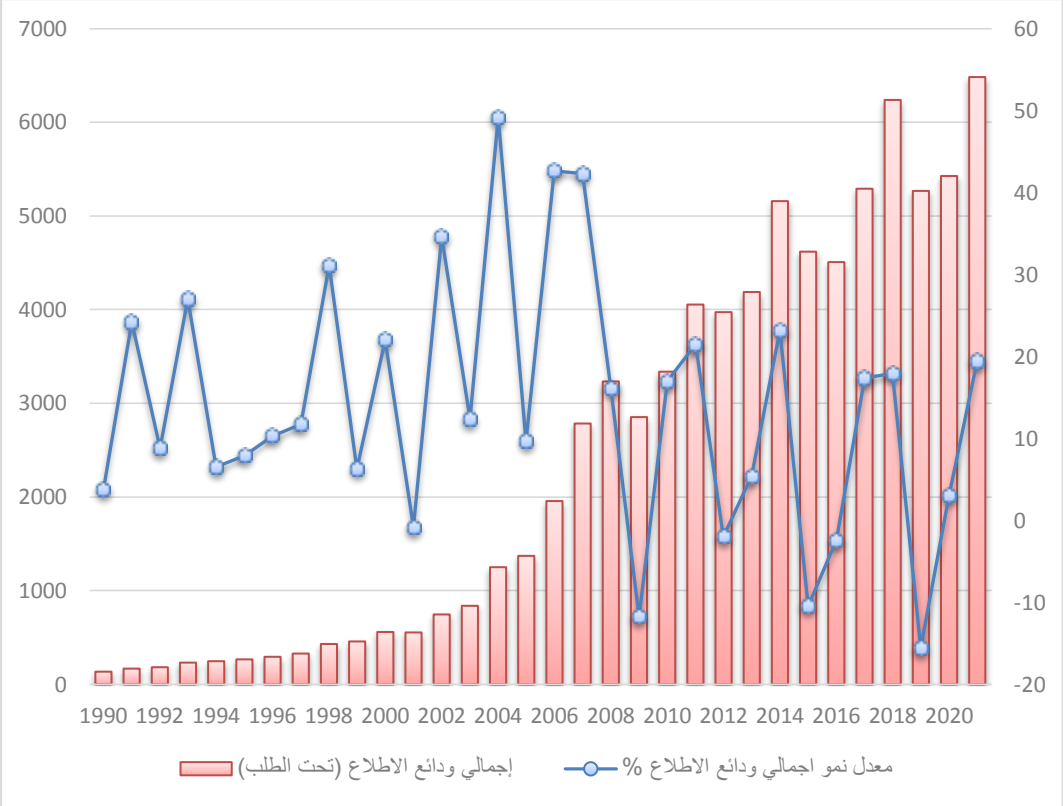

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

الشكل رقم (10): مجموع ودائع الاطلاع (النقود الكتابية) حسب الصنف

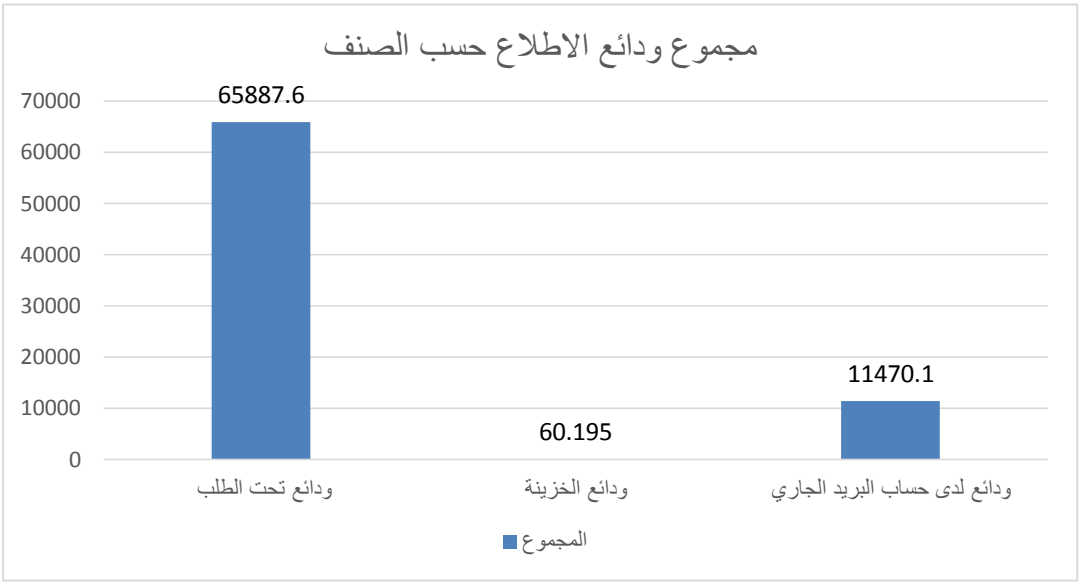

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

يتضح من خلال الشكلين أعلاه أنه أثناء فترة الدراسة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، استحوذت الودائع تحت الطلب على الحصة الأكبر من مجموع النقود الكتابية في الجزائر. يمكن تقسيم النقود الكتابية إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

- **الودائع تحت الطلب:** 85.1%.
- **الودائع لدى حساب البريد الجاري (مراكز الصكوك البريدية):** 14.82%.
- **ودائع الخزينة:** 0.08%.

الودائع تحت الطلب:

تشكل الودائع تحت الطلب الجزء الأكبر من النقود الكتابية في الجزائر طوال فترة الدراسة. يعود هذا إلى عدة أسباب رئيسية:

- **سهولة الوصول والسيولة** :الودائع تحت الطلب تتميز بقدرتها على السحب الفوري، مما يجعلها خيارًا مفضلاً للأفراد والشركات الذين يحتاجون إلى سيولة سريعة.
- **ارتفاع الثقة في النظام المصرفي** :على الرغم من التحديات الإقتصادية، أظهرت الودائع تحت الطلب استقرارًا نسبيًا بفضل السياسات المصرفية التي تعزز ثقة المودعين.
- **العلاقة مع النشاط الإقتصادي** :حجم الودائع تحت الطلب يتأثر بشكل مباشر بمستوى النشاط الإقتصادي، حيث تزداد هذه الودائع في فترات النمو الإقتصادي وتقل في فترات الركود.

الودائع لدى حساب البريد الجاري (مراكز الصكوك البريدية)

تمثل الودائع لدى حساب البريد الجاري جزءًا مهمًا من النقود الكتابية، وإن كان أقل بكثير من الودائع تحت الطلب.

- **شعبية مراكز الصكوك البريدية:** تعتبر مراكز الصكوك البريدية خيارًا شائعًا لحفظ الأموال بالنسبة للأفراد الذين يفضلون التعامل مع الخدمات البريدية بدلاً من البنوك التجارية.
- **الأمان والثقة:**توفر مراكز الصكوك البريدية مستوى عالٍ من الأمان، مما يجعلها جذابة للمدخرين الذين يبحثون عن استثمارات منخفضة المخاطر.
- **الانتشار الجغرافي:** وجود مراكز الصكوك البريدية في مختلف المناطق يعزز من سهولة الوصول إليها، مما يزيد من حجم الودائع في هذه المراكز.

ودائع الخزينة

تشكل ودائع الخزينة جزءًا صغيرًا جدًا من النقود الكتابية.

- **طبيعة ودائع الخزينة** :هذه الودائع غالبًا ما تكون متعلقة بالحكومة والمؤسسات العامة، وتستخدم لأغراض محددة تتعلق بإدارة المالية العامة.
- **قلة التأثير على الأفراد:**نظرًا لأن ودائع الخزينة ليست خيارًا شائعًا للأفراد أو الشركات، فإن حجمها يظل محدودًا.

- **الاتجاهات والتطورات**

خلال فترة الدراسة، يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات والتطورات في مكونات النقود الكتابية:

- **استقرار نسبي في حصة الودائع تحت الطلب** :على الرغم من التذبذبات الإقتصادية، حافظت الودائع تحت الطلب على حصتها الكبيرة من النقود الكتابية، مما يعكس أهمية هذه الودائع في النظام المالي الجزائري.
- **زيادة طفيفة في الودائع البريدية** :شهدت الودائع لدى حساب البريد الجاري زيادات طفيفة، مما يعكس الثقة المتزايدة في مراكز الصكوك البريدية.
- **ثبات ودائع الخزينة** :بقيت ودائع الخزينة على حالها تقريبًا، مع عدم وجود تغييرات كبيرة في حصتها من النقود الكتابية.

يستحوذ حجم الودائع تحت الطلب على الحصة الأكبر من النقود الكتابية في الجزائر، حيث يعكس هذا أهمية السيولة وسهولة الوصول في النظام المالي. تحتل الودائع لدى حساب البريد الجاري المرتبة الثانية، مما يعكس الثقة والأمان الذي توفره هذه المراكز. في تبقى ودائع الخزينة جزءًا صغيرًا من النقود الكتابية، مما يعكس دورها المحدود في النظام المالي للأفراد والشركات.

أ. تطور الودائع تحت الطلب:

بهدف تحليل وتفسير تطور الودائع تحت الطلب نقدم بالشكلين التاليين:

الشكل رقم (11): تطور مكونات النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

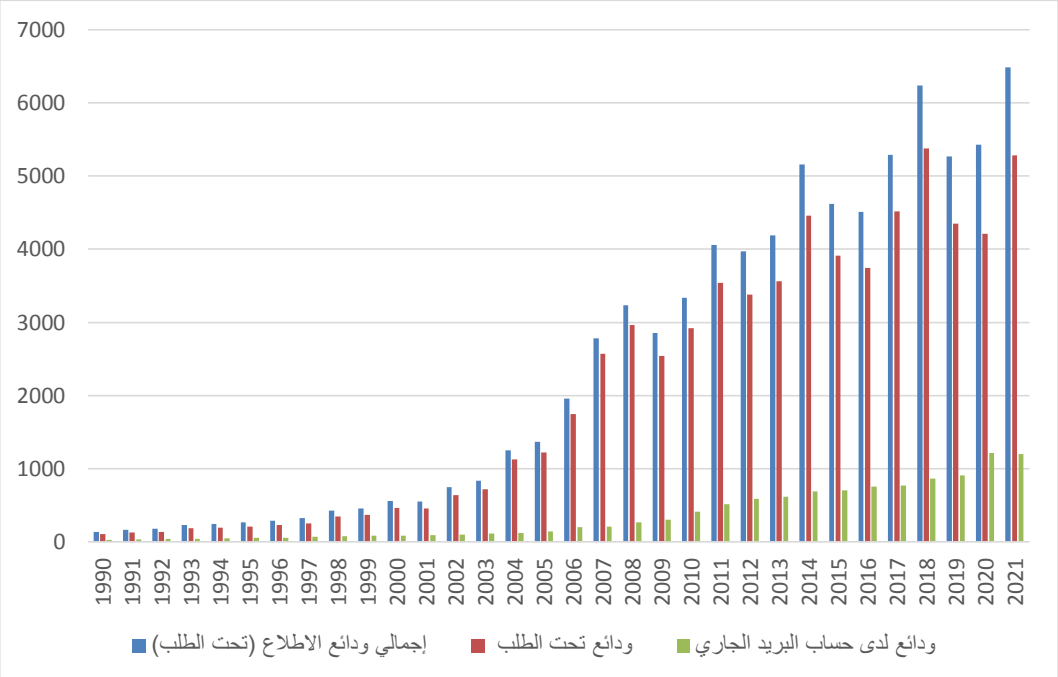

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

الشكل رقم (12): تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

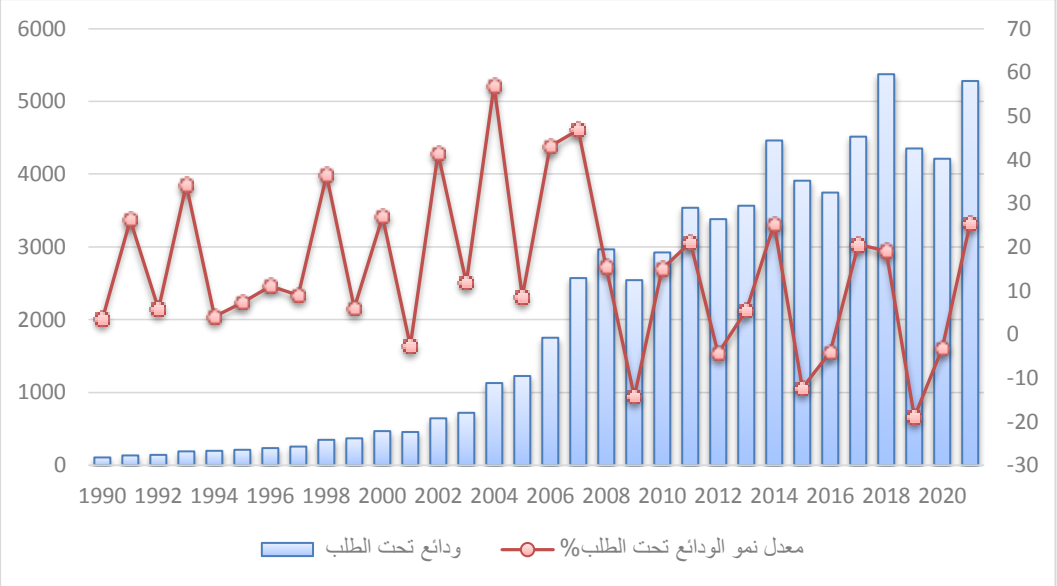

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

يتبين من خلال الشكلين أعلاه أن حجم الودائع المصرفية في الجزائر شهد نمواً ملحوظاً على مدى الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، حيث ارتفع من 105.5 مليار دينار جزائري إلى 5278.2 مليار دينار جزائري، مما يعني تضاعفه 50 مرة. إلا أن هذا النمو لم يكن ثابتاً، بل اتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب عوامل اقتصادية متعددة.

- **التحليل الإقتصادي للنمو:**

في عام 2004، سجلت الودائع تحت الطلب أعلى معدل نمو لها بنسبة 56.89%. كان هذا الارتفاع الكبير ناتجاً عن زيادة الودائع من قطاع المحروقات، خصوصاً مؤسسة سوناطراك، بالإضافة إلى أزمة البنوك الخاصة التي دفعت بالودائع نحو البنوك الحكومية. ساعدت هذه العوامل في تعزيز حجم الودائع بشكل ملحوظ في تلك السنة.

- **تأثير أسعار النفط:**

على النقيض، ففي عام 2001، انخفض معدل نمو الودائع تحت الطلب بنسبة 2.69-%. كان هذا الانخفاض مرتبطاً بتراجع أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 24.74 دولار فقط. كما تزامن هذا مع تراجع معدل نمو صافي الأصول الخارجية بنسبة 68.92%. تعكس هذه الفترة كيف يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تؤثر بشكل كبير على حجم الودائع المصرفية، نظراً لاعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات.

- **الأزمات العالمية:**

شهدت الودائع تحت الطلب أيضاً انخفاضات في سنوات الأزمات العالمية. ففي عام 2009، سجلت الودائع انخفاضاً بنسبة 14.27-%. يُعزى هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على الإقتصادات العالمية بما فيهاالإقتصاد الجزائري. ففي عام 2015، تكررت الحالة حيث انخفضت الودائع بنسبة 12.38-%. وكان السبب الرئيسي لهذه الانخفاضات الصدمة البترولية عام 2014 التي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما أدى بدوره إلى انخفاض نمو صافي الأصول الخارجية.

- **الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات:**

في عام 2019، سجلت الودائع تحت الطلب أدنى معدل نمو سلبي لها بنسبة 18.99-%. هذا الانخفاض الكبير كان نتيجة تراجع ودائع قطاع المحروقات، خاصة مؤسسة سوناطراك. يعتبر هذا الانخفاض الأكبر على مدى فترة الدراسة، مما يبرز الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري وتأثيره المباشر على حجم الودائع المصرفية.

- **الانتعاش:**

بعد عام 2019، شهد معدل نمو الودائع تحت الطلب انتعاشاً ملحوظاً، حيث ارتفع في السنتين المواليتينووصل إلى 25.37% عام 2021. يعكس هذا الانتعاش قدرة الإقتصاد الجزائري على التكيف مع التغيرات والتحديات الإقتصادية، والعودة إلى مسار النمو بعد فترات التراجع.

تعكس هذه الفترات الحرجة مدى تأثر حجم الودائع بالعوامل الإقتصادية المختلفة مثل أسعار البترول والأزمات المالية العالمية. يوضح التحليل أهمية المرونة والتكيف مع التغيرات الإقتصادية لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي. تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإقتصاد الوطني أمراً حاسماً في فهم ديناميكيات نمو الودائع المصرفية.

ب.تطور الودائع لدى حساب البريد الجاري:

من أجل تحليل وتفسير تطور الودائع لدى مركز البريد نستعينبالشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور الودائع لدى مركز البريد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

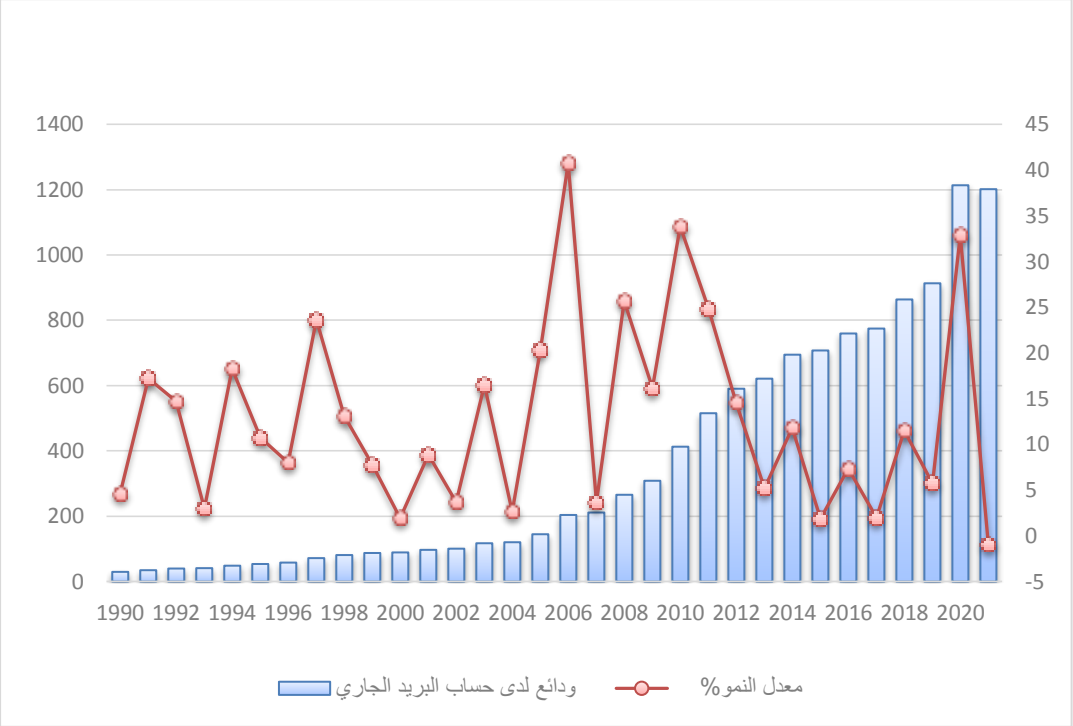

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن حجم الودائع لدى مركز البريد في الجزائر عرف نمواً كبيراً على مدى الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، حيث ارتفع من 29.6 مليار دينارجزائري إلى 1201.2 مليار دينار جزائري، أي أنه تضاعف بحوالي 41 مرة. ومع ذلك، لم يكن هذا النمو ثابتاً بل شهد تذبذباتنتيجة لعدة عوامل اقتصادية.

أسباب النمو والتراجع:

فترة النمو الأعلى في عام 2006:

سجلت الودائع لدى مركز البريد أعلى معدل نمو لها في عام 2006 بنسبة 40.74%. يعود هذا الارتفاع إلى اهتزاز ثقة الأفراد في القطاع البنكي الخاص بسبب أزمة البنوك الخاصة عام 2005، مثل أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري. ممماأدى إلى توجه الأفراد والمؤسسات نحو مراكز البريد كونها تُعتبر أكثر أماناً. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت استحداث أنظمة جديدة لعصرنة وسائل الدفع مثل نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات (أتكي) ونظام الدفع المستعجل (آرتس) في جذب المزيد من الودائع إلى مراكز البريد.

التراجع عام 2021:

على النقيض، سجلت الودائع أدنى معدل نمو لها خلال فترة الدراسة عام 2021، حيث بلغت نسبة النمو 40.74%. يُعزى هذا التراجع إلى تدهور الأوضاع الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا

(كوفيد-19) في بداية عام 2020، مما تسبب في حالة من الذعر ونقص السيولة لدى المراكز البريدية.

تطور التداول النقدي(CiC)

يُعتبر التداول النقدي خارج النظام المصرفي من أهم مكونات النقود (M1) في الجزائر خلال الثلاثة عشر سنة الأولى من فترة الدراسة. شهد التداول النقدي زيادة ملحوظة من 134.9 مليار دينار جزائري في عام 1990 إلى 6746.6 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2021، أي أنه تضاعف تقريباً 50 مرة. ورغم هذا الاتجاه التصاعدي، فإن معدل نمو التداول النقدي لم يكن ثابتاً بل شهد تراجعات في بعض الفترات.

تعكس هذه التحليلات مدى تأثر حجم الودائع والتداول النقدي بالعوامل الإقتصادية والسياسية المختلفة. تبرز أهمية الثقة في النظام المصرفي واستقرار الأوضاع الإقتصادية في تحقيق نمو مستدام للودائع والتقليل من التداول النقدي خارج النظام المصرفي. تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط وأثرها الكبير على الإقتصاد الوطني. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (14):تطور التداول النقدي (CiC) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

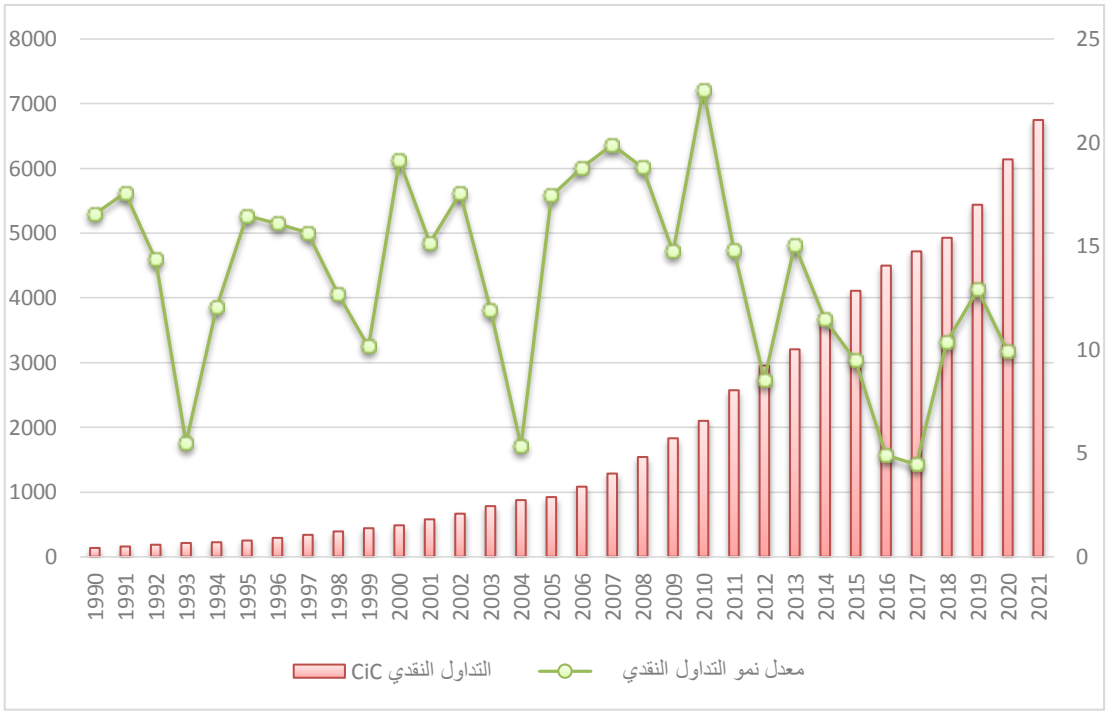

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (11).

يَتبيَّن من خلال الشكل السابق أن معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك (CiC)تطور بشكل إيجابي على طول فترة الدراسة، غير أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة، بل تميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى وكذلك من فترة إلى أخرى:

- **الفترة 1990-1994**

خلال هذه الفترة، سُجل معدل نمو متوسط لـ CiC بنسبة تقدر بحوالي 13.29%. تميزت هذه الفترة بالتذبذب الكبير في معدل نمو التداول النقدي الذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض بفعل عدة عوامل اقتصادية وسياسية. أعلى معدل نمو تم تسجيله في عام 1992 بنسبة 17.56%، وهو ما يعكس تأثير برامج الاستقرار الإقتصادي وتقلبات العملة في ذلك الوقت. بينما بلغ أدنى معدل نمو عام 1994 بنسبة 5.49%، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الاستقرار الإقتصادي من قبل الحكومة وتخفيضات في الأجور وقيمة العملة الوطنية.

- **الفترة 1995-2000**

في هذه الفترة، شهد معدل نمو CiC تذبذبات ملحوظة. بدأت الفترة بارتفاع في معدلات النمو في عامي 1995 و1996، حيث بلغت نسبهما 12.02% و16.46% على التوالي. لكن تلتها فترة من التراجع حيث انخفض معدل نمو التداول النقدي خلال السنوات الموالية، حيث بلغت في عام 2000 أدنى مستوى لها بنسبة 10.14%. يمكن أن يُرجع هذا التراجع إلى سياسات البنك المركزي بالقيام بعمليات سحب الأوراق النقدية من التداول للمرة الأولى منذ استقلال الجزائر.

- **الفترة 2001-2005**

بدأت هذه الفترة بارتفاع قوي في عام 2001 حيث سجل معدل نمو قدره 19.13%. لكن بداية من عام 2004، شهدت الأرقام تراجعًا ملحوظًا حيث بلغ معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي أدنى مستوى له خلال العشرية الثانية بنسبة 5.34% في عام 2005. يمكن أن يُرجع هذا التراجع إلى تحسن ثقافة الادخار وتحركات البنك المركزي للحد من التداول في الأسواق الموازية.

- **الفترة 2006-2010**

شهدت هذه الفترة انتعاشًا في معدل نموCiC ، حيث بدأت بأعلى معدل نمو عام 2006 بنسبة 17.42%. واستمرت في الارتفاع خلال الأعوام التالية، حيث سجلت أعلى مستوياتها عام 2008 بنسبة 19.89%. لكن تلتها فترة من التراجع مجددًا حيث بلغت أدنى مستوى لها عام 2010 بنسبة 14.72%. يمكن أن يعودهذا التراجع إلى تباطؤ سرعة التداول في النقود وزيادة ثقافة الاكتناز.

- **الفترة 2011-2021**

منذ عام 2011، شهدت معدلات نمو CiC أوجًا وحظيظا. سُجل أعلى معدل نمو عام 2011 بنسبة 22.53%، لكن تلتها فترة من التراجع بسبب سياسات سحب الأوراق النقدية التي اتخذها البنك المركزي. تأثرت الأرقام بشكل كبير عامي 2020 و2021 بسبب الأوضاع الصحية العالمية وانتشار جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى نقص في السيولة وانخفاض في معدلات النمو.

- **الفترة 2014-2018**

خلال هذه الفترة، شهدت CiC تراجعًا ملحوظًا بعد ارتفاع قوي عام 2014، حيث بلغت نسبة النمو 15.04%. تلتها فترة من التراجع التدريجي حيث بلغت أدنى مستوى لها عام 2018 بنسبة 4.45%. ويعودهذا التراجع إلى الصدمة النفطية التي أثرت سلبًا على الإقتصاد العالمي والجزائري خصوصًا.

- **الفترة 2019-2021**

في هذه الفترة، شهدت CiC تحسنًا ملحوظًا بعد عمليات التمويل التقليدي التي قام بها البنك الجزائري. حيث سُجل أعلى معدل نمو عام 2020 بنسبة 12.89%. لكنها تأثرت بشكل كبير عام 2021 بسبب الأوضاع الصحية العالمية والتي تسببت في نقص في السيولة وتراجع في معدلات النمو.

باختصار، يعكس تطور CiC في الجزائر تأثيرات عديدة للسياسات الإقتصادية، والظروف الدولية، والأزمات المحلية والعالمية على نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي خلال العقود الماضية.

المبحث الرابع: تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1990-2021

تُعَد الجزائر واحدة من الدول التي سعت لتعزيز سياستها الإقتصادية بهدف تحفيز النمو الإقتصادي، وذلك على الرغم من بعض التحديات التي تواجهها. تحاول الجزائر تشجيع القطاعات غير المتعلقة بالمحروقات لزيادة نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الاول : تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1990-1999

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (12):تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الوحدة م دج

السنة	الفلاحة	الصناعة خارج قطاع المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات
1990	62 725,40	66 921,90	57 185,30	27 227,30	63 834,20	21 594,20
1991	87 307,00	99 536,90	78 527,60	41 742,80	102 728,20	27 275,00
1992	128 416,30	127 161,10	102 149,40	56 944,40	127 519,60	35 994,10
1993	131 102,00	130 880,20	121 496,20	64 987,10	167 004,50	43 182,70
1994	145 614,50	161 647,60	151 781,30	74 795,20	222 049,80	54 741,40
1995	196 559,50	193 904,70	191 160,70	99 807,10	283 531,60	76 291,80
1996	277 842,10	213 419,50	217 685,10	148 885,80	320 575,40	90 837,90
1997	242 703,10	223 180,50	243 651,00	182 084,60	348 347,70	103 307,40
1998	324 845,80	256 821,10	265 412,10	206 470,20	380 362,20	109 841,20
1999	359 665,80	270 395,50	271 257,70	238 856,00	412 530,80	118 889,00
المتوسط	195 678,15	174 386,90	170 030,64	114 180,05	242 848,40	68 195,47

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال تحليل البيانات المقدمة للفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، يتضح أن قطاع التجارة كان الرائد بين القطاعات الإقتصادية في الجزائر. شهد هذا القطاع نمواً مستمراً حيث ارتفع من 63,834.20 عام 1990 إلى 412,530.80 عام 1999، بمتوسط سنوي قدره 242,848.40. هذا النمو يعكس أهمية التجارة في دفع عجلة الإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي أظهرت أيضاً زيادات ملحوظة ولكنها لم تصل إلى مستوى التجارة. وفي مايلي يتم تحليل كل قطاع خلال الفترة 1990-1999:

1- تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (15): تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

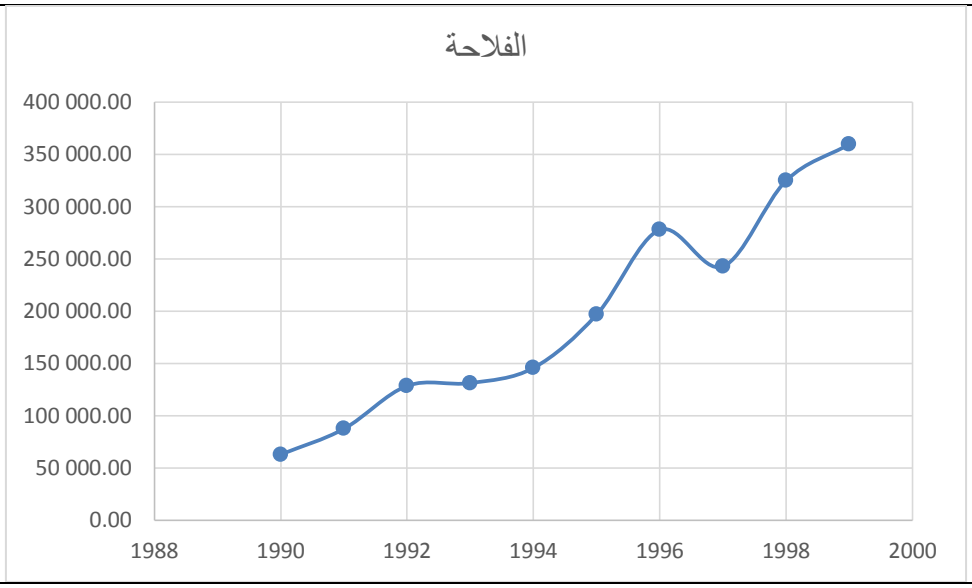

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفع من 62,725.40 إلى 359,665.80. تسارع النمو بشكل خاص بين عامي 1994 و1996، مما يشير إلى تحسينات في السياسات الفلاحية أو زيادة الاستثمارات. بعد عام 1996، ورغم استمرار النمو، كان هناك تباطؤ نسبي مما قد يكون نتيجة لتحديات مثل الظروف المناخية أو التغيرات في السياسات الإقتصادية. المتوسط الحسابي لقيم الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة بلغ 195,678.15، مما يعكس تحسنًا تدريجيًا ومستدامًا في هذا القطاع الحيوي.

2- تطور القطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور الصناعة خارج قطاع المحروقاتفي الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (16): تطور القطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

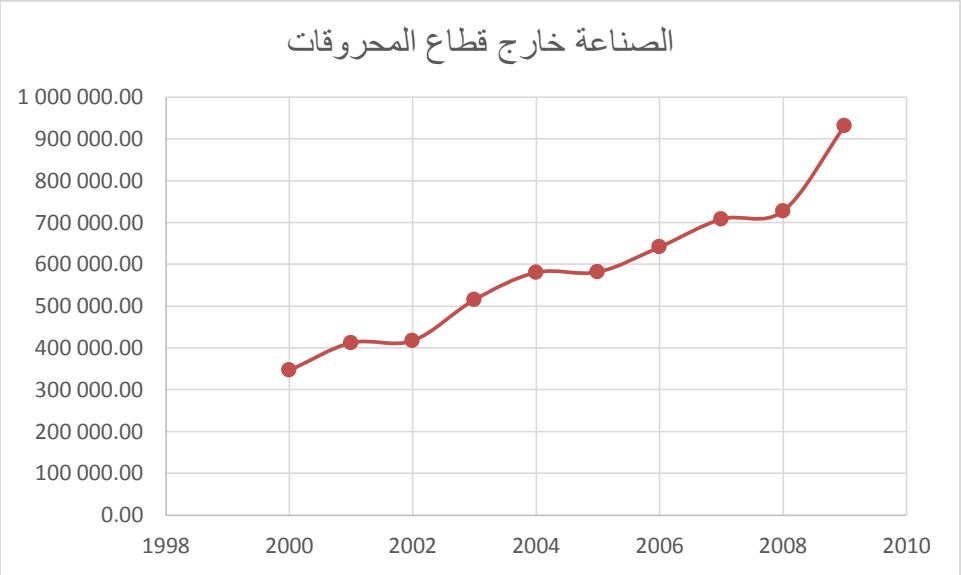

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر نموًا ثابتًا ومستدامًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفع من 66,921.90 إلى 270,395.50. تميزت هذه الفترة بتسارع ملحوظ في النمو بين عامي 1994 و1996، مما يعكس تأثير السياسات الإقتصادية والاستثمارات الإيجابية. استمر النمو بعد 1996، وإن كان بوتيرة أقل، مما يشير إلى استقرار القطاع بعد فترة من التوسع السريع. هذا التطور يعكس الجهود المبذولة لتنويع الإقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات.

3- تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (17): تطور الخدمات والأشغال العمومية

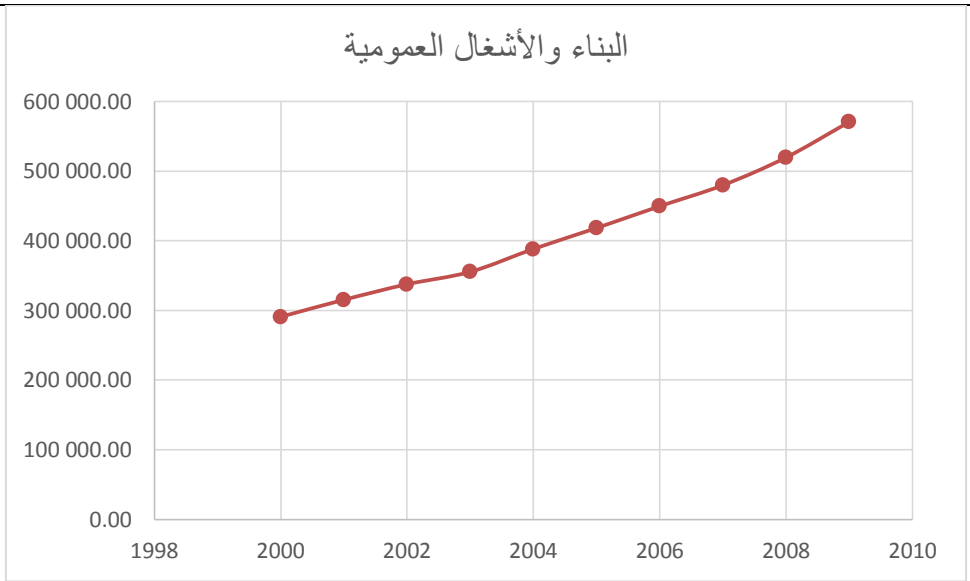

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر نموًا كبيرًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفعت قيمته من 57,185.30 في عام 1990 إلى 271,257.70 في عام 1999. تميزت هذه الفترة بزيادة مستمرة في هذا القطاع، مما يعكس زيادة في الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية. بلغ النمو ذروته منتصف التسعينيات، حيث تضاعفت قيم القطاع تقريبًا بين عامي 1994 و1995، منتقلة من 151,781.30 إلى 191,160.70، واستمر النمو بشكل مطرد حتى نهاية العقد. هذا النمو يعكس جهود الحكومة لتعزيز البنية التحتية وتعزيز التنمية الإقتصادية من خلال الاستثمار في مشاريع البناء والأشغال العمومية.

4- تطور القطاع النقل والاتصالات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع النقل والاتصالات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (18): تطور القطاع النقل والاتصالات

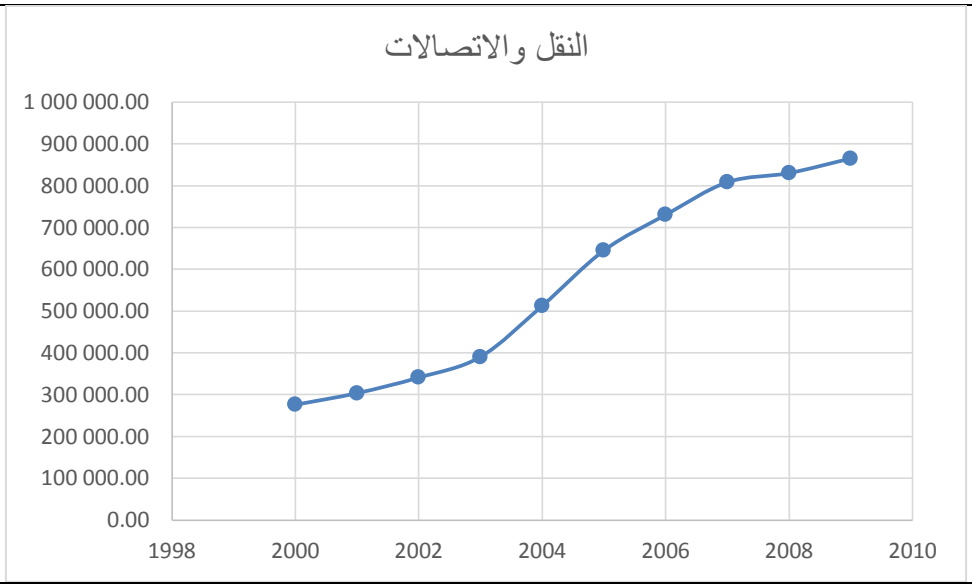

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع النقل والاتصالات في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفعت قيمته من 27,227.30 عام 1990 إلى 238,856.00 عام 1999. تميزت هذه الفترة بزيادة متواصلة في هذا القطاع، مما يعكس زيادة الاستثمار في البنية التحتية للنقل وتطوير شبكات الاتصالات. بلغ النمو ذروته منتصف التسعينيات، حيث تضاعفت قيمة القطاع تقريبًا بين عامي 1994 و1996، منتقلة من 74,795.20 إلى 148,885.80. واستمر النمو بشكل مطرد حتى نهاية العقد. يعكس هذا النمو جهود الحكومة لتعزيز البنية التحتية وتحديث شبكات النقل والاتصالات، مما ساهم في تسهيل الحركة التجارية ودعم النمو الإقتصادي العام.

5- تطور القطاع التجاري في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (19): تطور القطاع التجاري

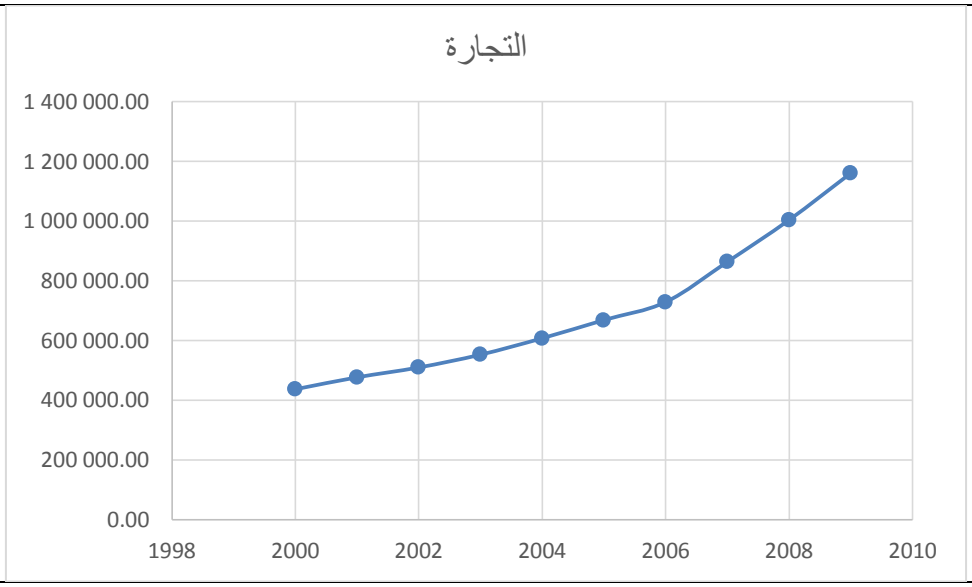

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع التجارة في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفعت قيمته من 63,834.20 عام 1990 إلى 412,530.80 عام 1999. تميزت السنوات الأولى من العقد بتسارع في النمو، إذ تضاعفت تقريبًا قيمة القطاع بحلول عام 1994. استمر هذا النمو القوي منتصف العقد، مع زيادات كبيرة في القيم بين عامي 1995 و1997. بحلول نهاية العقد، استمر القطاع في تحقيق نمو مطرد، مما يشير إلى زيادة النشاط التجاري وتحسن البنية التحتية والخدمات اللوجستية. يعكس هذا التطور جهود الجزائر في تعزيز وتنويع اقتصادها، مع التركيز على دعم قطاع التجارة.

6- تطور القطاع الخدمات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (20): تطور القطاع الخدمات

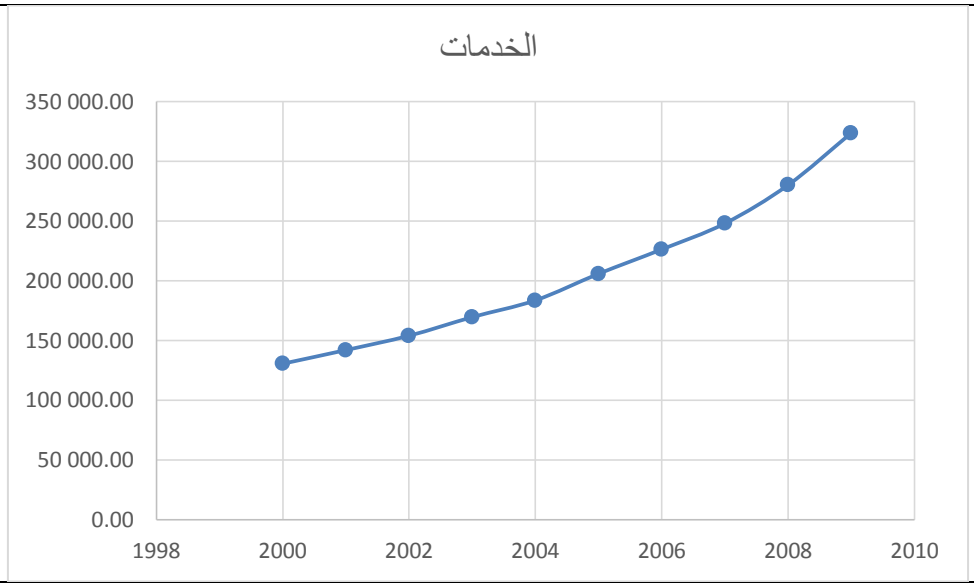

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع التجارة في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 1990 إلى 1999، حيث ارتفعت قيمته من 63,834.20 عام 1990 إلى 412,530.80 عام 1999. تميزت السنوات الأولى من العقد بتسارع في النمو، إذ تضاعفت تقريبًا قيمة القطاع بحلول عام 1994. استمر هذا النمو القوي منتصف العقد، مع زيادات كبيرة في القيم بين عامي 1995 و1997. بحلول نهاية العقد، استمر القطاع في تحقيق نمو مطرد، مما يشير إلى زيادة النشاط التجاري وتحسن البنية التحتية والخدمات اللوجستية. يعكس هذا التطور جهود الجزائر في تعزيز وتنويع اقتصادها، مع التركيز على دعم قطاع التجارة.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 2000-2021

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الجدول رقم (13) : تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 الوحدة م دج

السنة	الفلاحة	الصناعة خارج قطاع المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات
2000	346 171,40	290 749,60	292 046,30	275 929,70	436 292,10	130 448,60
2001	412 119,50	315 230,50	320 507,10	303 693,50	476 208,70	141 882,90
2002	417 225,20	337 556,20	369 939,30	340 983,30	509 285,70	153 889,60
2003	515 281,70	355 370,60	401 014,40	390 551,20	552 179,90	169 482,60
2004	580 505,60	388193,4	458 674,00	512 569,90	607 052,60	183 559,50
2005	581 615,80	418 294,90	505 423,90	645 028,90	668 130,00	205 771,10
2006	641 285,00	449 581,00	610 071,10	730 238,40	728 366,70	226 224,60
2007	708 072,50	479 791,10	732 720,70	808 380,90	863 197,30	247 972,10
2008	727 413,10	519 631,60	869 988,60	830 341,50	1 003 199,40	280 131,50
2009	931 349,10	570 673,20	1 000 054,90	865 214,50	1 160 160,00	323 684,60
2010	1 015 258,80	617 404,90	1 194 113,50	933 707,60	1 283 227,70	369 400,00
2011	1 183 216,10	664 194,50	1 262 566,70	1 074 147,70	1 446 331,40	412 721,50
2012	1 421 693,30	729 514,80	1 411 159,60	1 194 841,70	1 649 969,80	460 340,00
2013	1 640 006,10	771 787,40	1 569 313,50	1 463 055,20	1 870 581,00	516 178,50
2014	1 772 202,40	837 716,80	1 730 198,10	1 550 496,50	2 067 543,00	568 322,80
2015	1 772 202,40	837 716,80	1 730 198,10	1 550 496,50	2 067 543,00	568 322,80
2016	2 140 304,70	979 303,00	1 993 653,10	1 800 357,00	2 341 306,00	699 632,30
2017	2 219 064,40	1 040 780,30	2 117 392,90	1 973 037,90	2 412 764,10	777 700,50
2018	2 421 567,80	1 110 883,90	2 254 104,90	2 096 804,60	2 493 015,70	829 216,70
2019	2 529 053,90	1 162 446,30	2 400 389,60	2 187 942,90	2 446 379,50	893 209,40
2020	2 598 511,90	1 153 521,00	2 285 088,50	2 044 064,70	1 987 214,20	791 666,20
2021	2 516 377,87	1 142 283,73	2 313 194,33	2 109 604,07	2 308 869,80	838 030,77
المتوسط	1 322 295,39	689 664,80	1 264 627,87	1 167 340,37	1 426 309,89	444 899,48

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات الإقتصاديةخارج قطاع المحروقات في الجزائر قد عرفت خلال الفترة 2000 – 2021 نموًا ملحوظًا. حيث نجد أن قطاع التجارة كان الرائد خلال هذه الفترة، حيث بلغت قيمته 436,292.10 عام 2000 وارتفعت بشكل مستمر لتصل إلى 2,308,869.80 عام 2021. يليه قطاع الفلاحة الذي شهد نموًا كبيرًا من 346,171.40 عام 2000 إلى 2,516,377.87 عام 2021. ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية، محققًا نموًا من 292,046.30 عام 2000 إلى 2,313,194.33 عام 2021. سجّل قطاع النقل والاتصالات أيضًا نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت قيمته من 275,929.70 عام 2000 إلى 2,109,604.07 عام 2021. شهد قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات نموًا تدريجيًا، حيث ارتفعت قيمته من 290,749.60 عام 2000 إلى 1,142,283.73 عام 2021. أخيرًا، قطاع الخدمات، رغم نموه من 130,448.60 عام 2000 إلى 838,030.77 عام 2021، يبقى الأقل قيمة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1- تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (20): تطور القطاع الفلاحي

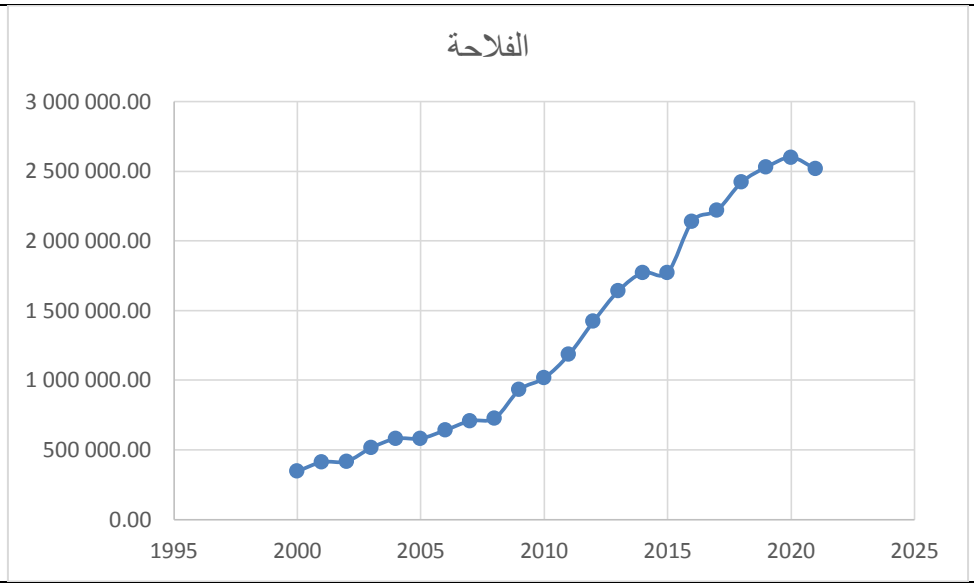

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

شهد قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021 تطورًا كبيرًا، مما يعكس مجموعة من التغيرات الإقتصادية والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز هذا القطاع الحيوي. في بداية الفترة، كانت قيمة قطاع الفلاحة عام 2000 حوالي 346,171.40 مليون دينار جزائري. مع مرور الوقت، ارتفعت هذه القيمة بشكل ملحوظ لتصل إلى 2,516,377.87 مليون دينار جزائري عام 2021. وتعتبر هذه الزيادة نتيجة لمجموعة من العوامل. أولاً، شهدت الجزائر تحسنًا في البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك تطوير نظم الري وتحسين الطرق والمرافق اللوجستية. ثانيًا، تم تقديم دعم حكومي قوي للمزارعين من خلال تقديم القروض المدعومة والمساعدات المالية لتحسين الإنتاجية. ثالثًا، عملت الحكومة على تنويع الإقتصاد بعيدًا عن الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات، مما دفعها إلى تعزيز القطاعات الأخرى بما في ذلك الفلاحة.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت الفلاحة الجزائرية بالإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي شملت تحرير الأسواق وتحسين السياسات التجارية، مما سهل تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية. كما ساهمت التقنيات الحديثة في الزراعة وتبني ممارسات زراعية مستدامة في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.

2- تطور القطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور الصناعة خارج قطاع المحروقاتفي الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (21): تطور القطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات

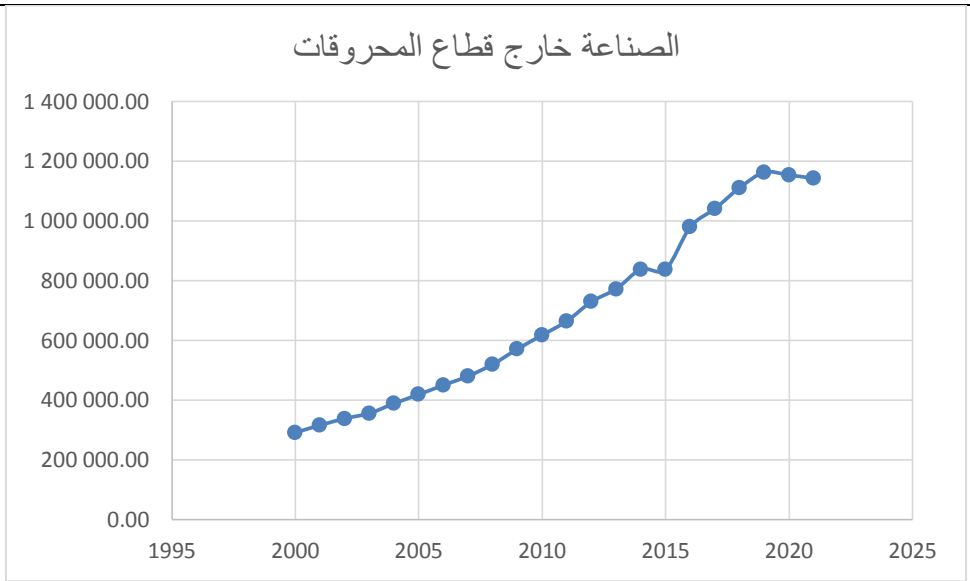

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

بدأ القطاع خلال سنة 2000 بمبلغ 290.749,60 مليون دينار جزائري،ومع مرور السنوات، شهدت الجزائر نمواً ملحوظاً في هذا القطاع، حيث وصل سنة 2005 إلى 418.294,90 مليون دينار جزائري، مما يعكس زيادة ملحوظة في النشاط الإقتصادي والتوسع الصناعي خارج قطاع المحروقات. استمرهذا التقدم على مدى العقد الأول من القرن 21، حيث وصلت القيمة سنة 2010 إلى 617.404,90 مليون دينار جزائري، مشيرةً إلى استمرارية النمو والاهتمام المتزايد بتطوير القطاع الصناعي.

في السنوات التالية، ومع التركيز على تنويع الإقتصاد، حقق القطاع نمواً ملحوظاً ليصل سنة 2015 إلى 837.716,80 مليون دينار جزائري. ومع ذلك، شهدت السنوات القليلة التالية تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، مما أثر على الإقتصاد الجزائري بشكل عام. في هذا السياق، لم يشهد قطاع الصناعة خارج المحروقات نمواً كبيراً، حيث بلغ سنة 2021 مبلغ 1.142.283,73 مليون دينار جزائري.

وشهدت الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 نمواً ملحوظاً، حيث تجاوزت القيم حاجز المليار دينار جزائري، مما يعكس جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الإقتصاد الوطني وتقليل الإعتماد على

قطاع المحروقات. إلاّ أن جائحة كوفيد-19 سنة 2020 تسببت في انكماش اقتصادي عالمي، ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التداعيات، مما انعكس على أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات الذي شهد تراجعاً طفيفاً في القيم المسجلة لعامي 2020 و2021.

3- تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور الخدمات والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (22): تطور الخدمات والأشغال العمومية

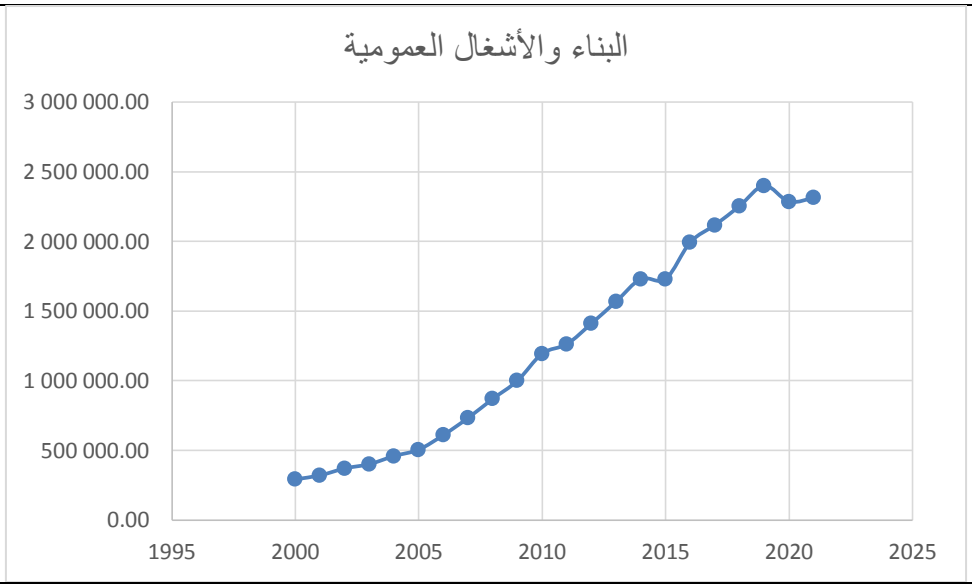

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

يعرض الجدول تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2021. في بداية الفترة، كانت قيمة هذا القطاع 292.046,30 مليون دينار جزائري عام 2000. ومع مرور الوقت، شهد القطاع نمواً مستمراً، حيث ارتفعت قيمته إلى 505.423,90 مليون دينار جزائري عام 2005. يعكس هذا النمو زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تبنتها الحكومة الجزائرية.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تواصلت الزيادة في هذا القطاع بشكل كبير. بحلول عام 2010، وصلت قيمته إلى 1.194.113,50 مليون دينار جزائري، وهو ما يظهر التوسع الهائل في مشاريع البناء والأشغال العمومية، مثل الطرق والجسور والمباني الحكومية. كان هذا النمو مدعوماً بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات الحكومية وبالتالي القدرة على الإنفاق على البنية التحتية.

شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 استمرار النمو في القطاع، حيث وصلت قيمته إلى 1.730.198,10 مليون دينار جزائري عام 2015. على الرغم من أن هذه الفترة شهدت بعض التحديات الإقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، إلا أن الحكومة الجزائرية استمرت في الاستثمار في البنية التحتية كجزء من جهودها لتنويع الإقتصاد بعيداً عن الإعتماد على قطاع المحروقات.

واصل قطاع البناء والأشغال العمومية نموه من سنة 2016 إلى 2019 بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت قيمته حاجز الملياري دينار جزائري، ليصل إلى 2.400.389,60 مليون دينار جزائري عام 2019. يعكس هذا النمو استمرارية الاستثمارات الحكومية في المشاريع الكبرى، على الرغم من التحديات المالية التي واجهتها البلاد نتيجة لانخفاض إيرادات النفط.

تسببت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 في تراجع النشاط الإقتصادي بشكل عام، وتأثر قطاع البناء والأشغال العمومية سلباً، حيث انخفضت قيمته إلى 2.285.088,50 مليون دينار جزائري. يعكس هذا الانخفاض توقف العديد من المشاريع وتأجيلها بسبب القيود الصحية والتباطؤ الإقتصادي. في عام 2021، شهد القطاع بعض التعافي الطفيف لتصل قيمته إلى 2.313.194,33 مليون دينار جزائري، لكن التعافي الكامل ما زال يحتاج إلى مزيد من الوقت والاستقرار الإقتصادي.

4- تطور القطاع النقل والاتصالات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع النقل والاتصالات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (23): تطور القطاع النقل والاتصالات

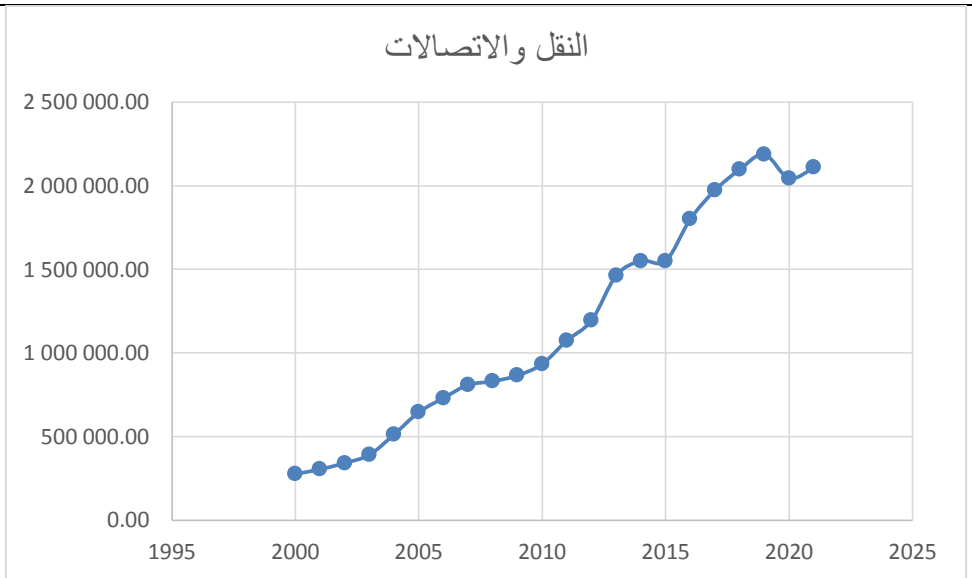

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

يعرض الجدول تطور قطاع النقل والاتصالات في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2021، وهو أحد القطاعات الحيوية التي تعكس التطور التكنولوجي وتحسن البنية التحتية للبلاد. في عام 2000، كانت قيمة هذا القطاع 275.929,70 مليون دينار جزائري، ومنذ ذلك الحين شهد نمواً مستمراً. في عام 2005، بلغت قيمته 645.028,90 مليون دينار جزائري، مما يعكس الاستثمارات الكبيرة في تحسين وتوسيع شبكات النقل والاتصالات، بما في ذلك تطوير شبكات الطرق، وتوسيع خدمات الاتصالات، وتحسين البنية التحتية للنقل الجوي والبحري.

خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، استمرت هذه الاستثمارات في الدفع نحو نمو القطاع، حيث وصلت قيمته إلى 933.707,60 مليون دينار جزائري عام 2010. يعكس هذا النمو زيادة في عدد مستخدمي الهواتف المحمولة وتوسيع خدمات الإنترنت، بالإضافة إلى التحسينات في شبكات النقل العام.

وازداد هذا النموفي هذا القطاع، حيث وصلت قيمته إلى 1.550.496,50 مليون دينار جزائري عام 2015. ممايعكس زيادة في الاستثمارات الحكومية لتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات مثل إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة، وتوسيع خدمات النقل العام، وتحسين جودة الاتصالات وخدمات الإنترنت.

شهد القطاع نمواً مستمراً خلال الفترة 2016–2019، ليصل إلى 2.187.942,90 مليون دينار جزائري عام 2019. يعكس هذا النمو الاستمرارية في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الرقمية، بما في ذلك إطلاق تقنيات جديدة مثل خدمات الجيل الرابع (G4).

ومع ذلك، ففي عام 2020، تأثر القطاع بشكل ملحوظ نتيجة لجائحة كوفيد–19، حيث انخفضت قيمته إلى 2.044.064,70 مليون دينار جزائري. أثرت الجائحة على الحركة الإقتصادية بشكل عام وأدت إلى تباطؤ في مشاريع البنية التحتية وتأجيلها، بالإضافة إلى تراجع في استخدام خدمات النقل بسبب القيود الصحية.

في عام 2021، شهد القطاع بعض التعافي الطفيف، حيث بلغت قيمته 2.109.604,07 مليون دينار جزائري. يعكس هذا التحسن بعض التعافي في النشاط الإقتصادي وعودة الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية للنقل والاتصالات، ولكن القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة للتعافي الكامل من آثار الجائحة.

5- تطور القطاع التجاري في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

شكل رقم (24): تطور القطاع التجاري

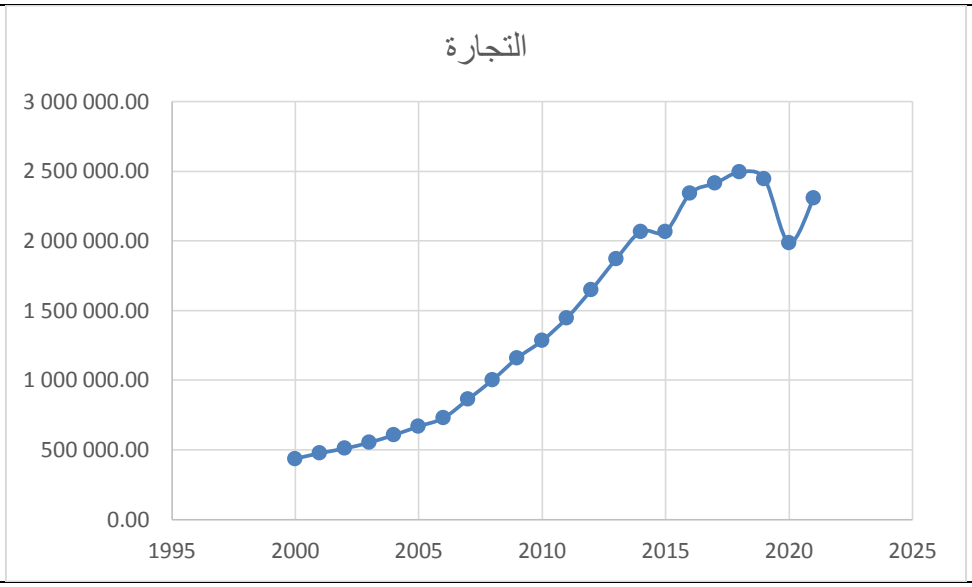

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2021، شهدت تجارة الجزائر تقلبات كبيرة. بدأت القيمة السنوية للتجارة عام 2000 بحوالي 436 مليار دينار جزائري وارتفعت بشكل متواصل حتى عام 2008، حيث وصلت إلى أكثر من 1 تريليون دينار جزائري. كان هذا الارتفاع جزئياً نتيجة للنمو الإقتصادي العام وزيادة التجارة الخارجية.

مع بداية العقد الجديد، تأثرت الجزائر بالتحديات الإقتصادية العالمية، مما أدى إلى تقليص حجم التجارة في عام 2009، على الرغم من استعادة بعض الزخم في السنوات التالية. ففي عام 2014، وصلت قيمة التجارة إلى أكثر من 2 تريليون دينار جزائري، لكنها تراجعت مرة أخرى عام 2020 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 والتقلبات الإقتصادية العالمية.

على الرغم من التقلبات، يُعزى جزء كبير من تحسن التجارة في الفترة الأخيرة إلى تحسن أسعار النفط والغاز، التي تعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات في الإقتصاد الجزائري. تبقى التحديات الهيكلية مثل التنوع الإقتصادي والإعتماد المتبادل على النفط والغاز مسألة رئيسية تواجه الجزائر في مجال تحقيق الاستقرار الإقتصادي على المدى الطويل.

6- تطور القطاع الخدمات في الجزائر

يوضح المنحنى الموالي تطور القطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

شكل رقم (25): تطور القطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

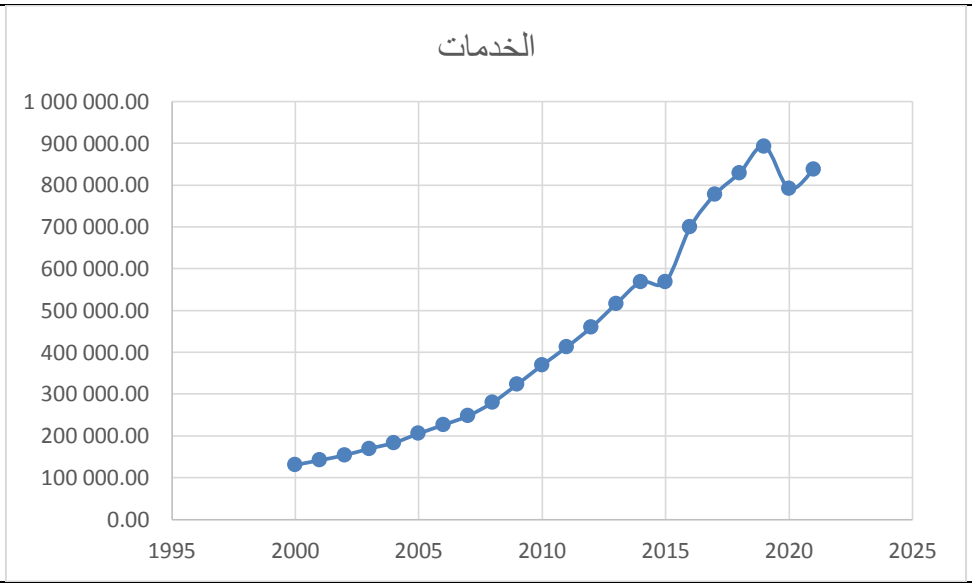

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم 12

على مدى الفترة الفترة الممتدة بداية من سنة 2000 إلى سنة 2021، شهد القطاع الخدمات في الجزائر تطورًا ملحوظًا في قيمته، حيث بدأت القيمة عام 2000 بحوالي 130.45 مليون دولاروارتفعت إلى 838.03 مليون دولار عام 2021. يعكس هذا النمو المستمر التحسن التدريجي في البنية الإقتصادية للبلاد وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة خلال هذه الفترة.

تأثر قطاع الخدمات في الجزائر بالأحداث الإقتصادية العالمية والمحلية، حيث شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة ما بين عام 2008 وعام 2013، تليها فترة استقرار وتذبذب في السنوات التالية. تأثرت الجزائر بالأزمات الإقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي أثرت سلبًا فيالنمو الإقتصادي عمومًا، لكن القطاع الخدمات استطاع التعافي والنمو مجددًا في السنوات التالية.

على الرغم من التحديات، يظل القطاع الخدمات في الجزائر جزءًا أساسيًا من اقتصاد البلاد، حيث يسهم بشكل كبير في تنويع الإقتصاد وتعزيز النمو المستدام، مما يبرز أهمية الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتعزيز قدرات الخدمات المقدمة لدعم التنمية الإقتصادية المستقبلية.

المبحث الخامس : تحليل المتغيرات الضابطة للنموذج

تم تعريف متغير البحث العلمي بأنه كل شيء يقبل القياس و التغيير يعرف باسم المتغير وذلك بحسب التعريف الاحصائي للمتغير ؛ ويلعب ضبط المتغيرات بشكل صحيح دور كبير في الوصول الى نتائج و عليه تم تحليل المتغيرات الضابطة للنموذج

المطلب الأول : تحليل المتغيرات الضابطة النقدية

1- تطور معدل التضخم في الجزائر

يوضح الشكل الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الشكل رقم (26): تطور معدل التضخم في الجزائر

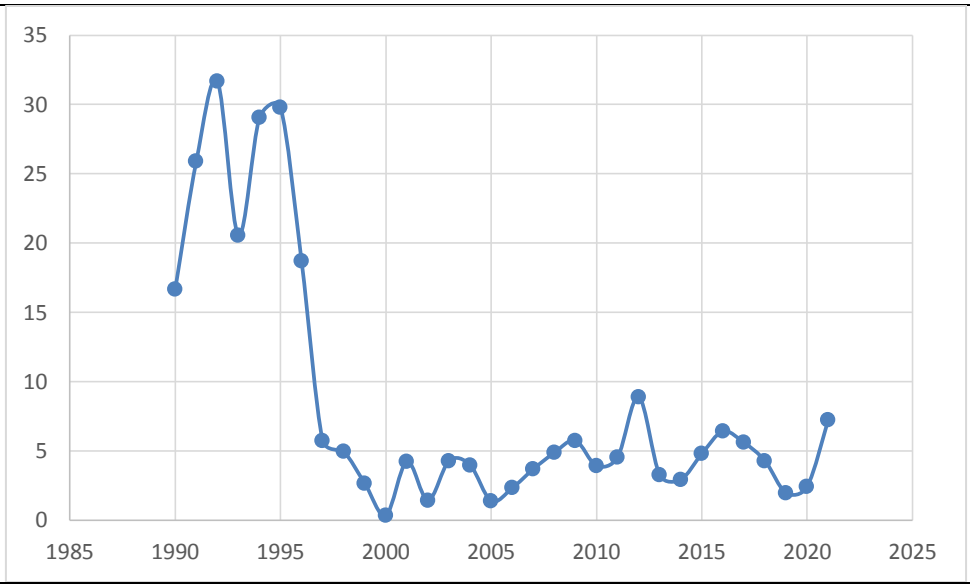

المصدر: بيانات البنك الدولي

تغيرت معدلات التضخم في الجزائر بشكل ملحوظ عبر السنوات الماضية. حتى عام 1996، كانت التضخمات مرتفعة، حيث بلغت ذروتها عام 1992 عندما وصلت إلى حوالي 31.67%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة للتحرير الإقتصادي ورفع الدعم الحكومي عن الأسعار، خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. بداية من عام 1997، بدأت معدلات التضخم في الانخفاض تدريجياً، وتراجعت إلى مستوى قريب من الصفر عام 2000، مما يعكس نجاح السياسات النقدية في تلك الفترة.

خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2018، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات التضخم، حيث تجاوزت نسبة 5%عام 2009 بفعل ارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً. أعلى معدل تضخم سجلته الجزائر في هذه الفترة كان عام 2012 بنسبة 8.89%، نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والسلع المصنعة. تراجعت بعد ذلك معدلات التضخم سنتي 2013 و2014 بسبب هبوط أسعار النفط والسلع الأساسية.

منذ عام 2015، شهدت الجزائر ارتفاعات متتالية في معدلات التضخم، ووصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2016 بنسبة 6.4%، بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع المستوردة. وفي عام 2018، شهدت الجزائر تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم إلى 4.27% بفضل تحسين كفاءة الإمدادات الغذائية وقنوات التوزيع المحلية واستمرار الدعم للسلع الاستهلاكية ذات الطلب الواسع.

شهدت الجزائر عام 2021، ارتفاعاً في معدلات التضخم بسبب تداعيات جائحة كورونا، التي أدت إلى زيادة في أسعار المواد الأولية والطاقة عالمياً.

2-تطور الاتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2021

يوضح الشكل الموالي تطور الاتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاصكمؤشر للتطور المالي خلال الفترة 1990-2021:

الشكل رقم (27): تطور الاتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2021

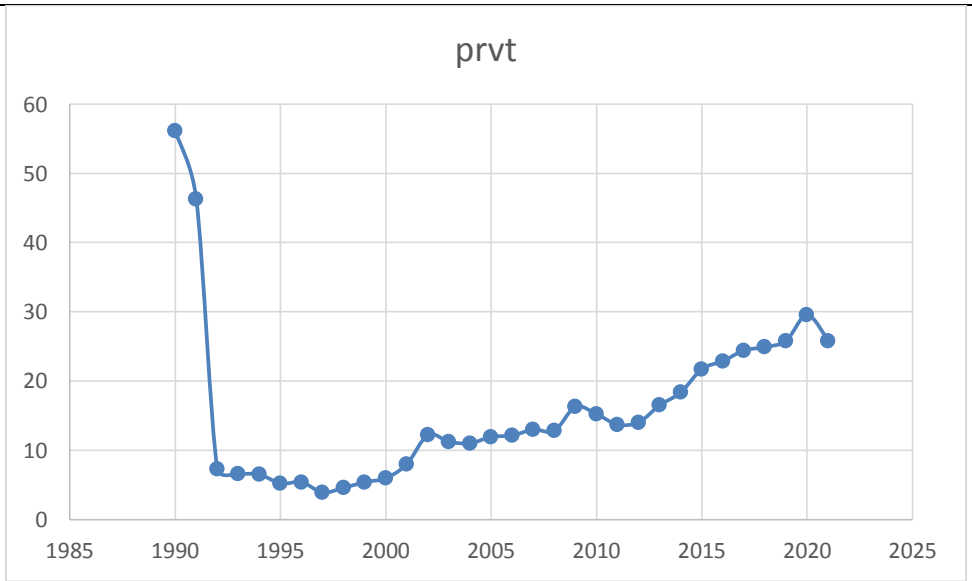

المصدر البنك الدولي

يظهر تحليل متغير الإقراض المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر للتطور المالي في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلالالفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021. في أوائل التسعينيات، كانت نسبة الإقراض المحلي للقطاع الخاص تتراوح حوالي 56.14٪ من الناتج المحلي، مما يعكس مستوى من النشاط الإقتصادي والتمويل الداخلي.

خلال السنوات التالية، شهدت الجزائر تقلبات في هذا المؤشر، حيث تراوحت نسبة الإقراض بين الانخفاض والارتفاع بناءً على الظروف الإقتصادية والنقدية الداخلية والخارجية. زشهد منتصف التسعينيات انخفاضًا حادًا في هذه النسبة، وهو ما يمكن أن يرتبط بالأزمات الإقتصادية التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت.

مع دخول الألفية الجديدة، شهدت نسبة الإقراض المحلي تحسنًا تدريجيًا، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف الألفية الأولى. يعكس هذا النمو في الإقراض جهود الحكومة في دعم النشاط الإقتصادي والقطاع الخاص من خلال توفير التمويل المحلي.

خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد عام 2010، شهدت نسبة الإقراض المحلي تزايدًا مستمرًا، مع تحقيقها أعلى مستوياتها عام 2020 عندما بلغت حوالي 29.55٪ من الناتج المحلي. هذا يعكس الاستجابة للتحديات الإقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، حيث تبنت الحكومة سياسات لدعم القطاع الخاص من خلال تعزيز الإقراض المحلي. وفي عام 2021، شهدت نسبة الإقراض المحلي انخفاضًا طفيفًا إلى حوالي 25.81٪، مما يعكس التحديات الإقتصادية الحالية التي تواجهها البلاد وتأثيراتها على النظام المالي والقروض المحلية.

3-تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-2021

يبين الشكل الموالي تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-2021:

الشكل رقم (28): **تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-2021**

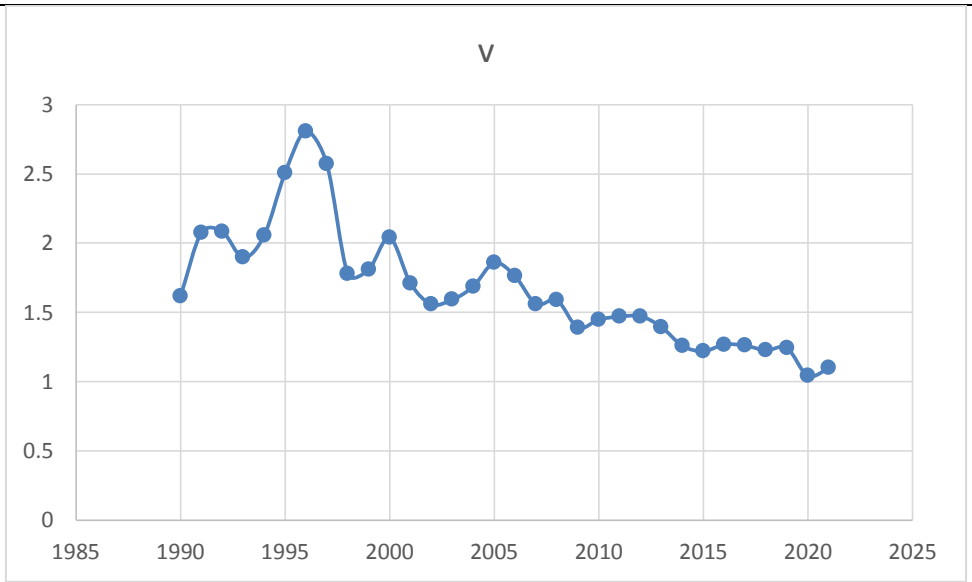

المصدر: بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

يعكس تطور سرعة دوران النقود (V) في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2021 التغيرات في تداول النقد وسرعة الأموال في الإقتصاد. في بداية التسعينيات، كانت سرعة دوران النقود تتراوح حوالي 1.62، مما يعكس نسبة متوسطة لتحرك النقد في الإقتصاد.

مع تقدم العقود، شهدت سرعة دوران النقود تذبذبات وتقلبات، حيث ارتفعتإلى أوجها منتصف التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، مدفوعة بالتحسنات الإقتصادية وزيادة التدفقات النقدية. ومع تراجع أسعار النفط والتحديات الإقتصادية في بعض الفترات، شهدت سرعة الدوران تراجعًا في الأوقات الأخيرة، مع استمرار في استقرارها على المدى الطويل.

في عام 2021، بلغت سرعة الدوران حوالي 1.10، مع تأثرها بالتحديات الإقتصادية الحالية والتغيرات في سياسات النقد والتدفقات المالية.

المطلب الثاني : تحليل المتغيرات الضابطة الاخرى

1-تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر

يوضح الشكل الموالي تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الشكل رقم (29): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

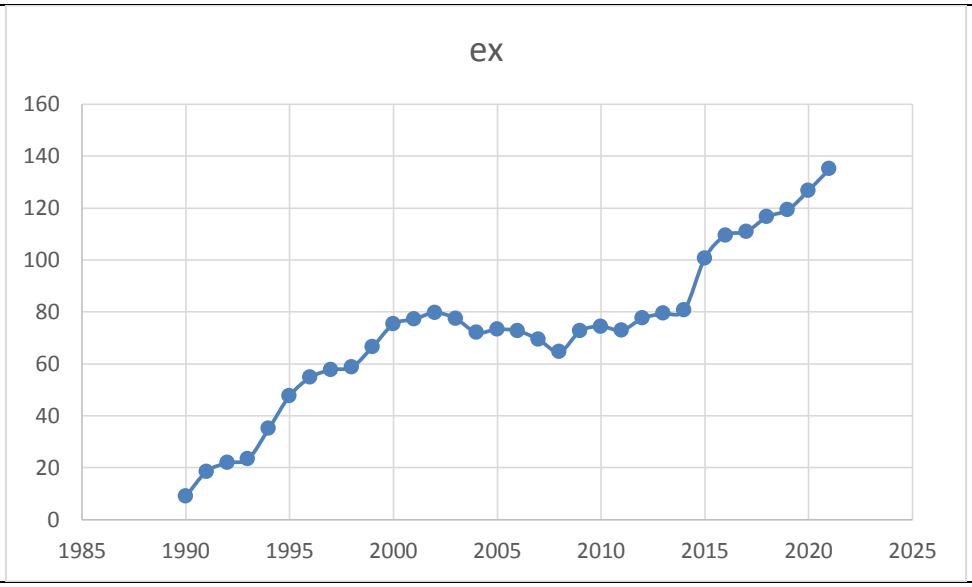

المصدر: بيانات البنك الدولي

تهدف تعديلات نظام الصرف في الجزائر منذ عام 1986 إلى إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري لمواكبة تطورات التجارة الخارجية. ففي نهاية عام 1987، كان سعر الدولار الأمريكي يبلغ حوالي 4.936 دج، وارتفع إلى 17.7653 دج نهاية عام 1991 بفعل سياسة الانزلاق التدريجي. وفي عام 1992، خفضت السلطات النقدية الدينار بنسبة 22% أمام الدولار الأمريكي بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتلتها تخفيضات إضافية بنسبة 40.17% عام 1994 حيث وصل إلى 36 دج/1$.

منذ عام 1995 وحتى 1998، شهد سعر الصرف الفعلي للدينار ارتفاعًا بنسبة تزيد عن 20% بفضل نظام جلسات التثبيت. ففي عام 2003، قام البنك المركزي بخفض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5% لمكافحة السوق السوداء.

في الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2013، استقر سعر الدينار بين 72 و77 دج، أمّاأواخر عام 2014، فقد شهد الدينار انخفاضًا حادًا إلى 109.47 دج/1$ عام 2016 بفعل التعويم الجزئي لمواجهة الصدمات النفطية. وفي عام 2017، تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20%، واستمر الانخفاض حتى وصل إلى 123 دج/1$ عام 2020 بفعل سياسات التعويم والأزمات المالية العالمية واعتماد إيرادات المحروقات والتحديات الإقتصادية والسياسية الداخلية.

2-تطور الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021

يوضح الشكل الموالي الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021:

الشكل رقم (30): تطور الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقاتخلال الفترة 1990-2021

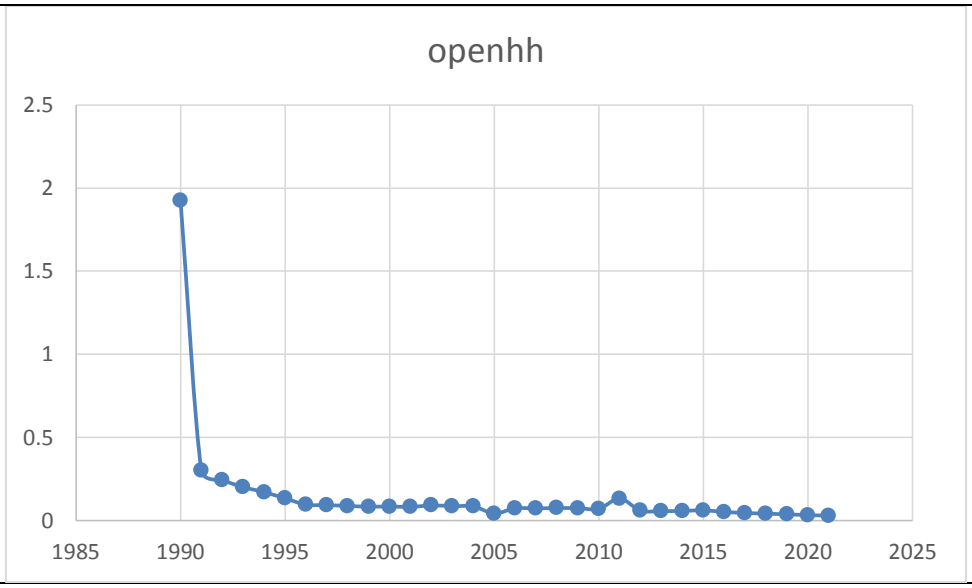

المصدر: بيانات بنك الدولي، بيانات بنك الجزائر

يعكس تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2021 التغيرات والتحديات التي مر بها الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة. تمثل هذه البيانات مؤشراً على أداء الإقتصاد خارج قطاع النفط والغاز، والذي يعد أحد القطاعات الرئيسية للإقتصاد الجزائري.

في بداية التسعينيات، كان النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات متواضعاً مع معدلات نمو منخفضة بلغت حوالي الـ 1.93%، مما يعكس التحديات الإقتصادية والمالية التي كانت تعاني منها الجزائر في ذلك الوقت بسبب تراجع أسعار النفط والأزمات الداخلية.

مع دخول الألفية الجديدة، شهد الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات نمواً تدريجياً، حيث بدأت الإقتصادية الوطنية تستفيد من تحسن الأسعار العالمية للنفط والإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة. في هذه الفترة، ارتفع معدل النمو إلى مستويات تتجاوز 7% في بعض السنوات، مما يعكس قدرة الإقتصاد على التعافي والنمو القوي.

لكن مع تقلبات أسعار النفط والتحديات الإقتصادية العالمية، شهد النمو خارج قطاع المحروقات تباطؤاً في العقد الأخير من الفترة المذكورة، مما يعكس تأثير الظروف العالمية والمحلية في الإقتصاد الجزائري. بالرغم من ذلك، استمرت الجهود الحكومية في دعم القطاعات الأخرى مثل البنية التحتية والخدمات الإجتماعية، مما ساهم في الحفاظ على نمو مستقر على المدى الطويل.

تأثر الناتج المحلي في السنوات الأخيرة بالتحديات الإقتصادية العالمية والأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تباطؤ مؤقت في النمو. ومع ذلك، بلغ النمو حوالي 2.77% عام 2021، مما يعكس استعادة بعض الديناميكية الإقتصادية بعد تدابير التعافي الإقتصادي.

خلاصة

بعد استعراض وتحليل سياسات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي في الجزائر، وكذلك تقييم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، يمكننا استخلاص استنتاجات عميقة تعكس واقع الاقتصاد الجزائري وديناميكياته.

يتجلى بوضوح الدور المحوري للإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية التوسعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز النمو، خاصة خلال فترات التقلبات الدورية والصدمات الخارجية التي واجهتها الجزائر. هذا الإنفاق يعمل كمحفز للطلب الكلي من خلال آلية المضاعف الكينزي، مما يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في سياق دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تم تحليل السياسات النقدية والمالية المتبعة وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي. هذا شمل دراسة معدلات التضخم، معدلات البطالة، ميزان المدفوعات، وهيكل الإنتاج المحلي. كما تم تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، ومعدل إعادة الخصم في إدارة السيولة وتوجيه الائتمان.

منهجية الدراسة اعتمدت على نماذج الاقتصاد القياسي المتقدمة لقياس العلاقات بين متغيرات الدراسة. تم استخدام تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي، العرض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. هذا النهج العلمي الدقيق يعزز من موثوقية النتائج ويوفر أساساً متيناً لصياغة توصيات السياسة الاقتصادية.

تحليل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سلط الضوء على جهود التنويع الاقتصادي وتحدياته. هذا المؤشر يعكس مدى نجاح سياسات التحول الهيكلي في الاقتصاد الجزائري وقدرته على بناء قطاعات إنتاجية مستدامة خارج نطاق الموارد الهيدروكربونية.

هذه الدراسة تقدم رؤية شاملة للواقع الاقتصادي الجزائري، مبرزة التفاعلات المعقدة بين السياسات النقدية والمالية والأداء الاقتصادي الكلي. كما تشير إلى أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية وتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الرابع:

النموذج القياسي لأثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

يعد كل من الإنفاق الحكومي والعرض النقدي من العوامل الأساسية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث يلعبان دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

ونظرًا لتعقيدات القياس والتحليل في دراسة تأثيرات متعددة ومتداخلة مثل الإنفاق الحكومي والعرض النقدي، يتم اتباع منهجية تحليلية متعددة المراحل في هذه الدراسة. أولاً، تحليل تأثير كل من هذه العوامل بشكل مستقل ومجتمع باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية (ACP). تُجرى أيضًا دراسة وصفية لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

ثم يتم قياس أثر هذه العوامل على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990–2021). تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لديناميكيات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وأثرهما على الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مما يُمكن من تصميم سياسات اقتصادية أكثر فعالية لمواجهة التحديات الراهنة وتعزيز مسار النمو المستدام في الجزائر.

المبحث الأول: قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

نحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة وأثر الإنفاق الحكوميعلى إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر على مدى الفترة الممتدة من 1990إلى2021 وصولا للحكم على مدى تحقق فرضية الدراسة المبنية على نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات

قبل التطرق إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، يتم أولا التطرق إلى الدراسة الوصفية وتحليل العلاقة بين إجمالي الناتج المحليخارج قطاع المحروقات والإنفاق الحكومي في الجزائرعلى مدى الفترة الممتدة من1990إلى2021، وذلك باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، بالاعتماد على برنامج XLstat16، بهدف أخذ نظرة أولية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

أولا: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

يتم معرفة مدى ملاءمة العينة موضوع الدراسة لتحليل المركبات الأساسية من خلال تطبيق إختبار الكفاية والفعالية (اختبار بارتليت(Bartlett)واختبار كايزر- ماير–أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser)

1- إختبار كايزر- ماير–أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser)

يبيّنالجدول الموالي إختبار كايزر- ماير–أوكلن(Oklin-Meyer-Kaiser):

الجدول رقم (14): اختبار كايزر- ماير–أوكلن

المتغيرات	قيمة الإختبار
lpibhhrc	0,670
ldp	0,759
lABFF	0,731
lopenhh	0,721
KMO	0,716

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أشارت نتائج الجدول أعلاهأنّقيمة مؤشر KMO = 0.716 (Oklin-Meyer-Kaiser)أكبر من 0.5 ما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي بالمركبات الأساسية.

2- إختبار بارتيليت:

يوضح الجدول الموالي إختبار Bartlett:

الجدول رقم (15): إختبار بارتليت(Bartlett)

اختبار بارتليت(Bartlett)	قيمة الإختبار
Khi² (Valeur observée)	151,925
Khi² (Valeur critique)	12,592
DDL	6
p-value	< 0,0001
Alpha	0,05

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أشارتالنتائج أن القيمة الاحتمالية لإختبار بارتليت(Bartlett)معنوية إحصائيا (prob = 0.000أقل من 0.05)، ومنه يتم رفض الفرضية الصفريةوقبول الفرضية البديلة ما يدل على وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 15، ومنه يمكنه تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسيةACP.

ثانيا: التحليل الوصفي للانفاق الحكومي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول الموالي تحليل البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام التحليل الوصفي كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياريلكل من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**.

الجدول رقم (16): تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
lpibhhrc	5,535	7,140	6,535	0,460
ldp	5,135	6,889	6,325	0,507
lABFF	1,315	1,634	1,470	0,095
lopenhh	-1,557	0,285	-1,071	0,345

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

بينت نتائج الجدول مايلي:

1- المتوسطات:

أكبر متوسط حسابي هو متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ***lpibhhrc*** خلال فترة الدراسة 1990-2021، وقدرت قيمته بـ:6.535، أمّا المتغير الذي يعطي أصغر متوسط حسابي هو متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات lopenhhوتبلغ قيمته 1.071.

2- الانحرافات المعيارية:

المتغير الرسأمال الثابتlABFFاهو المسؤول عن تمركز متغيرات الدراسة لأن انحرافهالمعياري هو الأصغر (0.095)، أمّا المتغير المسؤول عن تشتت متغيرات الدراسة فهو متغير الإنفاق الحكومي ldpلأنانحرافهالمعياري هو الأكبر (0.507).

ثالثا: مصفوفة الإرتباط

لاختبار العلاقة بين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات*lpibhhrc*،الرأسمال الثابت LABFF، الإنفاق الحكومي LBPوالانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات LOPONHH.يتم الإعتماد على إختبار برسونPearson Corrélationلأنّوحدات قياس المتغيرات مختلفة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

Variables	lpibhhrc	ldp	lABFF	Lopenhh
lpibhhrc	**1**			
ldp	**0,969**	**1**		
lABFF	**0,659**	**0,687**	**1**	
lopenhh	**-0,879**	**-0,830**	**-0,386**	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

من أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع أظهرت نتائج مصفوفةالإرتباط أن متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$مرتبط ارتباطاقويا وموجبا مع كل متغير الإنفاق الحكومي ldp، وتبلغ قيم الإرتباط R (0.969)، أي أنّالإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات. أمّا مع متغير التطور المالي lprvt فهومرتبط ارتباطامتوسطاوموجباوتبلغ قيمة الإرتباط R(0.659)، وتدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما يرتبط متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$ مع متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات ***Lopenhh*** ارتباطاضعيفا وسالباوتبلغ قيمة الإرتباط R(0.879)لتدُلّعلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

رابعا: نتائج تحليل طريقة المركبات الأساسيةACP

يتم في هذا العنصر عرض القيم الذاتية ونسبة الجمود، التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى عرض متغيرات الدراسة والأفراد (السنوات).

1- القيم الذاتية ونسبة الجمود

وفيما يلي جدولا يعرض القيم الذاتية ونسب الكثافة:

الجدول رقم (18): يمثل القيم الذاتية ونسب الكثافة

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3,240	0,635	0,099	0,025
Variabilité (%)	81,007	15,878	2,487	0,629
% cumulé	81,007	96,884	99,371	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

يبين الجدول أعلاه أن هناك محورين يحتويان على 96.884%من الكثافة الكلية، أي وجود مركبتين رئيستين، ولتوضيح عدد المحاور بشكل دقيق يجب النظر في التمثيل البياني للقيم الذاتية التالي:

الشكل رقم (31): التمثيل البياني للقيم الذاتية

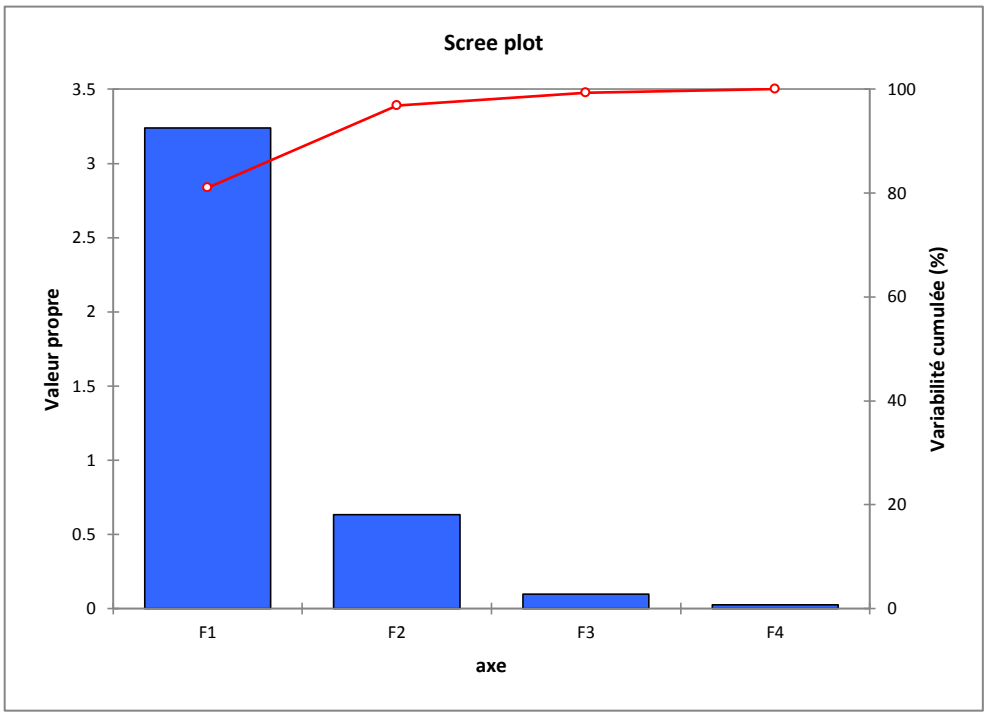

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

أشارت نتائج الجدول والتمثيل البياني إلى مايلي:

λ_1= 3.24التي تمثل 81.007% من الكثافة الكلية أو الجمود الكلي.

λ_2= 0.635 التي تمثل 15.878 % من الكثافة الكلية أو الجمود الكلي.

حيث يمثل المحور الأول أو المركبة الأساسية الأولى 81.007% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور العامليالثاني أو المركبة الأساسية الثانيةفيمثل 15.878% من قيمة هذا الأخير، ومنه نخلص إلى أن المحورين سابقي الذكر هما اللذان يقدمان التمثيل الأحسن للمحورين (F1 F2) بنسبة 96.884%وهي نسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط المتمثلة في المتغيرات والأفراد (السنوات) على المعلمالمتعامد والمتجانس بهدف تحديد إحداثيات المتغيرات وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرات والأفراد.

2- ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية حسب المحاور المأخوذة:

يمثل الجدول الموالي إحداثيات متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**حسب المحاور المأخوذة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)

المتغيرات	**F1**	**F2**
Lpibhhrc	0,985	-0,088
Ldp	0,978	-0,023
lABFF	0,740	0,662
Lopenhh	-0,876	0,434

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

باستخدام إحداثيات المتغيرات المبينة في الجدول على المعلم المتعامد والمتجانس (F1F2) تم الحصول على دائرة الإرتباط، حيث تمكن هذه الدائرة من ترجمة مختلف الإرتباطات الموجودة بين مختلف المتغيرات الداخلة في الدراسة.

الشكل رقم (32): التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة

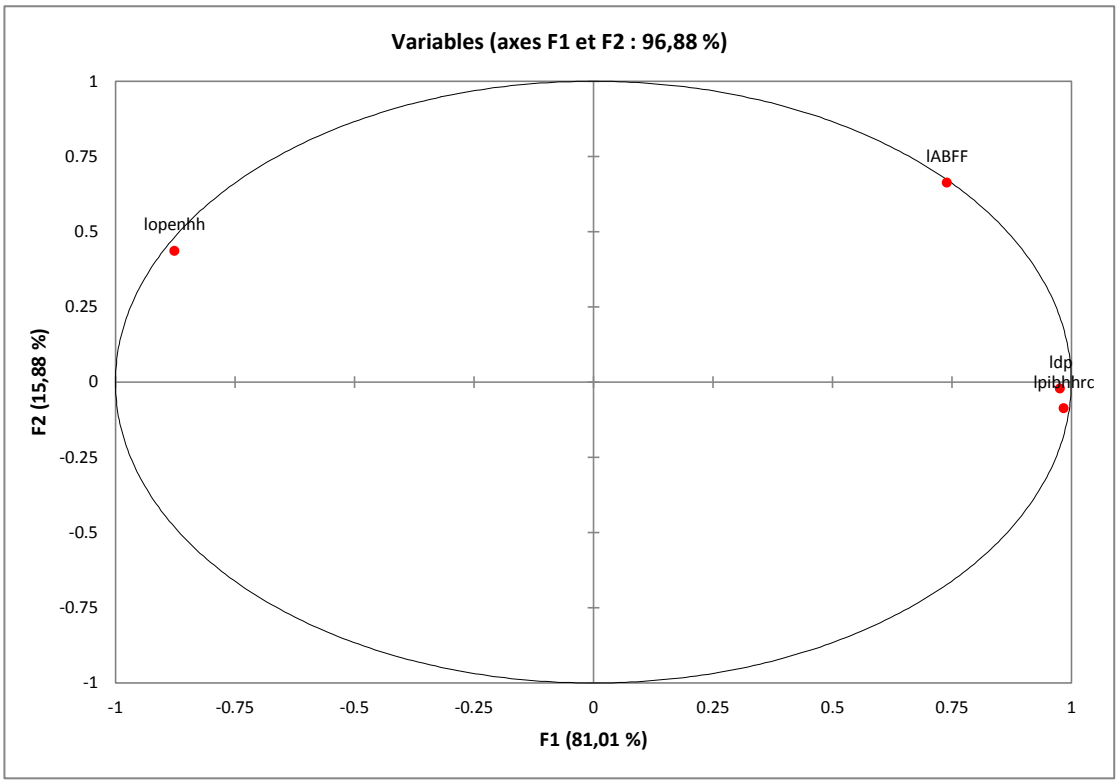

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أظهرت نتائج دائرةالإرتباطF2 F1مايلي:

- **جودة التمثيل:**

كل من المتغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$،الرأسمال الثابت LABFF، الإنفاق الحكومي LBP، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات LOPONHHقريبة من المحيط وبعيدة عن مركز الدائرة ما يدل على جودتهاوقابليتهاللتحليل والقياس؛

- **علاقة متغيرات الدراسة بالمحاور:**

بينت دائرة إرتباط المتغيرات ما يلي:

- أن الرأسمال الثابت LABFF، الإنفاق الحكومي LBP، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات LOPONHHلها إرتباطاقويا وموجبا مع المحور الأول أو المركبة الرئيسية الأولى؛
- لمتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات $lpibhhrc$ ارتباطا قويا وسالبا مع المحور أو المركبة الرئيسية الثانية.

- **العلاقة بين متغيرات الدراسة:**

لمتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc*** علاقة سلبية مع متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات LOPONHH وعلاقة طردية مع كل من متغير الرأسمال الثابت LABFF والإنفاق الحكومي LBP.

3- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة والأفراد (سنوات الدراسة)

يبن الشكل الموالي العلاقة بين متغيرات الدراسة والأفراد ومتمثلة في السنوات خلال الفترة 1990-2021 في الجزائر.

الشكل رقم (33): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد

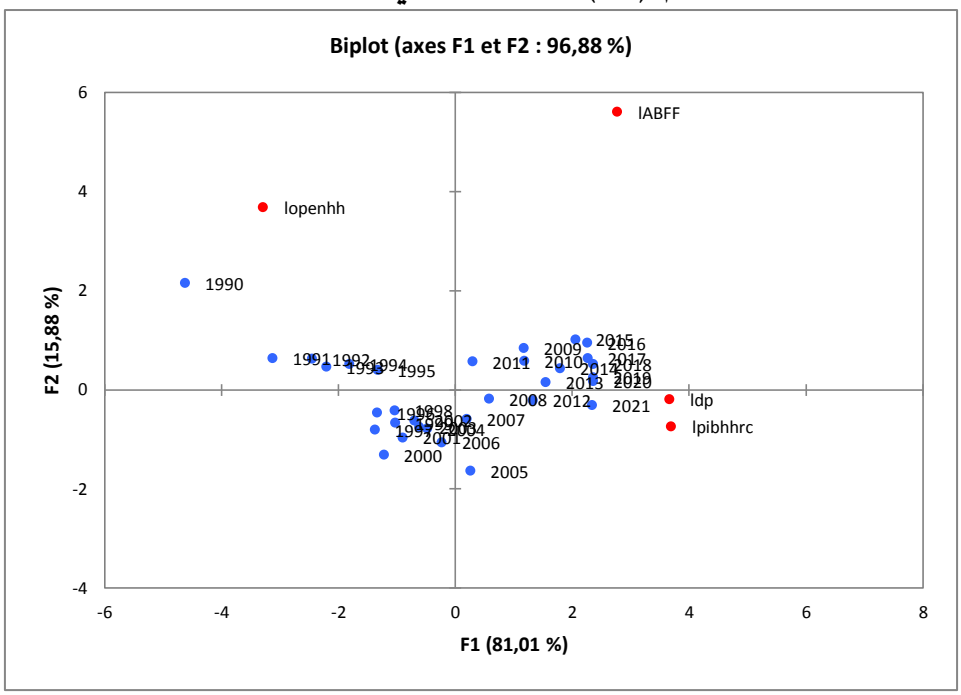

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

كما يبين الشكل أنّ هناك ثلاث مجموعات رئيسية من السنوات وفق تدرج متغيرات الدراسة ويمكن توضيح المجموعتين كما يلي:

- **المجموعة الأولى:**

تضم هذه المجموعة كل من الرأسمالالثابت، الإنفاق الحكومي، بالإضافة الى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

- **المجموعة الثانية:**

تضم المجموعة الثانية متغيرالانفتاح

المطلب الثاني:اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية باستخدام إختبار الاستقرارية وتعد أمرا ضروريا قبل عملية تقدير النماذج، ويتم الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الرسم البياني بإختبار ديكي فولرالمطورADFوإختبار فليبس بيرونPP.

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

يبين الشكل الموالي التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (34) : التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

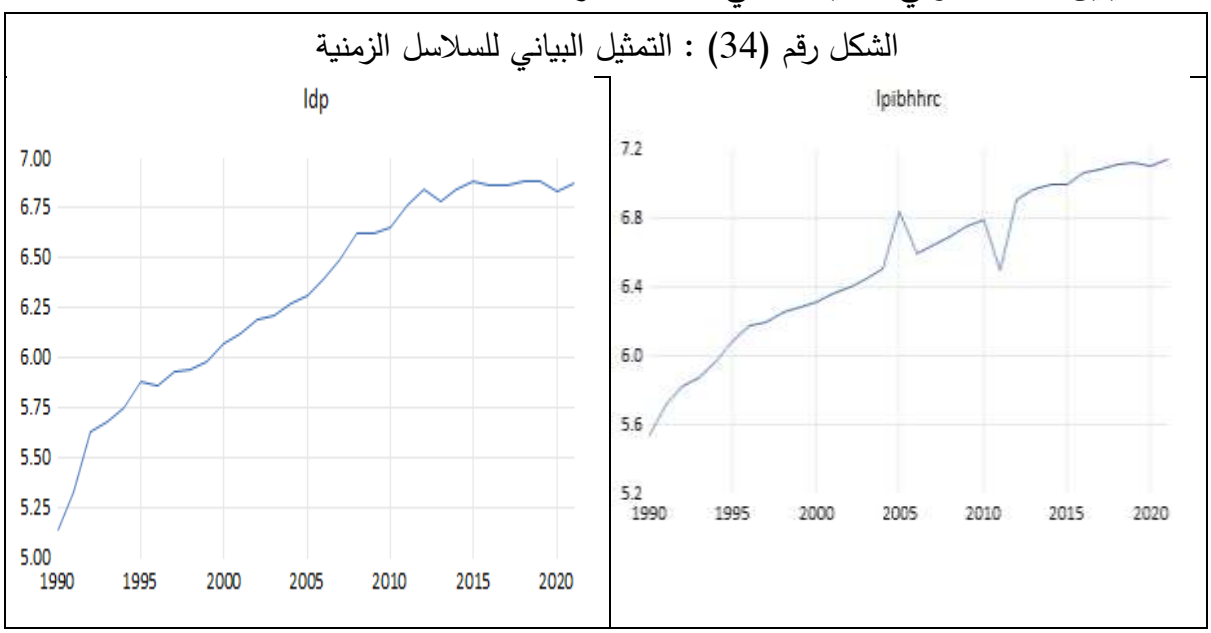

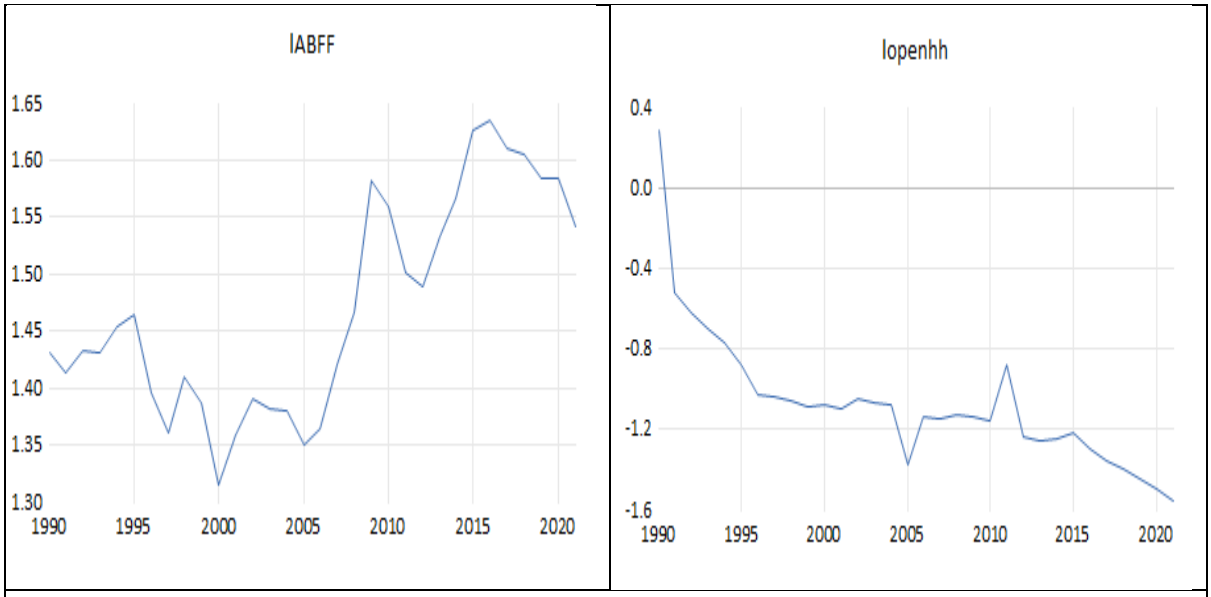

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

يبين الشكل أنّ كل المتغيرات موازية لمحور الفواصل ومتذبذبة خلال الفترة الزمنية 1990-2021، مما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، أيأنّ كل من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**غير مستقرة.

2- إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

ولتحديد درجة تكامل المتغيرات المدرجة في النموذج تم استخداماختبار ديكي فولرADFإختبار فليبس بيرونPPكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		LPIBHHRC	LOPENHH	LDP	LABFF
With Con...	t-Statistic	-2.5378	-5.4737	-3.9388	-1.1479
	Prob.	***0.1167***	***0.0001***	***0.0050***	***0.6837***
		n0	***	***	n0
With Con...	t-Statistic	-4.2326	-7.6991	-2.6247	-2.0472
	Prob.	***0.0113***	***0.0000***	***0.2727***	***0.5536***
		**	***	n0	n0
Without C...	t-Statistic	3.7653	0.5962	3.0829	0.4971
	Prob.	***0.9999***	***0.8398***	***0.9991***	***0.8171***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LPIBHH...	d(LOPEN...	d(LDP)	d(LABFF)
With Con...	t-Statistic	-10.4970	-11.0675	-4.2506	-4.2176
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0024***	***0.0026***
		***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-24.0253	-10.6693	-5.1020	-4.0657
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0014***	***0.0170***
		***	***	***	**
Without C...	t-Statistic	-6.7334	-9.6981	-3.2866	-4.2760
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0019***	***0.0001***
		***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level			
		LPIBHHRC	LOPENHH	LDP	LABFF
With Con...	t-Statistic	-1.8880	-2.3887	-4.1397	-1.1057
	Prob.	***0.3332***	***0.1532***	***0.0030***	***0.7008***
		n0	n0	***	n0
With Con...	t-Statistic	-4.2661	-7.6650	-2.6041	-2.3010
	Prob.	***0.0104***	***0.0000***	***0.2811***	***0.4207***
		**	***	n0	n0
Without C...	t-Statistic	2.8784	1.2993	3.9876	0.4106
	Prob.	***0.9984***	***0.9474***	***0.9999***	***0.7957***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LPIBHH...	d(LOPEN...	d(LDP)	d(LABFF)
With Con...	t-Statistic	-8.3155	-9.3765	-4.2938	-4.3647
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0021***	***0.0018***
		***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-8.5219	-9.0885	-5.0956	-4.2547
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0015***	***0.0110***
		***	***	***	**
Without C...	t-Statistic	-6.8239	-8.9217	-2.1404	-4.4049
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0334***	***0.0001***
		***	***	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
'MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

تشير نتائج إختبار ديكي فور ADFإختبار فليبس بيرونPP الموضحة في الجدول رقم () أن كل من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**غير مستقرة في المستوى (0)اومنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذهالمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1)أي عدم وجود جذر الوحدة، أي أنّالمتغيرات لم تستقر من درجة الثانية يمكن تطبيق منهجية ARDL.

المطلب الثالث: قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

لقياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية تم استخدام إحدى الطرق القياسية المناسبة وهو نموذج ARDL الديناميكي لدراسة المضاعف الديناميكي التراكمي وقياس كيفيه استجابة المتغير التابع (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات) عبر الزمن للتغير في وحدة واحدة في المتغيرات المستقلة والمتمثلة فيالناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH** وذلك بالإعتماد على برنامج Eviews13.

ولقياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 يتم صياغة النموذج على الشكل الموالي:

$$lpibhhrc = \int (\text{Labff}, \text{lbp}, \text{lopnhh})$$

حيث أنّ:

- $lpibhhrc$: اللوغاريتم الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات؛
- Labff: اللوغاريتم الرأسمال الثابت؛
- lbp: اللوغاريتم الإنفاق الحكومي؛
- lopnhh: اللوغاريتم الانفتاح التجاري.

ومما سبق، يمكن توضيح العلاقة بين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**) في نموذج ARDL وفق المعادلة التالية:

$$\Delta lpibhhrc_{\mathrm{t}} = \mathrm{c} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{p}} \beta_{1\mathrm{i}}\, \Delta lpibhhrc_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_1} \beta_{2\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{Labff}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_2} \beta_{3\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{lbp}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_3} \beta_{4\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{lopnhh}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \alpha_1 lpibhhrc_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{Labff}_{t-1} + \alpha_3 \mathrm{lbp}_{t-1} + \alpha_4 \mathrm{lopnhh}_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروقمنالدرجةالأولى؛
- K: عدد المتغيرات؛
- $p_6, p_5, p_4, p_3, p_2, p_1$: فترات إبطاء متغيرات الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**؛
- β: معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α: معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- ε_t: الحدالخطيالعشوائي.

<u>أولا: إختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL</u>

قبل إجراء إختبار التكامل المشترك يجب أولا تحديد فترة الإبطاء المثلى.

1- تحديد فترات التباطؤالزمني المثلى:

لتحديد فترة الإبطاء المثلى تم الإعتماد على المعايير التالية:

- معيار لوغاريتم المعقوليةLogL؛
- معيار المعلومات لـ: AKAIKE **(**AKAIKE Information Criterion**)** - AIC؛
- معيار المعلومات لـ: Schwarz **(**Schwarz Information Criterion**)** SC؛

- معيار المعلوماتHQIC:(Hannan& Quinn Information Criterion).

الشكل رقم (35): تحديد فترة الإبطاء المثلى

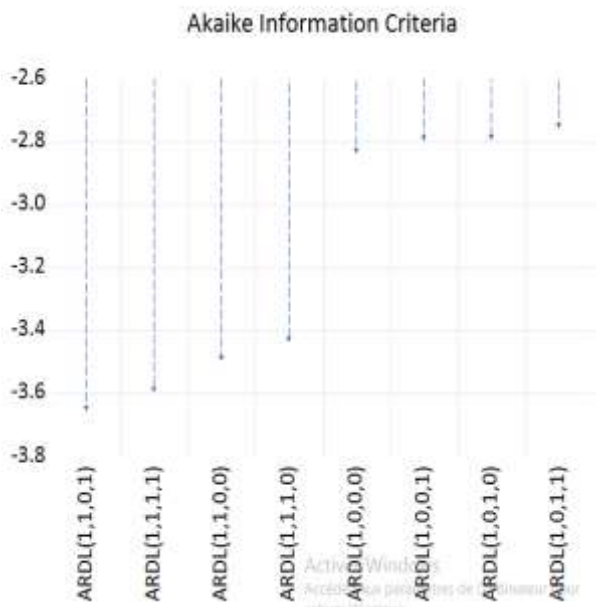

الجدول رقم (21): تحديد فترة الإبطاء المثلى

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LPIBHHRC
Date: 02/27/24 Time: 06:49
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
3	63.512798	-3.645987	-3.322183	-3.540435	ARDL(1,1,0,1)
1	63.554419	-3.584156	-3.214095	-3.463525	ARDL(1,1,1,1)
4	60.056184	-3.487496	-3.209950	-3.397023	ARDL(1,1,0,0)
2	60.081406	-3.424607	-3.100803	-3.319055	ARDL(1,1,1,0)
8	48.820421	-2.827124	-2.595836	-2.751730	ARDL(1,0,0,0)
7	49.199047	-2.787035	-2.509489	-2.696562	ARDL(1,0,0,1)
6	49.151060	-2.783939	-2.506393	-2.693466	ARDL(1,0,1,0)
5	49.574079	-2.746715	-2.422911	-2.641163	ARDL(1,0,1,1)

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

وبالإعتماد علىمعيار (Akaike) تم تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية، وتبلغ قيمه (−3.645987) ومنه النموذج (1,1,0,1) Ardl وهو النموذج الأمثل.

2- إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

لاختبار وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**) نستخدم إختبار الحدود ARDL Bounds Testوالذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ Pesaran، ترد نتائج هذا الإختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج إختبار الحدود (The Bound Test)

إحصائية الإختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات المستقلة
إحصائية فيشر	28.743268	5
القيم الحرجة للإختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	2.076	3.586
5%	3.272	4.306
1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

تشير نتائج الجدول أن القيمة المحسوبةلإختبار التكامل المشترك F-statistic=28.743268أكبر من الحد الأعلى للإختبار I(1) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ومتغيرات المستقلة.

3- تقدير نموذج ARDL:

يبين الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم(23): نتائج تقديرنموذجARDL

Dependent Variable: LPIBHHRC
Method: ARDL
Date: 02/27/24 Time: 06:51
Sample: 1991 2021
Included observations: 31
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LOPENHH LDP LABFF
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIBHHRC(-1)	0.247837	0.073270	3.382510	0.0025
LOPENHH	-0.909964	0.062579	-14.54115	0.0000
LOPENHH(-1)	0.301696	0.049983	6.035907	0.0000
LDP	0.420977	0.055159	7.632000	0.0000
LABFF	0.470074	0.181575	2.588862	0.0161
LABFF(-1)	-0.408502	0.166827	-2.448656	0.0220
C	1.485256	0.176446	8.417647	0.0000

R-squared	0.994544	Mean dependent var	6.566854
Adjusted R-squared	0.993180	S.D. dependent var	0.429209
S.E. of regression	0.035445	Akaike info criterion	-3.645987
Sum squared resid	0.030152	Schwarz criterion	-3.322183
Log likelihood	63.51280	Hannan-Quinn criter.	-3.540435
F-statistic	729.1567	Durbin-Watson stat	1.340038
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

أشارت نتائج الجدول أعلاه مايلي:

- **معامل التحديد:**

تقدر قيمة معامل التحديد بـ:R^2=0.994544 وهو مرتفع جدا، ما يدل على قوة تفسيرية هائلة للنموذج، مما يعني أنّ 99.45%من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع)تفسرها المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي

LBP، والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**)، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وأخطاء القياس؛

- **إختبار المعنوية الكلية:**

تبلغ قيمة فيشر المحسوبة F-statistic= 729.1567 وهي معنوية (P=0.000) عند مستوى معنوية 5%، ما يدُل على أنّ النموذج يتمتع بمعنوية كلية وهذا ما يبرر إمكانية الإعتماد عليهفي تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع (الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات).

4- الإختبارات جودة النموذج

يتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلالإجراء بعضالإختباراتالتشخصية التالية:

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey)**

الجدول رقم (24): نتائج إختبارات الإرتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.583561	Prob. F(2,22)	0.2278
Obs*R-squared	3.901153	Prob. Chi-Square(2)	0.1422

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

أظهرت نتائج إختبار الإرتباط الذاتي أن القيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة F-statistic = 0.2278 أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية انعداماالإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- **إختبار ثبات تباين الأخطاء أو البواقي(Breusch-Godfrey)**

الجدول رقم (25): نتائج إختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.548309	Prob. F(6,24)	0.7663
Obs*R-squared	3.737120	Prob. Chi-Square(6)	0.7122
Scaled explained SS	1.696791	Prob. Chi-Square(6)	0.9454

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج إختبار عدم ثبات التباين أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة F-statistic=0.7663أي أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

- **إختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)**

الجدول رقم (26):إختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)

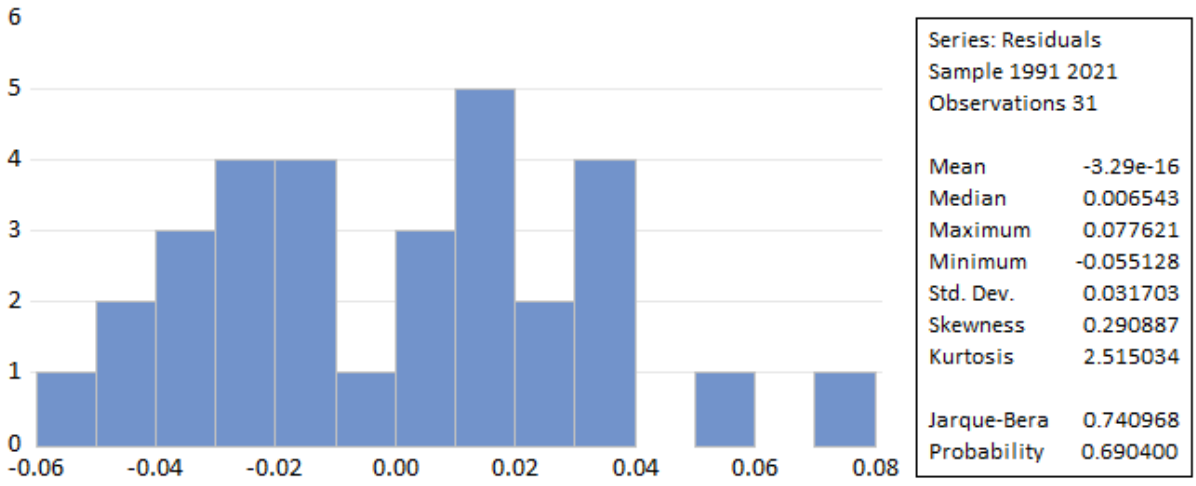

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة الإحتماليةلاختبار Jarque-Bera(Probability=0.6904)أكبرمن 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

- **إختبار Ramsey Reset**

الجدول رقم (27): إختبار Ramsey Reset

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LPIBHHRC LPIBHHRC(-1) LOPENHH LOPENHH(-1) LDP LABFF LABFF(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.090375	23	0.9288
F-statistic	0.008168	(1, 23)	0.9288
Likelihood ratio	0.011007	1	0.9164

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.07E-05	1	1.07E-05
Restricted SSR	0.030152	24	0.001256
Unrestricted SSR	0.030142	23	0.001311

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	63.51280
Unrestricted LogL	63.51830

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج الجدول أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

- **إختبار استقرار النموذج: (Stability Test):**

للتأكد من الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر ardlيتم إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودةCUSUMوإختبارالمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM of Squares كما هو موضح في النتائج التالية:

الشكل رقم (36):المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	الشكل رقم (37) :المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)
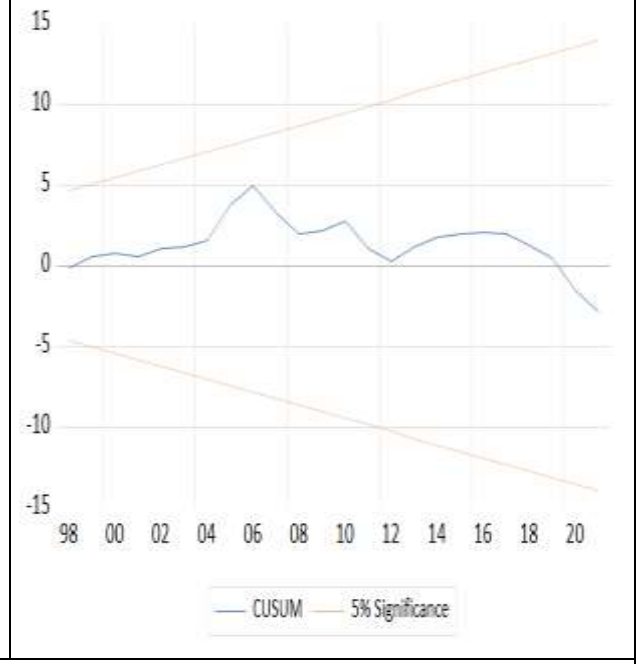	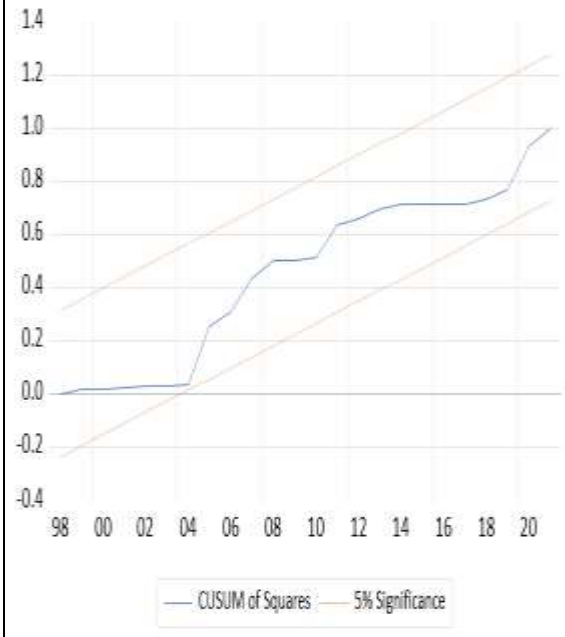
المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13	

يبين الشكل لكل من إختبار CUSUMوإختبار CUSUM of Squares أنّ المنحنى البياني يقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ومنه المعلمات مستقرة عبر الزمن، أي النموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDLلا يعاني من مشكلة التحول الهيكلي.

- **جودة النموذج**

لتأكد من جودة النموذج يتم مقارنة القيم الحقيقة مع القيم المقدرة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (38):القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي

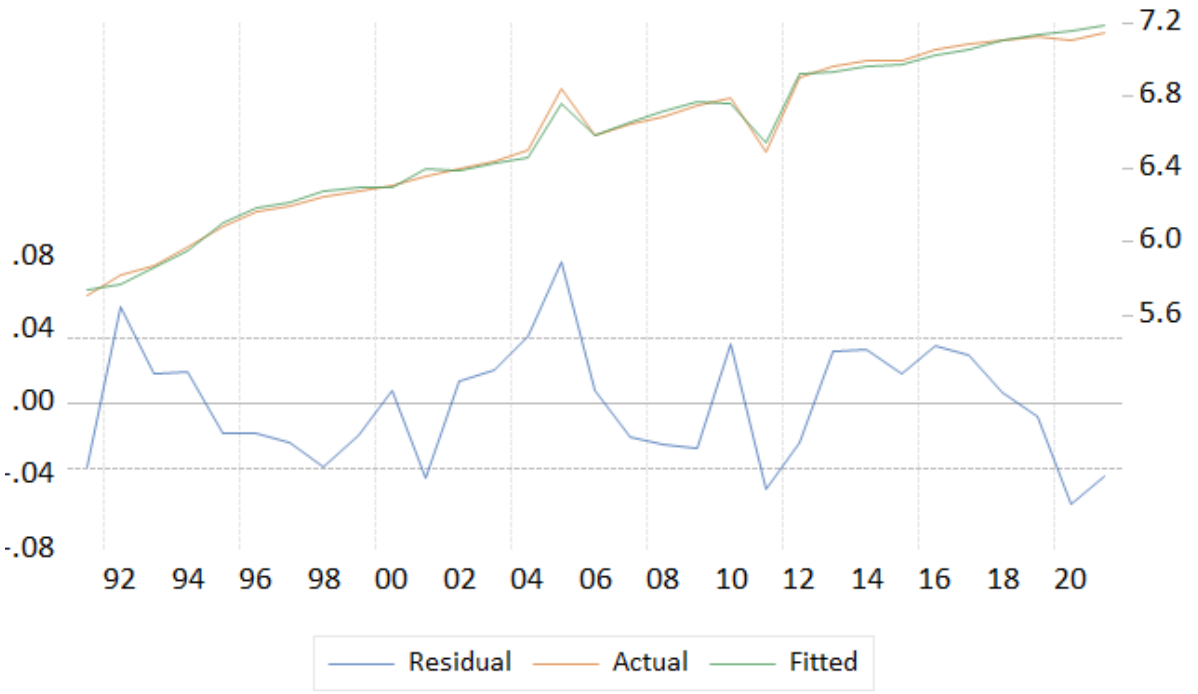

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

يبين الشكل أعلاه أن هناك تطابق شبه تام بين القيم الحقيقية للمتغير التابع والقيم المتوقعة المولدة بواسطة النموذج المقدر، ما يدل على جودة تطابق عالية.

ثانيا: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل

يتم في هذا العنصر عرض تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ بالإضافة على تقدير العلاقة طويلة الأجل.

1- تقدير معامل تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

الجدول التالي يوضح نموذج تصحيح الخطأ أو العلاقة قصيرة الأجل، أي العلاقة بين المتغيرات بعد أخذ الفروق.

الجدول رقم (28):نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(LPIBHHRC)
Method: ARDL
Date: 02/27/24 Time: 06:51
Sample: 1991 2021
Included observations: 31
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LOPENHH LDP LABFF
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.752163	0.058088	-12.94871	0.0000
D(LOPENHH)	-0.909964	0.042097	-21.61571	0.0000
D(LABFF)	0.470074	0.144795	3.246467	0.0030

R-squared	0.933720	Mean dependent var	0.051773
Adjusted R-squared	0.928986	S.D. dependent var	0.123143
S.E. of regression	0.032816	Akaike info criterion	-3.904051
Sum squared resid	0.030152	Schwarz criterion	-3.765279
Log likelihood	63.51280	Hannan-Quinn criter.	-3.858815
F-statistic	197.2249	Durbin-Watson stat	1.340038
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج الجدول أعلاه:

- **معامل تصحيح الخطأ:**

معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي إحصائيا (P=0.00000) عند مستوى 5%، وتبلغ قيمة هذا المعامل (CointEq(−1)= 0.7521631)، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة، وتفسر هذه المعلمة على أنها معامل سرعة تصحيح الخطأ، فإذا انحرف متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات عن القيمة التوازنية طويلة الأجل في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف بنسبة 0.75% في الفترة (t).

- **علاقة قصيرة الأجل:**

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Prob أقل من 0.05)بين متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقاتLoponhh والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع في الأجل القصير، أي كلما زاد متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع

المحروقاتLoponhh بنسبة 1 % ينخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.90%.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير ارأسمال الثابت LABFF والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير، أي كلما زاد متغير الرأسمال الثابت LABFF بنسبة 1 % زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة % 0.47.

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل**

ولتحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يمكن التعبير عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم ():

$$CE = LPIBHHRC(-1) - 0.808692*Loponhh(-1) + 0.559688*Ldp(-1) + 0.08186*Labff(-1) + 1.9746)$$

الجدول رقم (29): تقدير علاقة طويلة الأجل

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LPIBHHRC(-1) - (-0.808692*LOPENHH(-1) + 0.559688*LDP + 0.081860*LABFF(-1) + 1.974646)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPENHH(-1)	-0.808692	0.072474	-11.15834	0.0000
LDP	0.559688	0.050606	11.05968	0.0000
LABFF(-1)	0.081860	0.157437	0.519953	0.6073
C	1.974646	0.177638	11.11610	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت النتائج أعلاه ما يلي:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Prob أقل من 0.05)بين متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقاتLoponhh والناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع في الأجل الطويل، أي كلما زاد متغير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقاتLoponhh بنسبة 1 % ينخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.80%.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير الإنفاق الحكومي Ldp والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1 % زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.55%.
- لا وجود لعلاقة طويلة الأجل بين الرأسمال الثابت والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05).

ثالثا: التحليل الديناميكي للنموذج

يمكن استخدام نموذج ARDL الديناميكي لدراسة المضاعف الديناميكي التراكمي وقياس كيفيه استجابة المتغير التابع (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات) عبر الزمن للتغير في وحدة واحدة في المتغيرات المستقلة.

الشكل رقم (39): تحليل أثر صدمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

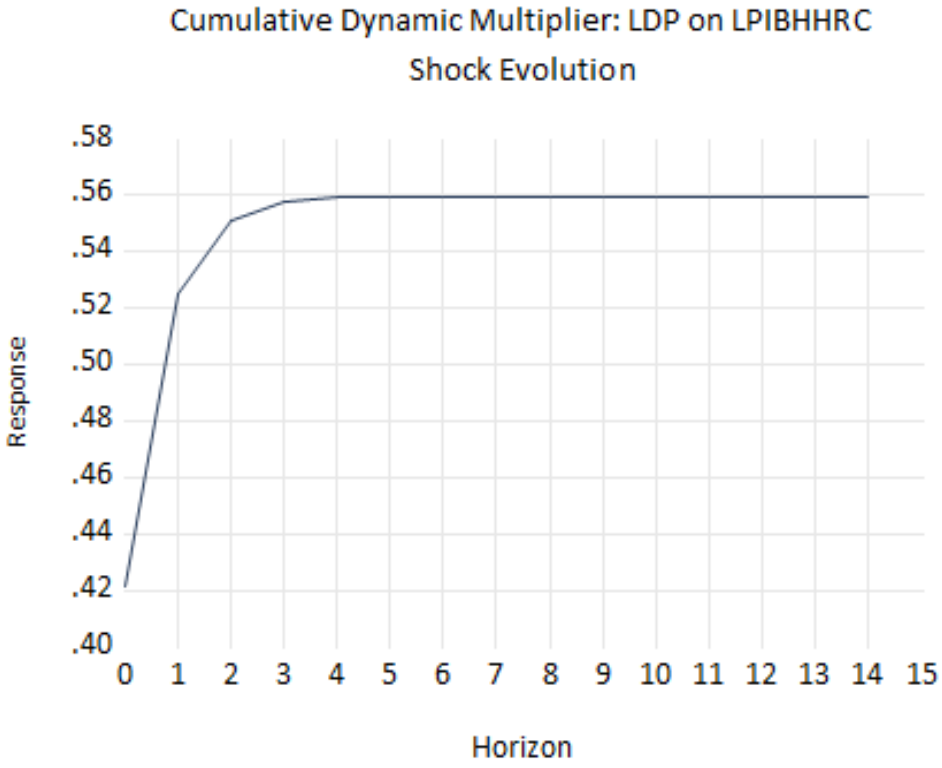

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظأن التغير في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني موجب في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ثم يستمر في الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى (0.56) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (40): تحليل أثر صدمة الرأسمال الثابت على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

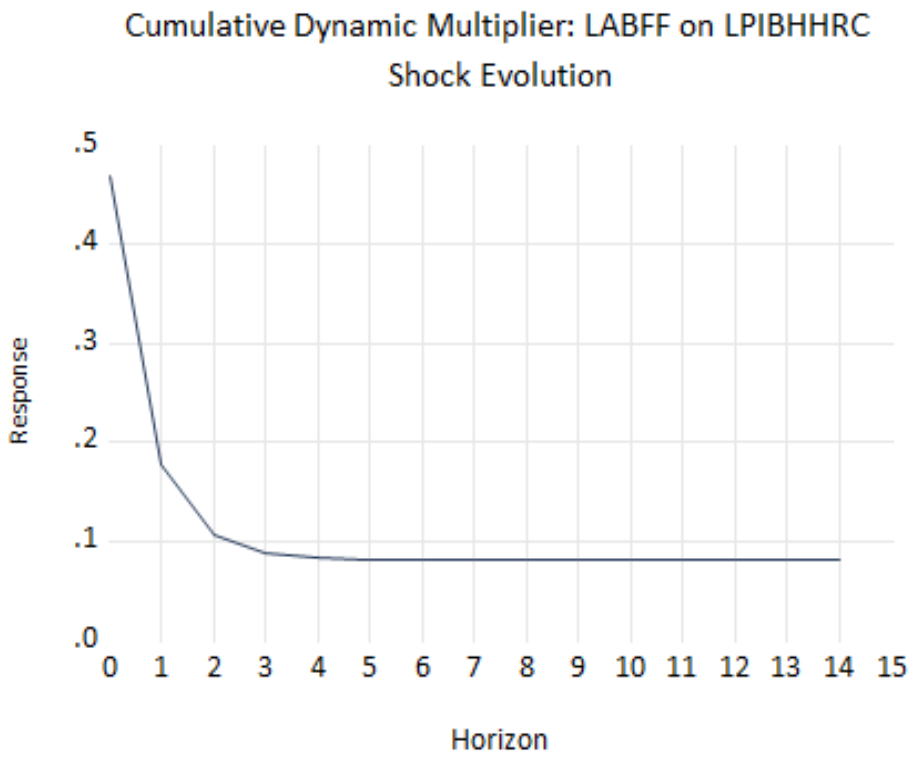

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظأن التغير في الرأسمال الثابت بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني وموجب في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ثم يستمر في النقصان بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى (0.05) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (41): تحليل أثر صدمة الانفتاح التجاري على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

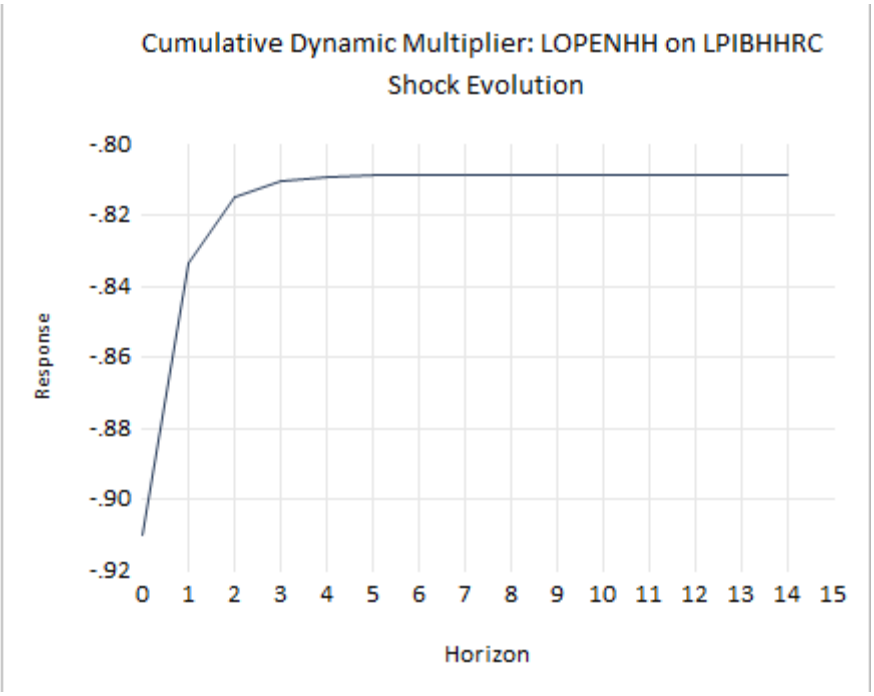

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظأن التغير في الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ثم يستمر في النقصان بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى (0.81) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة وأثرالعرض النقديعلى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقاتفي الجزائرخلال الفترة 1990-2021 وصولا للحكم على مدى تحقق فرضية الدراسة المبنية من خلال نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين المعروض النقدي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات

قبل التطرق إلى قياس أثر العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات يتم أولا التطرق إلى الدراسة الوصفية وتحليل العلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACPبالإعتماد على برنامج XLstat16، يهدف هذا التحليلإلى أخذ نظرة أولية على طبيعة العلاقة بين المتغيراتالداخلة في النموذج.

أولا: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

يتم معرفة مدى ملاءمة العينة موضوع الدراسة لتحليل المركبات الأساسية من خلال تطبيق إختبار الكفاية والفعالية (إختبار بارتليت(Bartlett)وإختبار كايزر- ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser))

3- **إختبار كايزر- ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser)**

يبن الجدول الموالي إختبار كايزر- ماير-أوكلن(Oklin-Meyer-Kaiser):

الجدول رقم (30): إختبار كايزر- ماير-أوكلن

المتغيرات	قيمة الإختبار
lpibhhrc	0,731
lm2	0,673
Linf	0,678
lprvt	0,743
Lex	0,624
Lv	0,732
KMO	0,697

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أشارت نتائج الجدول أعلاه أنّقيمة المؤشر KMO = 0.697(Oklin-Meyer-Kaiser)أكبر من 0.5 ما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي بالمركبات الأساسية.

4- إختبار بارتيليت:

يوضح الجدول الموالي إختبار Bartlett:

الجدول رقم (31): إختبار بارتليت(Bartlett)

إختبار بارتليت(Bartlett)	قيمة الإختبار
Khi² (Valeur observée)	217,319
Khi² (Valeur critique)	24,996
DDL	15
p-value	< 0,0001
Alpha	0,05

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أشارت نتائج أن القيمة الإحتمالية لاختبار بارتليت(Bartlett)معنوية إحصائيا (prob = 0.000 أقل من 0.05)،ومنه يتم رفض الفرضية الصفريةوقبول الفرضية البديلة ما يدل على وجود ارتباط معنوي بين مختلف المتغيرات الدراسة عند درجة حرية 15، ومنه يمكنه تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسيةACP.

ثانيا: الإحصاء الوصفي للمعروض النقدي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول الموالي تحليل البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام التحليل الوصفي كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياريلكل متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،العرض النقدي**lm2**، التطور المالي**lprvt**، سعر الصرف**lex**، معدل التضخم **linf**وسرعة دوران النقود **lv**.

الجدول رقم (32):تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الإنحراف المعياري
lpibhhrc	5,535	7,140	6,535	0,460
lm2	1,519	1,982	1,776	0,124
linf	-0,470	1,501	0,724	0,439
lprvt	0,592	1,749	1,110	0,293
lex	0,952	2,131	1,806	0,259
lv	0,017	0,448	0,209	0,106

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

بينت نتائج الجدول مايلي:

3- المتوسطات:

أكبر متوسط حسابي هو متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***خلال فترة الدراسة 1990-2021 وقدرت قيمته بـ:6.535، أمّا المتغير الذي يعطي أصغر متوسط حسابي هو متغير سرعة دوران النقود **lv**وتبلغ قيمته0.209.

4- الانحرافات المعيارية:

إنّ المتغير وسرعة دوران النقود **lv**هماالمسؤولان عن تمركز متغيرات الدراسة لأنّ انحرافهما المعياري هو الأصغر (0.106). أمّا المتغير المسؤول عن تشتت متغيرات الدراسة فهومتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***لأنّ انحرافهالمعياري هو الأكبر (6.535).

ثالثا: مصفوفة الإرتباط

لاختبار العلاقة بين المتغيرات الداخلة في الدراسة تم الإعتماد على إختبار برسون Pearson Corrélationلأن وحدات قياس المتغيرات مختلفة، كما هو موضحبالجدول التالي:

الجدول رقم (33): مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

Variables	lpibhhrc	lm2	Linf	Lprvt	Lex	Lv
lpibhhrc	**1**					
lm2	**0,742**	**1**				
linf	**-0,522**	-0,229	**1**			
lprvt	**0,371**	**0,772**	-0,022	**1**		
lex	**0,894**	**0,482**	**-0,621**	0,043	**1**	
lv	**-0,777**	**-0,962**	**0,359**	**-0,700**	**-0,564**	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

من أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع أظهرت نتائج مصفوفةالإرتباط أنّ متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$مرتبط إرتباطاقويا وموجبا مع كل منالعرض النقدي lm2 وسعر الصرف**lex**، وتبلغ قيم الإرتباط R لهذه المتغيرات على التوالي (0.742، 0.054)أي أنها تُؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات. أمّا متغير التطور المالي lprvtفهومرتبط ارتباطاضعيفا وموجباوتبلغ قيمة الإرتباط R(0.371)، وتدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما يرتبط متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$ مع متغير سرعة دوران النقود **lv**إرتباطا ضعيفا وسالبا وتبلغ قيمة الإرتباط R(0.777)، وتدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

رابعا: نتائج تحليل طريقة المركبات الأساسيةACP

يتم في هذا العنصر عرض القيم الذاتية ونسبة الجمود، التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى عرض متغيرات الدراسة والأفراد (السنوات).

4- القيم الذاتية ونسبة الجمود:

وفيما يلي يتم عرض جدول القيم الذاتية ونسب الكثافة:

الجدول رقم (34): يمثل القيم الذاتية ونسب الكثافة

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	3,817	1,466	0,493	0,157	0,044	0,024
Variabilité (%)	63,616	24,428	8,224	2,609	0,730	0,393
% cumulé	63,616	88,044	96,269	98,877	99,607	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

يبين الجدول أعلاه أن هناك محورين يحتويان على 88.044%من الكثافة الكلية، أي وجود مركبتان رئيستان، ولتوضيح عدد المحاور بشكل دقيق يجب النظر في التمثيل البيانيللقيم الذاتية أسفله:

الشكل رقم(42) : التمثيل البياني للقيم الذاتية

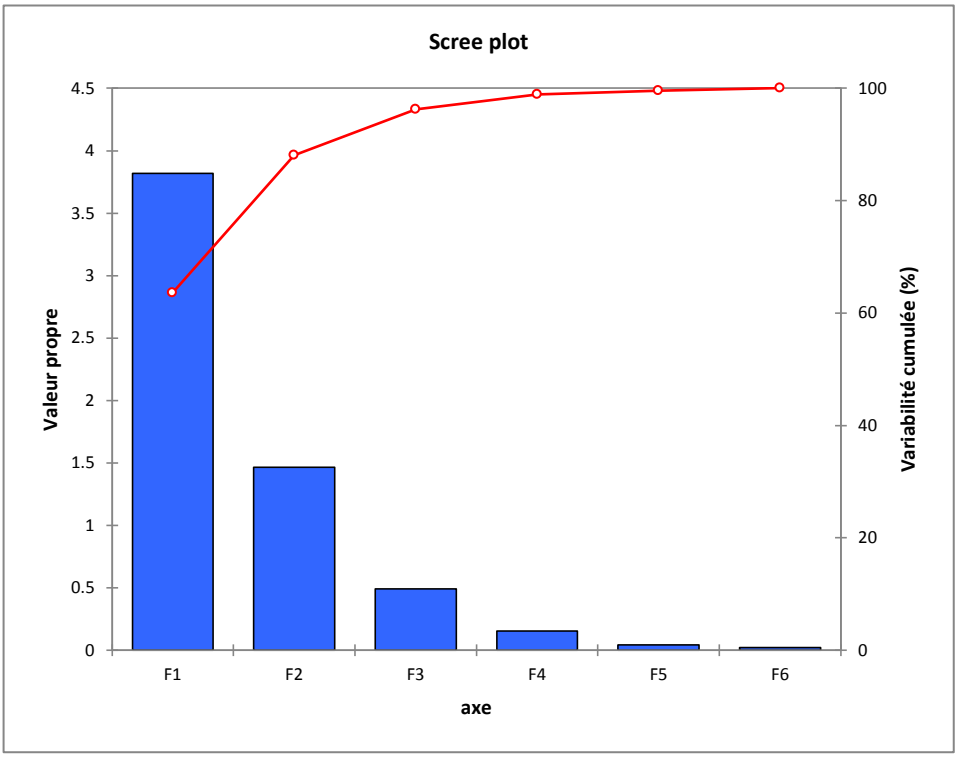

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

أشارت نتائج الجدول والتمثيل البياني إلى مايلي:

λ_1= 3.817التي تمثل 34.781% من الكثافة الكلية أو الجمود الكلي.

λ_2= 1.466 التي تمثل24.496 % من الكثافة الكلية أو الجمود الكلي.

حيث يمثل المحور الأول أو المركبة الأساسية الأولى 63.616% من قيمة الجمود الكلي، أمّا المحور العامليالثاني أو المركبة الأساسية الثانيفيمثل 24.428%من قيمة هذا الأخير، ومنه نخلص إلى أن المحورين سابقي الذكر هما اللذان يعطيان التمثيل الأحسن على المحورين (F1 F2) بنسبة 88.044%وهي نسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط المتمثلة في المتغيرات والأفراد (السنوات) على المعلمالمتعامد والمتجانس بهدف تحديد إحداثيات المتغيرات وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرات والأفراد.

5- إرتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية حسب المحاور المأخوذة:

يمثل الجدول الموالي إحداثيات متغيرات الدراسة والمتمثلة فيمتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،العرض النقدي**lm2**، التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**، معدل التضخم **linf**وسرعة دوران النقود **lv**.، حسب المحاور المأخوذة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)

المتغيرات	**F1**	**F2**
Lpibhhrc	-0,922	-0,244
lm2	-0,908	0,372
Linf	0,537	0,630
Lprvt	-0,620	0,701
Lex	-0,765	-0,568
Lv	0,940	-0,240

المصدر: مخرجات برنامج XLstat16

باستخدام إحداثيات المتغيرات المبينة في الجدول رقم على المعلمالمتعامد والمتجانس(F1F2)تم الحصول على دائرة الإرتباط، حيث تُمكن هذه الدائرة من ترجمة مختلف الإرتباطات الموجودة بين مختلف المتغيرات الداخلة في الدراسة.

الشكل رقم (43): التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة

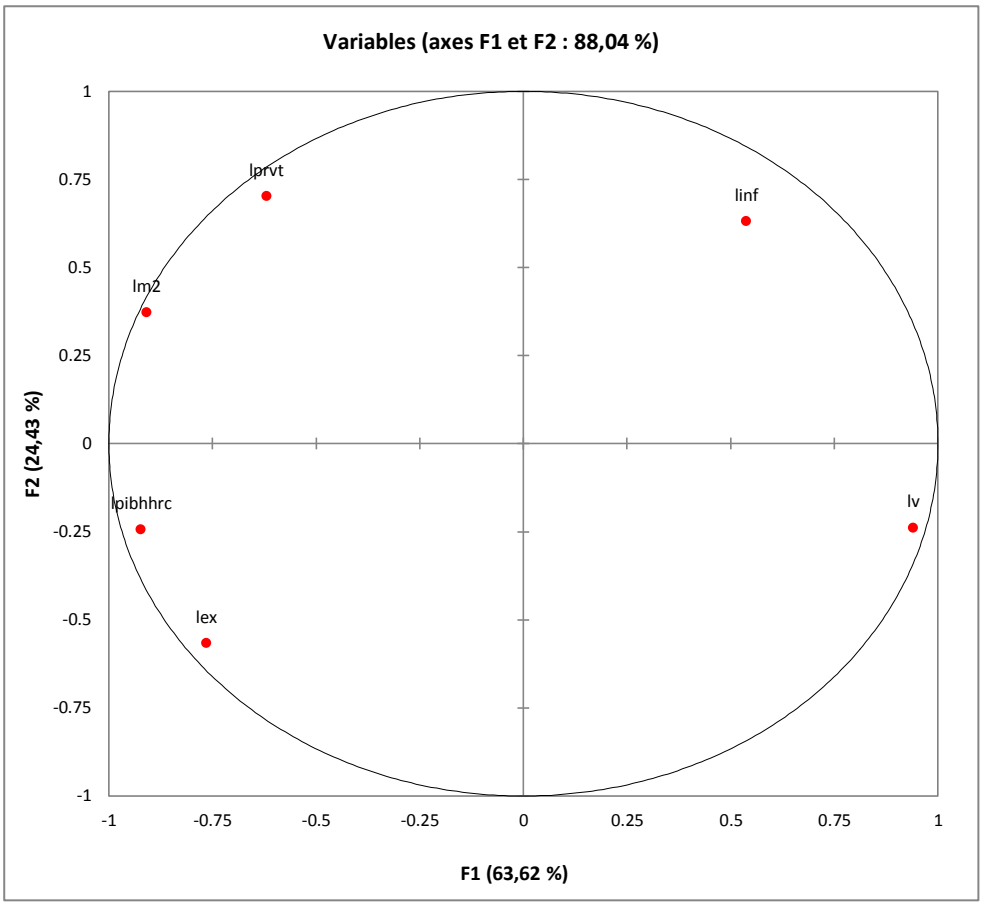

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أظهرت نتائج دائرة الإرتباط F2 F1مايلي:

- **جودة التمثيل:**

إنّ كل من متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،العرض النقدي**lm2**، التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**، معدل التضخم **linf**وسرعة دوران النقود **lv** قريبة من المحيط وبعيدة عن مركز الدائرة ما يدلعلى جودة وقابلية تحليل وقياس الدراسة؛

- **علاقة متغيرات الدراسة بالمحاور:**

- بينت دائرة الإرتباط بين المتغيرات أنّ متغير سرعة دوران النقود **lv**ومعدل التضخم **linf**لها ارتباطا قويا وموجبا مع المحور الأول أو المركبة الرئيسية الأولى؛

- لمتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،العرض النقدي **lm2**، التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**إرتباطاقويا وسالبا مع المحور أو المركبة الرئيسية الثانية.

- **العلاقة بين متغيرات الدراسة:**

لمتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc*** علاقة سلبية مع كل من متغير العرض النقدي**lm2** وسرعة دوران النقود **lv**وكذا علاقة طردية مع كل من متغير التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**ومعدل التضخم **linf**.

6- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسةوالأفراد (سنوات الدراسة)

يبن الشكل الموالي العلاقة بين متغيرات الدراسة والأفراد والمتمثلة في السنوات خلال الفترة 1990-2021 في الجزائر.

الشكل رقم(44) :التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد

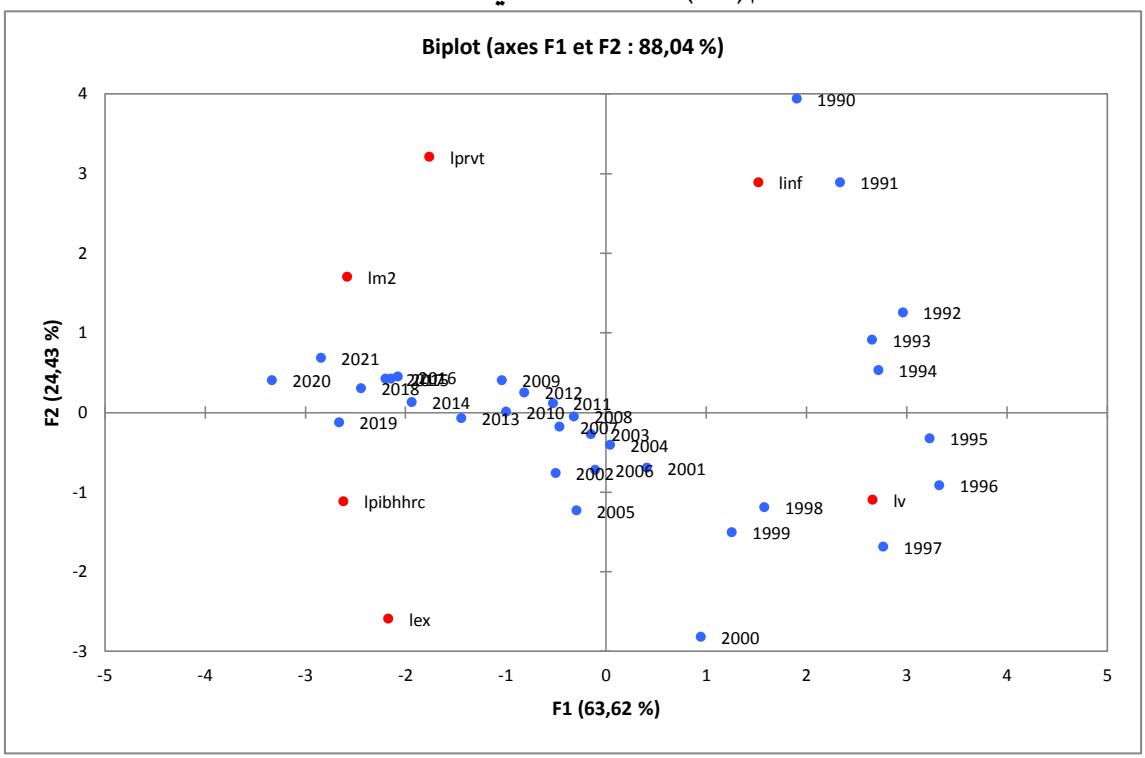

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

كما يبين الشكل أنّ هناك مجموعتين رئيسيتين من السنوات وفق تدرج متغيرات الدراسة ويمكن توضيح المجموعتين فيما يلي:

- **المجموعة الأولى:**

تضم هذه المجموعة كل من العرض النقدي**lm2**، التطور المالي بالإضافة الى سرعة دوران النقود.

- **المجموعة الثانية:**

تضم المجموعة الثانية متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***، سعر الصرف**lex**ومعدل التضخم **linf**.

<u>المطلب الثاني: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية</u>

يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية باستخدام إختبار الاستقرارية والذي يُعد أمرا ضروريا قبل عملية تقدير النماذج، ويتم الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الرسم البياني بإختبار ديكي فولرالمطورADFوإختبار فليبس بيرونPP

3- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

يبين الشكل الموالي التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (45): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

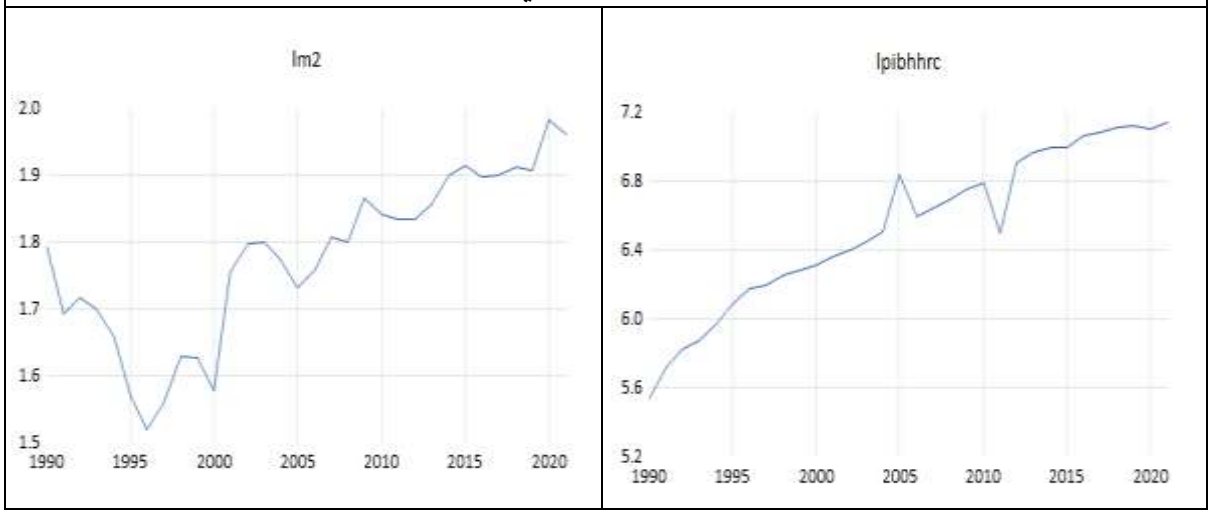

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

يبين الشكل أن كل المتغيرات موازية لمحور الفواصل ومتذبذبة خلال الفترة الزمنية 1990-2021 مما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، أيأنّ كل من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،العرض النقدي**lm2**، التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**، معدل التضخم **linf**وسرعة دوران النقود **lv**غير مستقرة.

4- إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

ولتحديد درجة تكامل المتغيرات المدرجة في النموذج تم استخداماختبار ديكي فولرADFإختبار فليبس بيرونPPكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		LPIBHHRC	LM2	LPRVT	LEX	LINF	LV
With Con...	t-Statistic	-2.5378	-0.7543	-2.5572	-5.8113	-2.4564	-0.7531
	Prob.	0.1167	0.8179	0.1125	0.0000	0.1355	0.8182
		n0	n0	n0	***	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-4.2326	-3.8365	-5.3698	-5.8855	-2.5987	-8.4922
	Prob.	0.0113	0.0278	0.0007	0.0002	0.2833	0.0000
		**	**	***	***	n0	***
Without C...	t-Statistic	3.7653	0.5601	-0.9047	1.5870	-1.2941	-0.8634
	Prob.	0.9999	0.8317	0.3165	0.9696	0.1763	0.3339
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(LPIBHH...	d(LM2)	d(LPRVT)	d(LEX)	d(LINF)	d(LV)
With Con...	t-Statistic	-10.4970	-5.9175	-4.4929	-6.1501	-7.7737	-9.9307
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0013	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-24.0253	-5.8910	-4.9528	-6.1516	-8.0521	-9.8444
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0021	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-6.7334	-5.5115	-4.5622	-5.8804	-7.8584	-5.4067
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		LPIBHHRC	LM2	LPRVT	LEX	LINF	LV
With Con...	t-Statistic	-1.8880	-0.6974	-2.2883	-6.0697	-2.5895	-0.3797
	Prob.	0.3332	0.8330	0.1818	0.0000	0.1058	0.9001
		n0	n0	n0	***	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-4.2661	-3.4942	-4.7008	-2.0866	-2.6183	-3.8561
	Prob.	0.0104	0.0576	0.0037	0.5279	0.2753	0.0271
		**	*	***	n0	n0	**
Without C...	t-Statistic	2.8784	0.5226	-0.9167	2.3853	-1.4208	-1.2371
	Prob.	0.9984	0.8231	0.3114	0.9947	0.1417	0.1933
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(LPIBHH...	d(LM2)	d(LPRVT)	d(LEX)	d(LINF)	d(LV)
With Con...	t-Statistic	-8.3155	-5.5165	-4.5319	-6.4049	-7.6904	-5.7397
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0011	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-8.5219	-5.4212	-4.9390	-6.1516	-7.6758	-5.9042
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0021	0.0001	0.0000	0.0004
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-6.8239	-5.4545	-4.6016	-5.8804	-7.7850	-5.3306
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

تشير نتائج إختبار ديكي فور ADF وإختبار فليبس بيرونPP الموضحة في الجدول رقم () أن كل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$العرض النقدي lm2 وسرعة دوران النقود lvالتطور المالي lprvt، سعر الصرف lex، ومعدل التضخم linfغير مستقرة في المستوى (0)اومنه

يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذهالمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5% ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1)أي عدم وجود جذر الوحدة، أي أنّالمتغيرات لم تستقر من الدرجة الثانيةويمكن تطبيق منهجية ARDL.

المطلب الثالث: قياس أثر العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

لقياس أثر العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية تم استخدام إحدى الطرق القياسية المناسبة وهو نموذج ARDL الديناميكي لدراسة المضاعف الديناميكي التراكمي وقياس كيفيه استجابة المتغير التابع (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات) عبر الزمن للتغير في وحدة واحدة في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: العرض النقدي**lm2**، التطور المالي **lprvt**، سعر الصرف**lex**، معدل التضخم **linf**وسرعة دوران النقود **lv**، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews13.

ولقياس أثر العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 يتم صياغة النموذج على الشكل الموالي:

$$lpibhhrc = \int (\mathrm{lv}, \mathrm{LM2}, \mathrm{lprvt}, \mathrm{linf}, \mathrm{lex})$$

حيث أنّ:

- $lpibhhrc$: اللوغاريتم الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات؛
- lv: لوغاريتم سرعة دوران النقود؛
- LM2: اللوغاريتم لحجم العرض النقدي بمفهومه الواسع؛
- lprvt: لوغاريتم التطور المالي؛
- linf: لوغاريتم معدل التضخم؛
- lex: لوغاريتم سعر الصرف.

مما سبق، يمكن توضيح العلاقة بين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (العرض النقدي lm2 وسرعة دوران النقود lvالتطور المالي lprvt، سعر الصرف lex، ومعدل التضخم linf) في نموذج ARDLوفق المعادلة التالية:

$$\Delta lpibhhrc_{\mathrm{t}} = \mathrm{c} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{p}} \beta_{1\mathrm{i}}\, \Delta lpibhhrc_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_1} \beta_{2\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{lv}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_2} \beta_{3\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{LM2}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_3} \beta_{4\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{lprvt}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_4} \beta_{5\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{lex}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{q_5} \beta_{6\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{linf}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \alpha_1 lpibhhrc_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{lv}_{t-1} + \alpha_3 \mathrm{LM2}_{t-1} + \alpha_4 \mathrm{lprvt}_{t-1} + \alpha_5 \mathrm{lex}_{t-1} + \alpha_6 \mathrm{linf}_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروقمنالدرجةالأولى؛
- K: عدد المتغيرات؛
- $p_6, p_5, p_4, p_3, p_2, p_1$: فترات إبطاء متغيرات سرعة دوران النقود lv،العرض النقدي lm2، التطور المالي lprvt، سعر الصرف lexومعدل التضخم linf؛
- β: معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α: معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- ε_t: الحدالخطيالعشوائي.

أولا: إختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL

قبل إجراء إختبار التكامل المشترك يجب أولا تحديد فترة الإبطاء المثلى.

5- تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى:

لتحديد فترة الإبطاء المثلى تم الإعتماد على المعايير التالية:

- معيار لوغاريتم المعقوليةLogL؛
- معيار المعلومات: **-** AKAIKE **(**AKAIKE Information Criterion**)** AIC؛
- معيار المعلومات لـ: Schwarz **(**Schwarz Information Criterion**)** SC؛
- معيار المعلوماتلـ:HQIC(Hannan& Quinn Information Criterion**)**.

الشكل رقم (46): تحديد فترة الإبطاء المثلى

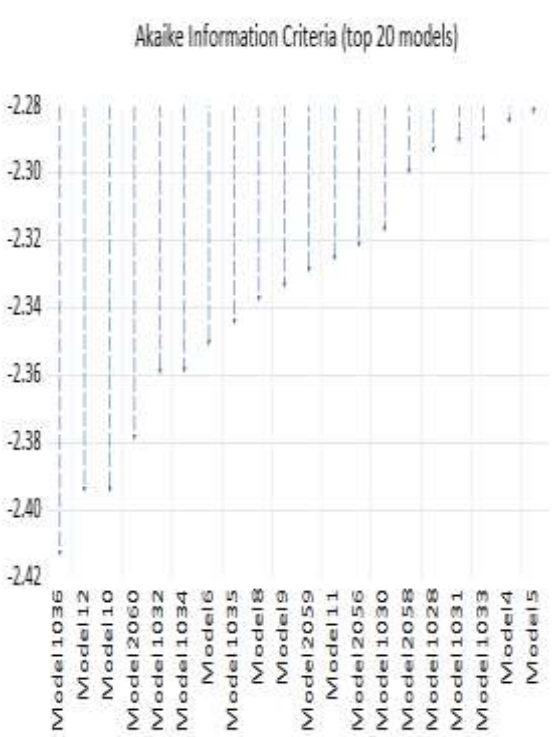

الجدول رقم (37): تحديد فترة الإبطاء المثلى

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LPIBHHRC
Date: 02/22/24 Time: 21:23
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
1036	52.982117	-2.412560	-1.563893	-2.146768	ARDL(2,3,3,3,1,0)
12	53.710135	-2.393802	-1.497988	-2.113244	ARDL(3,3,3,3,1,0)
10	55.708932	-2.393719	-1.403609	-2.083629	ARDL(3,3,3,3,1,2)
2060	51.485808	-2.378332	-1.576813	-2.127306	ARDL(1,3,3,3,1,0)
1032	53.206511	-2.359070	-1.463255	-2.078512	ARDL(2,3,3,3,2,0)
1034	54.199117	-2.358560	-1.415597	-2.063236	ARDL(2,3,3,3,1,2)
6	56.076198	-2.350083	-1.312824	-2.025226	ARDL(3,3,3,3,2,2)
1035	52.988982	-2.344068	-1.448253	-2.063510	ARDL(2,3,3,3,1,1)
8	53.889353	-2.337197	-1.394234	-2.041873	ARDL(3,3,3,3,2,0)
9	55.831115	-2.333180	-1.295921	-2.008324	ARDL(3,3,3,3,1,3)
2059	51.766614	-2.328732	-1.480066	-2.062940	ARDL(1,3,3,3,1,1)
11	53.713710	-2.325083	-1.382121	-2.029759	ARDL(3,3,3,3,1,1)
2056	51.658589	-2.321282	-1.472616	-2.055490	ARDL(1,3,3,3,2,0)
1030	54.588046	-2.316417	-1.326306	-2.006327	ARDL(2,3,3,3,2,2)
2058	52.340299	-2.299331	-1.403516	-2.018773	ARDL(1,3,3,3,1,2)
1028	53.243362	-2.292646	-1.349683	-1.997322	ARDL(2,3,3,3,3,0)
1031	53.208107	-2.290214	-1.347252	-1.994890	ARDL(2,3,3,3,2,1)
1033	54.200092	-2.289662	-1.299551	-1.979571	ARDL(2,3,3,3,1,3)
4	54.126253	-2.284569	-1.294458	-1.974479	ARDL(3,3,3,3,3,0)
5	56.084623	-2.281698	-1.197291	-1.942075	ARDL(3,3,3,3,2,3)
2	56.076283	-2.281123	-1.196716	-1.941500	ARDL(3,3,3,3,3,2)
2052	52.073178	-2.280909	-1.385094	-2.000351	ARDL(1,3,3,3,3,0)
1029	54.920591	-2.270386	-1.233127	-1.945529	ARDL(2,3,3,3,2,3)
7	53.891849	-2.268403	-1.278293	-1.958313	ARDL(3,3,3,3,2,1)
2055	51.860422	-2.266236	-1.370421	-1.985678	ARDL(1,3,3,3,2,1)
1026	54.733254	-2.257466	-1.220207	-1.932609	ARDL(2,3,3,3,3,2)
1045	53.622629	-2.249837	-1.259726	-1.939746	ARDL(2,3,3,2,2,3)
2057	52.489793	-2.240675	-1.297713	-1.945351	ARDL(1,3,3,3,1,3)
2054	52.481677	-2.240116	-1.297153	-1.944792	ARDL(1,3,3,3,2,2)
3	54.299075	-2.227522	-1.190264	-1.902666	ARDL(3,3,3,3,3,1)
1027	53.274010	-2.225794	-1.235683	-1.915703	ARDL(2,3,3,3,3,1)
25	53.251921	-2.224270	-1.234160	-1.914180	ARDL(3,3,3,2,1,3)
1049	52.214374	-2.221681	-1.278718	-1.926357	ARDL(2,3,3,2,1,3)
21	54.208853	-2.221300	-1.184041	-1.896444	ARDL(3,3,3,2,2,3)

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

وبالإعتماد علىمعيار (Akaike) تم تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية، وتبلغ قيمة هذا المعيار (−2.41) ومنه النموذج (2,3,3,3,1,0) Ardlهو النموذج الأمثل.

6- إختباروجودعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

لاختبار وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (العرض النقدي lm2،سرعة دوران النقود lv، التطور المالي lprvt، سعر الصرف lex، ومعدل التضخم linf) نستخدم إختبار الحدود ARDL Bounds Testوالذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ Pesaran، نتائج هذا الإختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نتائج إختبار الحدود (The Bound Test)

إحصائية الإختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات المستقلة
إحصائية فيشر	10.496055	5
القيم الحرجة للإختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	2.407	3.517
5%	2.91	4.193
1%	4.134	5.761

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

تشير نتائج الجدول أنّ القيمة المحسوبةلإختبار التكامل المشترك F-statistic= 10.496055أكبر من الحد الأعلى للإختبار I(1) عند المستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة.

7- تقدير نموذج ARDL:

يبين الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم(39): نتائج تقديرنموذجARDL

Dependent Variable: LPIBHHRC
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 21:22
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): LM2 LINF LV LPRVT LEX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 3072
Selected model: ARDL(2,3,3,3,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIBHHRC(-1)	-0.019992	0.160788	-0.124339	0.9033
LPIBHHRC(-2)	0.161601	0.147782	1.093512	0.2975
LM2	3.152883	1.306323	2.413556	0.0344
LM2(-1)	0.205250	1.139401	0.180138	0.8603
LM2(-2)	-1.012544	1.057769	-0.957245	0.3590
LM2(-3)	5.061208	1.083590	4.670779	0.0007
LINF	-0.057612	0.062821	-0.917078	0.3788
LINF(-1)	0.037811	0.076155	0.496502	0.6293
LINF(-2)	0.274005	0.085215	3.215452	0.0082
LINF(-3)	-0.381426	0.074079	-5.148886	0.0003
LV	2.039215	1.148435	1.775647	0.1034
LV(-1)	-1.872286	0.873229	-2.144094	0.0552
LV(-2)	1.138254	0.857425	1.327526	0.2112
LV(-3)	2.607413	1.074603	2.426397	0.0336
LPRVT	0.109235	0.402443	0.271430	0.7911
LPRVT(-1)	-1.793730	0.473566	-3.787711	0.0030
LEX	1.930615	0.355627	5.428763	0.0002
C	-9.979132	3.570804	-2.794646	0.0174

R-squared	0.989379	Mean dependent var	6.622297
Adjusted R-squared	0.972964	S.D. dependent var	0.384462
S.E. of regression	0.063215	Akaike info criterion	-2.412560
Sum squared resid	0.043958	Schwarz criterion	-1.563893
Log likelihood	52.98212	Hannan-Quinn criter.	-2.146768
F-statistic	60.27459	Durbin-Watson stat	1.947669
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

أشارت النتائج الجدول أعلاه مايلي:

- **معامل التحديد:**

تقدر قيمة معامل التحديد بـ:R^2=0.989379 وهيمرتفعة جدا،وهو يدل على قوة تفسيرية هائلة للنموذج، مما يعني أنّ 98.93 %من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (المتغير التابع)تفسرها المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (العرض النقدي lm2،سرعة دوران النقود lv،

التطور المالي lprvt، سعر الصرف lex، ومعدل التضخم linf)، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وأخطاء القياس؛

- **إختبار المعنوية الكلية:**

تبلغ قيمة فيشر المحسوبة F-statistic= 60.27459 وهي معنوية (P=0.000) عند مستوى معنوية 5%، أي أنّ النموذج يتمتع بمعنوية كليةوهذا ما يّبرر إمكانية الإعتماد عليهفي تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع (الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات).

8- إختبارات جودة النموذج

يتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلالإجراء بعضالإختباراتالتشخيصية التالية:

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey)**

الجدول رقم (40): نتائج إختبارات الإرتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.362733	Prob. F(2,9)	0.7055
Obs*R-squared	2.163240	Prob. Chi-Square(2)	0.3390

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

أظهرت نتائج إختبار الإرتباط الذاتي أن القيمة الإحتمالية لفيشر المحسوبة F-statistic = 0.7055 أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية انعداماإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- **إختبار ثبات تباين الأخطاء أو البواقي(Breusch-Godfrey)**

الجدول رقم (41): نتائج إختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.181624	Prob. F(17,11)	0.3982
Obs*R-squared	18.73867	Prob. Chi-Square(17)	0.3437
Scaled explained SS	3.838210	Prob. Chi-Square(17)	0.9996

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج إختبار عدم ثبات التباين أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة F-statistic=0.3982 أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

- **إختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)**

الجدول رقم (42):إختبار التوزيع الطبيعي (JarqueBera)

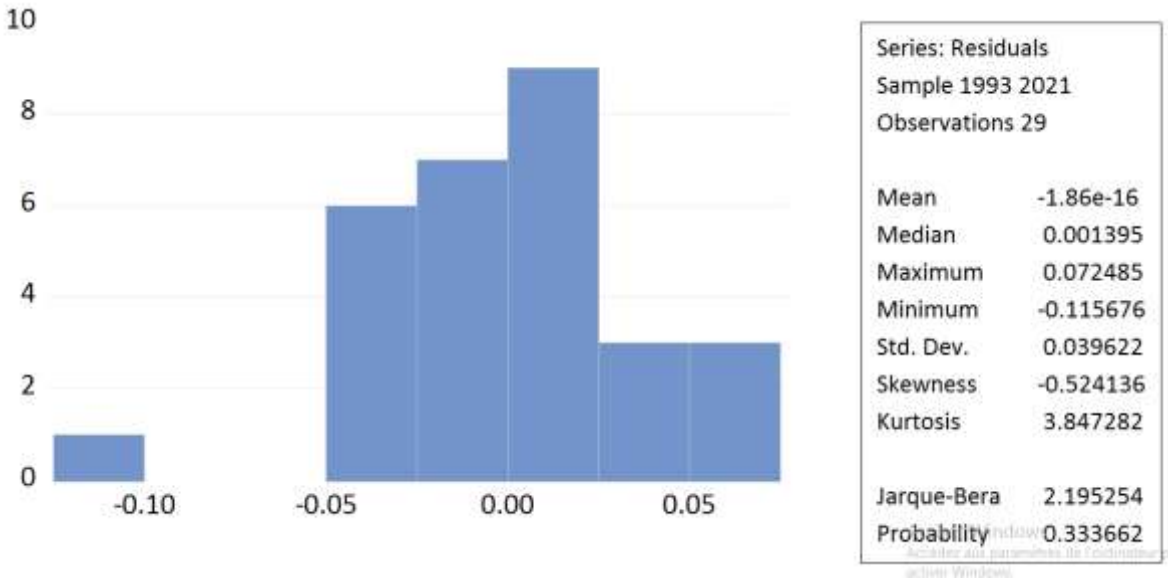

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة الاحتماليةلاختبار Jarque-Bera(Probability=0.33362)أكبرمن 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

- **إختبار Ramsey Reset**

الجدول رقم (43): إختبار Ramsey Reset

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LPIBHHRC LPIBHHRC(-1) LPIBHHRC(-2) LM2 LM2(-1) LM2(-2) LM2(-3) LINF LINF(-1) LINF(-2) LINF(-3) LV LV(-1) LV(-2) LV(-3) LPRVT LPRVT(-1) LEX C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.057666	10	0.9552
F-statistic	0.003325	(1, 10)	0.9552
Likelihood ratio	0.009642	1	0.9218

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.46E-05	1	1.46E-05
Restricted SSR	0.043958	11	0.003996
Unrestricted SSR	0.043943	10	0.004394

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	52.98212
Unrestricted LogL	52.98694

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج الجدول أن القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

- **إختبار استقرار النموذج: (StabilityTest):**

لتأكد من استقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدرardlيتم إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودةCUSUMوإختبارالمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM of Squares كما هو موضح في النتائج التالية:

الشكل رقم (47):المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	الشكل رقم (48) :المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)
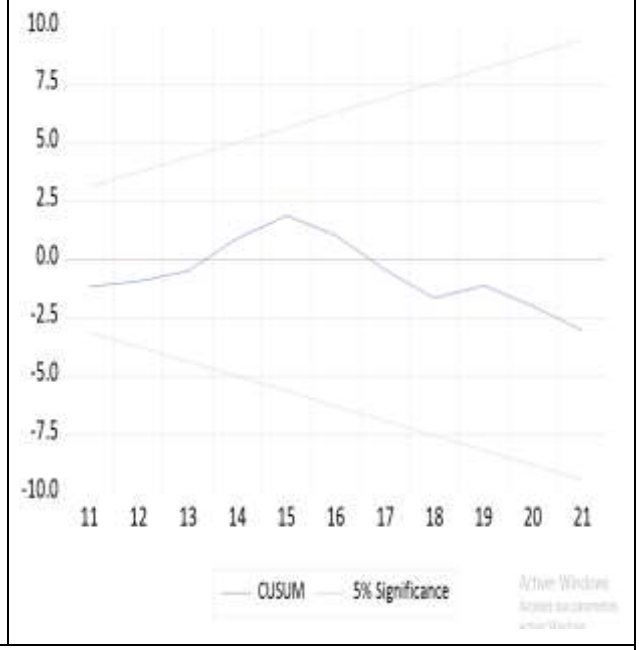	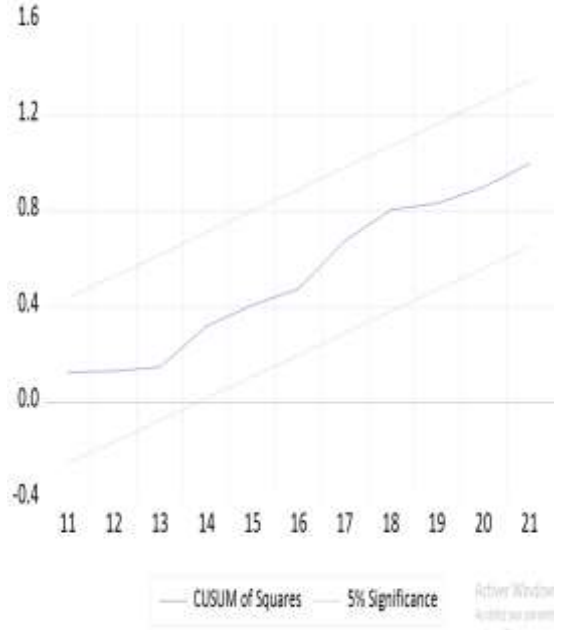
المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13	

يبين الشكل لكل من إختبار CUSUMوإختبار CUSUM of Squares أنّ المنحنى البيانييقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ومنه المعلمات مستقرة عبر الزمن، أيأنّ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDLلا يعاني من مشكلة التحول الهيكلي.

- **جودة النموذج**

للتأكد من جودة النموذج تتممقارنة القيم الحقيقة مع القيم المقدرة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (49):القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي

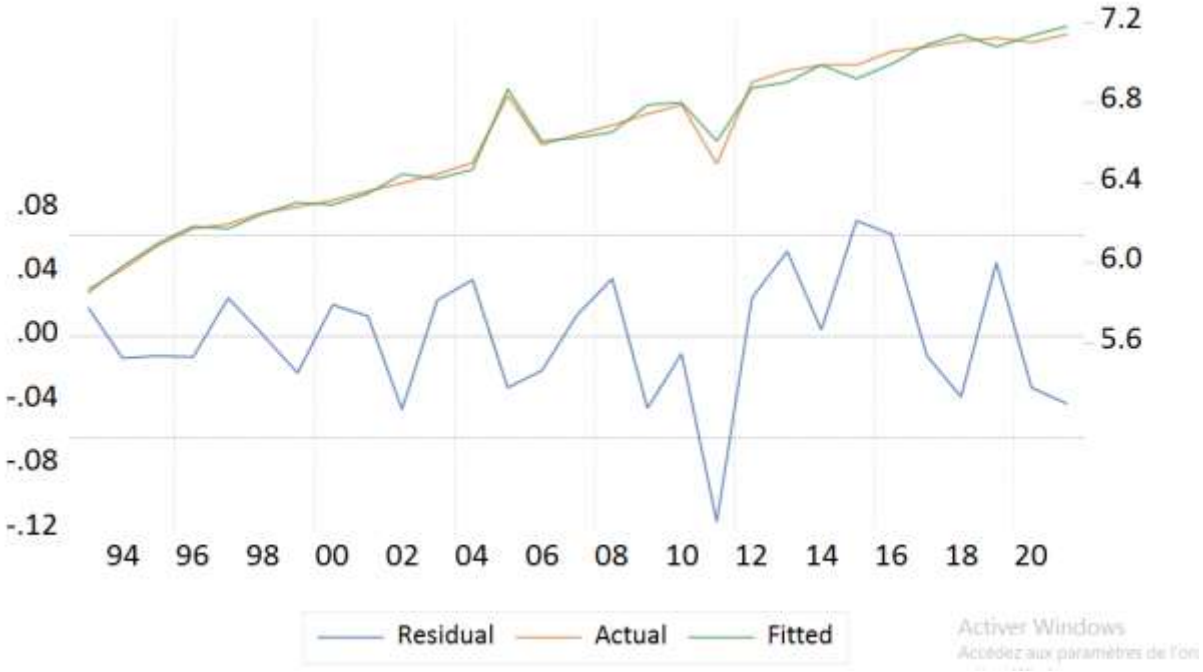

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

يبين الشكل أعلاه أن هناك تطابق تشابهتام بين القيم الحقيقية للمتغير التابع والقيم المتوقعة المولدة بواسطة النموذج المقدر، مما يدل على جودة تطابق عالية.

ثانيا: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل

يتم في هذا العنصر عرض تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ بالإضافة على تقدير العلاقة طويلة الأجل.

2- تقدير معامل تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

يوضح الجدول التالي نموذج تصحيح الخطأ أو العلاقة قصيرة الأجل، أي العلاقة بين المتغيرات بعد أخذ الفروق.

الجدول رقم (44):نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(LPIBHHRC)
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 21:22
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): LM2 LINF LV LPRVT LEX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 3072
Selected model: ARDL(2,3,3,3,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.858391	0.080555	-10.65590	0.0000
D(LPIBHHRC(-1))	-0.161601	0.081129	-1.991900	0.0627
D(LM2)	3.152883	0.614175	5.133527	0.0001
D(LM2(-1))	-4.048664	0.580359	-6.976141	0.0000
D(LM2(-2))	-5.061208	0.709837	-7.130095	0.0000
D(LINF)	-0.057612	0.040271	-1.430614	0.1707
D(LINF(-1))	0.107421	0.049078	2.188785	0.0429
D(LINF(-2))	0.381426	0.052663	7.242733	0.0000
D(LV)	2.039215	0.482804	4.223690	0.0006
D(LV(-1))	-3.745666	0.533350	-7.022903	0.0000
D(LV(-2))	-2.607413	0.614596	-4.242485	0.0005
D(LPRVT)	0.109235	0.243265	0.449037	0.6591

R-squared	0.899136	Mean dependent var	0.045582
Adjusted R-squared	0.833871	S.D. dependent var	0.124759
S.E. of regression	0.050850	Akaike info criterion	-2.826353
Sum squared resid	0.043958	Schwarz criterion	-2.260575
Log likelihood	52.98212	Hannan-Quinn criter.	-2.649158
F-statistic	13.77674	Durbin-Watson stat	1.947669
Prob(F-statistic)	0.000002		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت نتائج الجدول أعلاه:

- **معامل تصحيح الخطأ:**

معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي إحصائيا (P=0.00000) عند مستوى 5%، وتبلغ قيمة هذا المعامل (0.858391) =(−1)CointEq، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتفسر هذه المعلمة على أنها معامل سرعة تصحيح الخطأ، فإذا انحرف متغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات عن القيمة التوازنية طويلة الأجل في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف بنسبة 0.85% في الفترة (t).

- **علاقة قصيرة الأجل:**

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير العرض النقدي Lm2 والناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع في الأجل القصير، أي كلما زاد العرض النقدي Lm2 بنسبة 1%يزيد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 3.15%.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأنّ الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير سرعة دوران النقود LV والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير، أي كلما زادمتغير سرعة دوران النقود LVبنسبة 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 2.04%.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخمLINF والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05).

1- تقدير العلاقة طويلة الأجل

ولتحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يمكن التعبير عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم ():

$$CE = LPIBHHRC(-1) - 8.62696*LM2(-1) - 0.148210*LINF(-1) + 4558057 *LV(-1) - 1.962386*LPRV + 2.249108*LEX(-1) - 11.62539)$$

الجدول رقم (45): تقدير علاقة طويلة الأجل

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LPIBHHRC(-1) - (8.628696*LM2(-1) - 0.148210*LINF(-1) + 4.558057 *LV(-1) - 1.962386*LPRVT(-1) + 2.249108*LEX - 11.625389)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	8.628696	2.693655	3.203341	0.0039
LINF(-1)	-0.148210	0.084505	-1.753858	0.0928
LV(-1)	4.558057	1.886170	2.416568	0.0240
LPRVT(-1)	-1.962386	1.023147	-1.917991	0.0676
LEX	2.249108	0.411042	5.471725	0.0000
C	-11.62539	4.849754	-2.397109	0.0250

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

بينت النتائج أعلاه ما يلي:

- يؤثر متغير العرض النقدي Lm2 بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، حيث أن الزيادة من العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقاتبـ: 8.63%؛
- يؤثر متغير معدل التضخم LINFبشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقاتفي الأجل الطويلعند مستوى معنوية 10%، حيث أن الزيادة من معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقاتبـ: 0.15%؛
- يؤثر متغير سرعة دوران النقود LVبشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقاتفي الأجل الطويلعند مستوى معنوية 5%، حيث أن الزيادة من سرعة دوران النقود بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بـ: 4.56%؛
- يؤثر متغير تطور الماليLPRVTبشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقاتفي الأجل الطويلعند مستوى معنوية 10%، حيث أن الزيادة من تطور المالي بنسبة 1% تُؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقاتبـ: 1.96%؛
- يُؤثر متغير سعر الصرفLVبشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقاتفي الأجل الطويلعند مستوى معنوية 5%، حيث أن الزيادة من سعر الصرف بنسبة 1% تّؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ: 2.25%؛

ثالثا: التحليل الديناميكي للنموذج

يمكن استخدام نموذج ARDL الديناميكي لدراسة المضاعف الديناميكي التراكمي وقياس كيفيةاستجابة المتغير التابع (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات) عبر الزمن للتغير في وحدة واحدة في المتغيرات المستقلة.

الشكل رقم (50): تحليل أثر صدمة العرض النقدي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

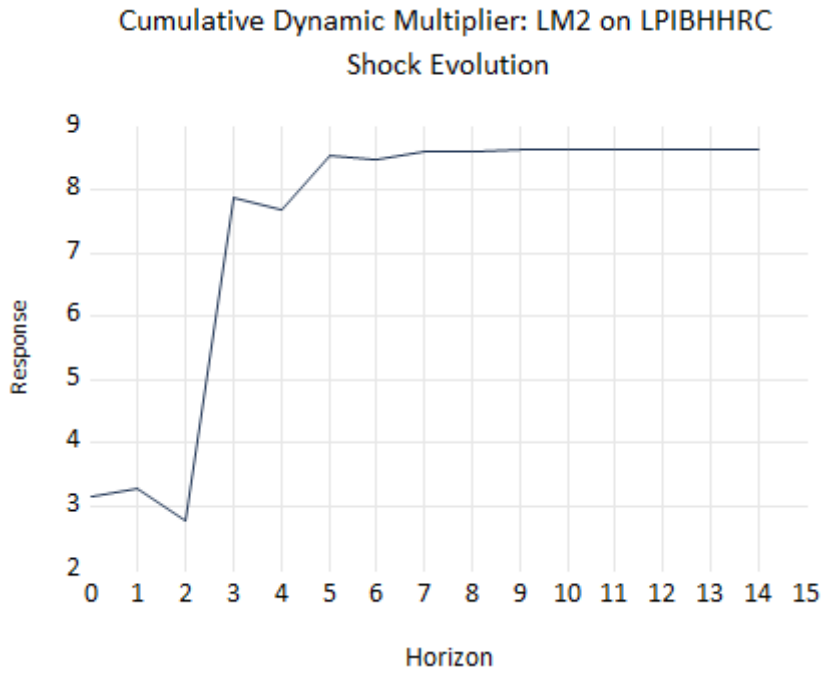

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التغير في العرض النقدي بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ثم سرعان ما يتحول هذا التأثير إلى تغير موجب في السنة الثانية، ويتحول بعدإلى تغير سالب بدءا في السنة الثالثة، ثم إلى تغير موجب بدءا من السنة الرابعة ليستمر في الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل (8.5 وحدة) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (54): تحليل أثر صدمة معدل التضخم على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

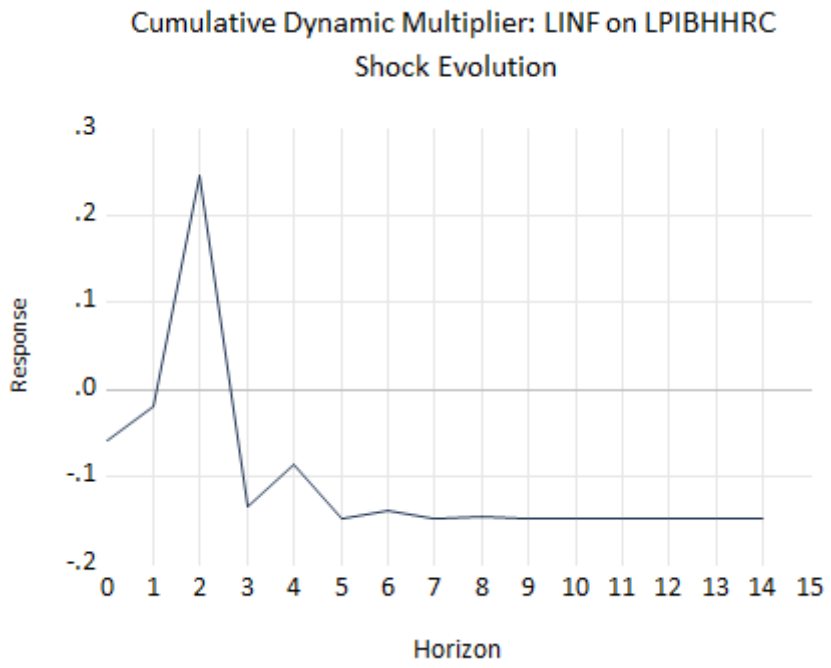

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

نُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ التغير في معدل التضخم بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يُؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ثم سرعان ما يتحول هذا التأثير إلى تغير موجب بدءا من السنة الأولى إلى أن يصل الى ذروة 0.25، ثم يتحول إلى تغير سالب بدءا من السنة الثانية إلى أن يصل الى ذروة −0.12، ليتحول بعدها إلى تغير موجب بدءا من السنة الثالثة، ثم الى تغير سالب بدءا من السنة الرابعةويستمر في النقصان بمعدل متناقص إلى أن يصل (0.15 وحدة) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (51): تحليل أثر صدمة سرعة دوران النقود على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

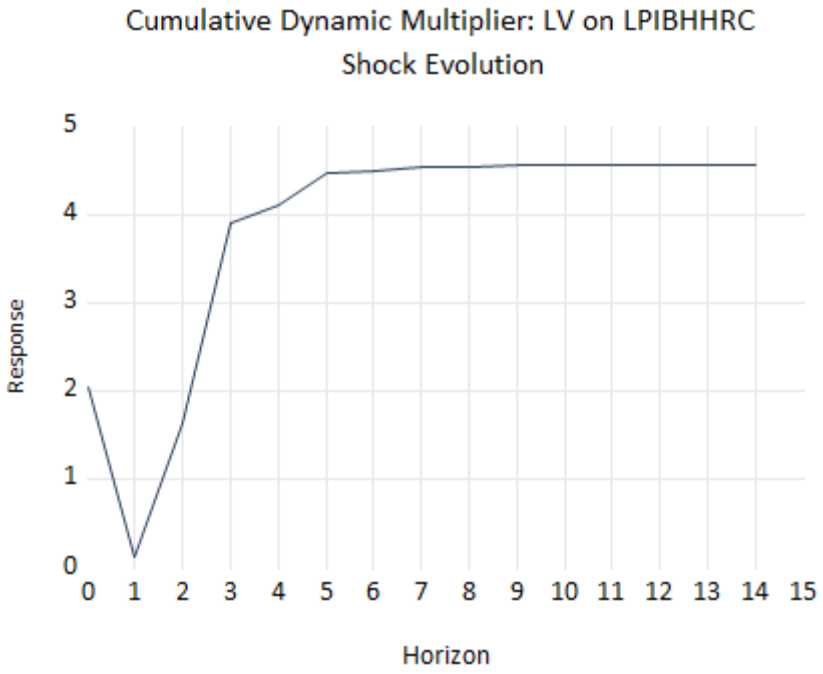

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

نُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ التغير في سرعة الدوران النقود بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ثم سرعان ما يتحول هذا التأثير إلى تغير موجب بدءا من السنة الأولى، ليستمر في الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل (4.5وحدة) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (52): تحليل أثر صدمة التطور المالي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

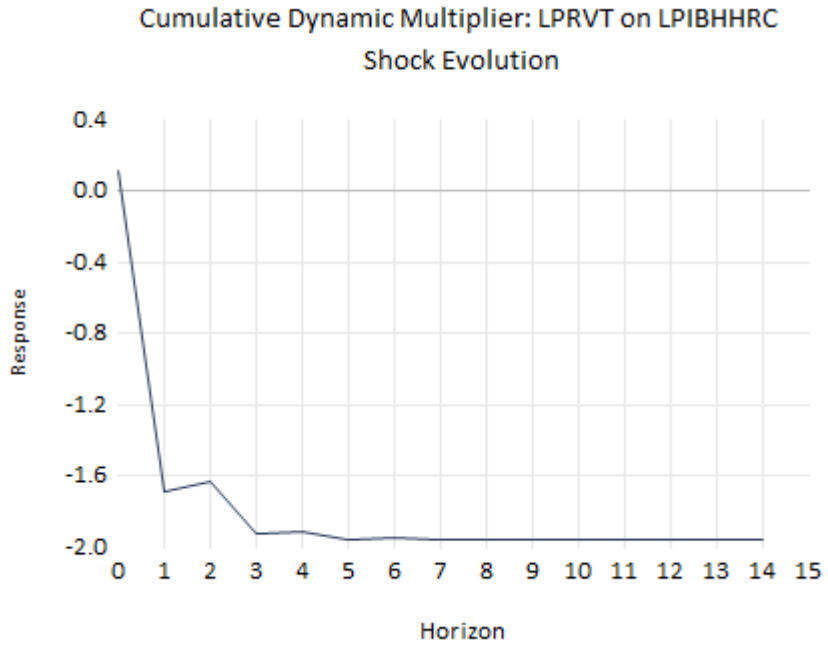

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

نُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ثم سرعان ما يتحول هذا التأثير الى تغير موجب بدءا من السنة الأولى، ثم يتحول هذا التأثير الى تغير سالب بدءا من السنة الثانية ليستمر في الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل (-1.8وحدة) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

الشكل رقم (53): تحليل أثر صدمة سعر الصرف على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

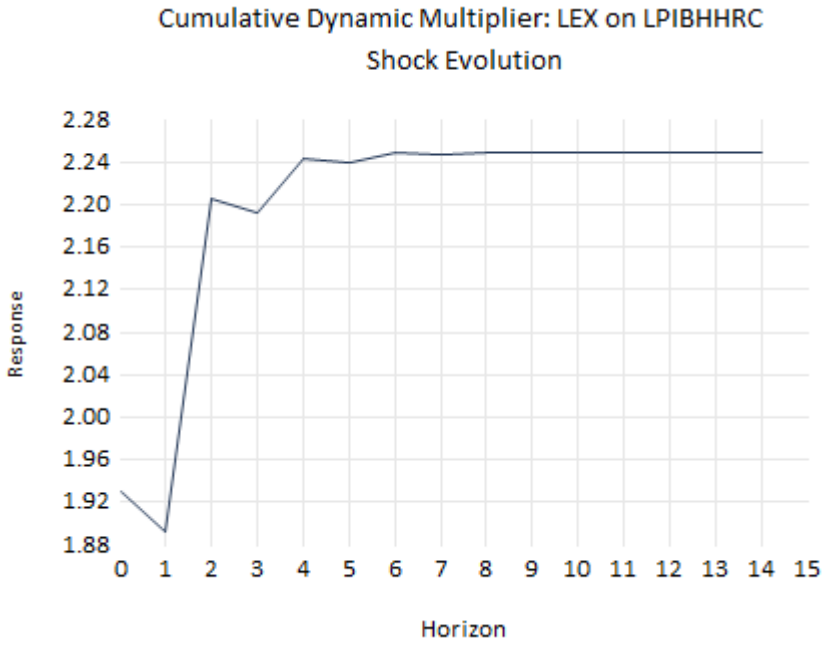

المصدر: من إعداد الباحثبالإعتماد على مخرجات Eviews13

نُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة (إحداث صدمة مقدارها وحدة واحدة) يؤدي إلى تغير آني سالب في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ثم سرعان ما يتحول هذا التأثير إلى تغير موجب بدءا من السنة الأولى، ويتحول بعدها إلى تغير سالب بدءا من السنة الثانية، ثم إلى تغير موجب ليستمر في الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل (2.25 وحدة) وهي التي تمثل المضاعف الديناميكي طويل الأجل.

خلاصة:

من خلال تحليل أثر الإنفاق الحكومي والعرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، تم التوصل إلى نتائج ذات دلالة اقتصادية هامة.

في الأجل القصير، أظهرت النتائج مرونة عالية للناتج المحلي الإجمالي تجاه التغيرات في العرض النقدي. فزيادة العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.15%. هذا يشير إلى فعالية السياسة النقدية التوسعية في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير. كما تبين أن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة 1% تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.04%، مما يؤكد أهمية كفاءة النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى، لم تظهر معدلات التضخم علاقة ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير. هذا قد يشير إلى فعالية السياسات النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار، أو إلى وجود عوامل أخرى تحيد تأثير التضخم على المدى القصير.

أما في الأجل الطويل، فقد ظهرت علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أهمية التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. في حين تبين توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Prob أقل من 0.05) بين متغير الإنفاق الحكومي Ldp والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل.

هذه النتائج تقدم رؤى لصانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر. فهي تؤكد على أهمية إدارة العرض النقدي بحكمة لتحفيز النمو الاقتصادي مع مراعاة آثاره التضخمية المحتملة. كما تشير إلى ضرورة تحسين كفاءة النظام المالي لزيادة سرعة دوران النقود وتعزيز النمو. إضافة إلى ذلك، تبرز هذه النتائج الحاجة إلى إعادة تقييم سياسات الإنفاق الحكومي لضمان فعاليتها في تحقيق النمو المستدام، مع التركيز على تعزيز الانفتاح التجاري مع ضمان حماية الصناعات المحلية الناشئة.

في الختام، تؤكد هذه النتائج على أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام خارج قطاع المحروقات في الجزائر. هذا التنسيق ضروري لضمان تناغم السياسات الاقتصادية وتعظيم أثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع كل من المعروض النقدي وسياسة الانفاق الحكومي وواقع الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا تحديد طبيعة العلاقة بين كل من الانفاق الحكومي، العرض النقدي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات باستخدام تحليل المركبات الأساسية بالإضافة الى مدى استجابة كل المعروض النقدي والانفاق الحكومي على الناتج الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم عرض وتحليل في الفصل الأول، مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المعروض النقدي والإنفاق الحكومي من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى واستخراج الفجوة البحثية.

أما في الفصل الثاني فتم التطرق الى المقاربات النظرية للانفاق الحكومي من خلال ابراز تعريفه عبر المدارس الاقتصادية وأسباب زيادة الانفاق، وكذا استعراض الإطار النظري للمعروض النقدي بمختلف المقابلات التي تفسر اصدار النقود، كما تم عرض المفاهيم الأساسية الناتج الداخلي الخام وعلقته بعرض النقود والانفاق الحكومي.

كما تم عرض في الفصل الثالث تحديد عينة الدراسة وكذا التعريف بمتغيرات الدراسة والتعريف بالمنهجية المستخدمة، بالإضافة الى تحليل واقع سياسة الانفاق الحكومي وأسباب زيادتها في الجزائر وتحليل المعروض النقدي بمختلف مجامعه بالإضافة الى تحليل الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات وفي الاخير تحليل جميع متغيرات الدراسة.

أما في الفصل الرابع فتم التطرق الى تحديد العلاقة بين كل من المعرض النقدي، الانفاق الحكومي والناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية (ACP)، ثم يتم قياس أثر هذه العوامل على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021). باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.

وفيما يلي يتم اختبار الفرضيات المقدمة للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة ثم عرض أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة في الختام يتم تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

مناقشة الفرضيات:

- الفرضية الفرعية 1:

من خلال تحليل بيانات الجدول (3) المتعلق الانفاق الحكومي وكذا المنحنى البياني رقم (01)، نجد أن الانفاق في تزايد مستمر خلال الفترة 1990-2021، ويفسر ذلك باعتماد الحكومات المتعاقبة لبرامج النمو ومخططات التنمية، بالإضافة إلى وجود هامش تمويلي مربح خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات، ويمكن القول أن الجزائر لم تكن استثناء من الدول التي تخضع لظاهرة تزايد النفقات وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية التي مفادها يخضع الإنفاق الحكومي في الجزائر لظاهرة تزايد النفقات.

- الفرضية الفرعية 2:

من خلال نتائج الجدول رقم (11) المتعلق بالمعروض النقدي يتضح لنا أن هناك نمو في المعروض النقدي، ومن خلال تحليل المنحنى رقم (6) وجدنا أن خلال العقود الثلاثة الماضية، شهد المعروض النقدي (M2) في الجزائر تقلبات ملحوظة، عاكساً التحولات في السياسة النقدية والظروف الاقتصادية الكلية. في بداية التسعينيات، اتسمت الفترة بنمو مرتفع في M2 نتيجة السياسة النقدية التوسعية. تبع ذلك فترة من الانضباط النقدي استجابة لبرامج التكيف الهيكلي. وشهدت الألفية الجديدة تذبذباً في نمو M2، متأثراً ببرامج الإنعاش الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط. الفترة من 2011 إلى 2021 اتسمت بتقلبات حادة، حيث أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض كبير في نمو M2، تبعه انتعاش طفيف بفضل التمويل غير التقليدي. هذه الديناميكيات تعكس التفاعل المعقد بين السياسة النقدية، الإيرادات النفطية، والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

وعليه يتم رفض الفرضية التي مفادها أن المعروض النقدي في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1990-2021.

-الفرضية الفرعية 3:

من خلال تطبيق نموذج قياسي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وجدنا أن الاقتصاد الجزائري يخضع لقانون فاجنر، حيث كان نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أكبر من نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويتضح ذلك بجلاء بالاعتماد على الشكل البياني رقم (03) وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية رقم 3.

- الفرضية الفرعية 4:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير العرض النقدي Lm2 والناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع في الأجل القصير، أي كلما زاد العرض النقدي Lm2 بنسبة 1%يزيد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة

3.15%.. كما يؤثر متغير العرض النقدي Lm2 بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجماليخارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، حيث أن الزيادة من العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ: 8.63%. وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية.

- الفرضية الفرعية 5:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأن الإحتمالية Prob أقل من 0.05) بين متغير الإنفاق الحكومي Ldp والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي الإنفاق الحكومي بنسبة 1 % زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.55%. وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية:

- يمكن القول إن زيادة عرض النقود قد تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار والاستهلاك، خاصة على المدى القصير. ومع ذلك، إذا لم تُقابل هذه الزيادة في النقود بزيادة مماثلة في الإنتاج، فإنها تؤدي إلى تضخم، مما يقلل من القوة الشرائية ويضعف النمو الحقيقي. لتحقيق استقرار اقتصادي، يجب تبني سياسات نقدية متوازنة لضبط السيولة وتجنب التضخم المفرط، مع دعم النمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى نمو اقتصادي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية وتوسيع الخدمات العامة، بينما يؤدي النمو في الناتج الداخلي الخام إلى زيادة الطلب على الإنفاق الحكومي. هذه العلاقة تتوافق مع قانون فاجنر الذي يشير إلى أن الإنفاق الحكومي يرتفع مع زيادة الدخل القومي. ومع ذلك، تعتمد فعالية هذه العلاقة على عوامل أخرى مثل توزيع الدخل، والشفافية في الإنفاق، والحوكمة الاقتصادية، يمكن لكل منهما أن يحفز الآخر.

النتائج التحليلية:

- يعد الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية التوسعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز النمو، خاصة خلال فترات التقلبات الدورية والصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات وجائحة كورونا التي واجهتها الجزائر. هذا الإنفاق يعمل كمحفز في زيادة النمو الاقتصادي.
- تناولت الدراسة التغيرات الاقتصادية في الجزائر بين عامي 1990 و2021، مع التركيز على تدهور قيمة الدينار الجزائري، حيث فقد 343% من قيمته مقارنة بعام 1990. يُعزى هذا التراجع

الكبير إلى عدة عوامل، أبرزها السياسات النقدية التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى زيادة المعروض النقدي بشكل ملحوظ. ترافق ذلك مع ارتفاع مستويات التضخم، حيث تجاوزت الزيادة في قيمة المعروض النقدي 58 مرة خلال الفترة المدروسة، ما ساهم في تقليل القوة الشرائية للعملة المحلية.

- ارتبطت هذه السياسة النقدية التوسعية بارتفاع أسعار السلع، خاصة أسعار النفط في الأسواق العالمية، الذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات في الاقتصاد الجزائري. وفي أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم، حيث وصل إلى 26.74% في عام 2001. كما تراجعت قيمة الدينار بشكل أكبر في السنوات اللاحقة، مع زيادة المعروض النقدي وتباطؤ الاقتصاد العالمي.
- الأزمات الاقتصادية والتقلبات في أسعار النفط خلال تلك الفترة لعبت دورًا كبيرًا في تحديد السياسات الاقتصادية للحكومة، ما أدى إلى تضخم إضافي وتأثيرات سلبية على استقرار العملة.
- الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات في زيادة مستمرة ما يبرر جهود الدولة الجزائرية في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحدياته. هذا المؤشر يعكس مدى نجاح سياسات التحول الهيكلي في الاقتصاد الجزائري وقدرته على بناء قطاعات إنتاجية مستدامة خارج قطاع المحروقات لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى.

النتائج التطبيقية:

- بينت نتائج إختبار ديكي فور ADF وإختبار فليبس بيرونPP أن كل من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات***lpibhhrc***،الرأسمال الثابت **LABFF**، الإنفاق الحكومي **LBP**والانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات**LOPONHH**غير مستقرة في المستوى (0)اومنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذهالمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى (1)I عند مستوى معنوية 5%.
- تشير نتائج الجدول رقم أن القيمة المحسوبةلإختبار التكامل المشترك F-statistic=28.743268أكبر من الحد الأعلى للإختبار (1)I عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ومتغيرات المستقلة.
- التأثير على المدى القصير: تعكس العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي قصير الأجل تحديات قد تواجه الإقتصاد الجزائري في ظل زيادة التبادل التجاري، حيث يترافق ارتفاع الانفتاح التجاري بتأثير سلبي يقدر بنسبة 0.90% على الناتج المحلي عند زيادة الانفتاح بنسبة 1%. إذيمكن أن يكون نتيجة لتدفق

المنتجات الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية، مما يقلل من الإنتاج المحلي في القطاعات غير المحروقات.

- التأثير على المدى الطويل: يؤكد التأثير العكسي للانفتاح التجاري على المدى الطويل بنسبة 0.80% على التحديات المستمرة لتحقيق النمو المستدام، حيث يمكن أن تؤدي زيادة الانفتاح إلى تخفيض الإنتاج المحلي في القطاعات غير المحروقات بفعل التنافس الأجنبي الزائد.
- التأثير على المدى القصير: تعكس العلاقة الإيجابية بين الرأسمال الثابت والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير بنسبة 0.47% دور الاستثمار الحكومي في دعم البنية التحتية والقدرات الإنتاجية، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية والنمو الإقتصادي في القطاعات غير المحروقات.
- لا وجود لعلاقة طويلة الأجل بين الرأسمال الثابت والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05).
- التأثير على المدى الطويل: إنّ زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.55%، مما يشير إلى أن الاستثمارات الحكومية الاستراتيجية قد تلعب دورًا هامًا في تحفيز النمو المستدام في القطاعات غير المحروقات على المدى الطويل، من خلال دعم البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية.
- تشير نتائج إختبار ديكي فور ADF وإختبار فليبس بيرونPP الموضحة في الجدول رقم () أن كل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات$lpibhhrc$العرض النقدي lm2 وسرعة دوران النقود lvالتطور المالي lprvt، سعر الصرف lex، ومعدل التضخم linfغير مستقرة في المستوى (0)Iومنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت هذهالمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى (1)I عند مستوى معنوية 5%.
- التأثير على المدى القصير: يساهم العرض النقدي الشامل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.15% عند زيادة العرض بنسبة 1% على المدى القصير، مما يدل على دور السيولة الزائدة في تعزيز النشاط الإقتصادي ودعم الإنتاجية في القطاعات غير المحروقات.
- التأثير على المدى الطويل: إنّ زيادة العرض النقدي الشامل بنسبة 1% تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.63%، مما يبرز أهمية السياسات النقدية الحكيمة في دعم النمو الإقتصادي على المدى الطويل في القطاعات غير المحروقات.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (لأنّ الإحتمالية Probأقل من 0.05)بين متغير سرعة دوران النقود LV والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير.

- التأثير على المدى القصير: تظهر التنمية المالية تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.96% عند زيادة التنمية بنسبة 1%، مما يعكس التحديات التي تواجه النظم المالية في دعم النمو المستدام في القطاعات غير المحروقات في الجزائر.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخمLINF والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (لأن الإحتمالية Probأقل من 0.05).
- التأثير على المدى الطويل: إنّ زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تقلل من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15%، مما يوضح التأثير السلبي للتضخم في النشاط الإقتصادي في القطاعات غير المحروقات في الجزائر، مما يستدعي سياسات مكافحة التضخم لدعم النمو المستدام.

توصيات الدراسة:

- تعزيز التنويع الإقتصادي عبر دعم الصناعات التحويلية والزراعية وتعزيز القدرات التصديرية لتقليل التأثيرات السلبية المحتملة لانخفاض الانفتاح التجاري.
- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ والاتصالات، لتعزيز البنية التحتية التي تدعم النمو الإقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية.
- تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتعزيز القطاعات غير المحروقات، مع التركيز على تقديم الدعم للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة إدارة السياسات النقدية بحذر للحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو، مع الاهتمام بتعزيز الشفافية المالية والمساءلة في إدارة النفقات الحكومية.
- تعزيز التعليم والتدريب المهني لزيادة مهارات القوى العاملة وتحسين إنتاجية العمالة، مما يساهم في تعزيز المنافسة الإقتصادية في السوق الدولية.
- التوجه نحو تعزيز الاستدامة البيئية في الاستثمارات والسياسات الإقتصادية، مع التركيز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.

بهدف إثراء هذه الدراسة والتوسع فيها، يتم اقتراح إجراء دراسات بحثة مستقبلية:

- دور الإنفاق الحكومي في الجزائر في تعزيز التكامل الإقتصادي؛
- دراسة استشرافية للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع الأجنبية:

Ait Mokhtar Omran (2014) l'évolution de la politique Des Dépenses Publiques dans le contexte de la mondialisation thése de doctorat en sciences économiques université abou bakr belkaid Tlemcen p.07.

BECHAREF Kheira , IMEKHELAF Rachida, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 15, N° : 02, 2021, p892-893.

Begga CHERIF, Economic Reforms in Algeria after 2000: Evaluation and Perspectives, Valahian Journal of Economic Studies, Vol 06, N 02, 2015, p 28.

Belarbi Abdelkader, Saous Cheikh, The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation, American Journal of Economics, vol 07, N 03, 2017, p 156.

BOUABDELLI Zahra, BEKKOUCHE Karima, THE ROLE OF DEVELOPMENT PLANS IN THE PROMOTION OF THE ALGERIAN ECONOMY FROM 1967 TO 2014, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, vom 01, n 18, p 63.

BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, L'IMPACT DE LA SANTE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE EN ALGERIE : UNE APPROCHE PAR LE MODELE ARDL, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume 15, Number 2, 2018, p 39.

CHOUAL Imed Eddine, ANALYSE RETROSPECTIVE DE LA POLITIQUE FINANCIERE DE L'ALGERIE 2001-2014, REVUE NOUVELLE ECONOMIE , N°:15 , vol 02, 2016, p 47.

Constance Monnier Pierre Chavy Julien Breton (2014), Fondamentaux De Macroéconomie Edition Archétype 82, université Paris, Panthéon Sorboone p86-87.

Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement, 3éme édition, édition de Boeck, Belgique, 2008, p496.

Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et c ontrainte européenne d e s ubs idiarité , L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007,p124

Gilbert Saporta, Probabilité, analyse des données, et statistique, Edition TECHNIP, 2eme édition, Paris Cedex, France,2006,155.

Gujarati, D. (2012). « ECONOMETRICS BY EXAMPLE ». McGraw-Hill, USA. P216.

Hussin Abdullah, Selamah Maamor, Relationship between National Product and Malaysian Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application; international Government management, Journal of business and Management, vol5 n°1, January 2010, p:90.

IMF, "what are the components of the Gross Domestic Product (GDP) data series in International Financial Statistics (IFS)?"

Kourtel nadjet, A standard study on the impact of economic diversification on the economic growth rate in Algeria using The ARDL model for the period 1990-2021, Journal Of North African Economies, Vol 20, N°:35, 2024, p 36-37.

Lamine Aid, M'hamed Benelbar, Study of the Standard Relationship between the Money Supply and the Exchange Rate in Algeria during the Period (1990/2020), Financial Markets, Institutions and Risks, Vol 7, N 2, 2023, p 59.

Petter CB PHILLES, Pierre Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, volume 75, numero2, juin 1988, p 339.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, Algérie, Mai 2014, p 20.

ثانيا: المراجع العربية

أبو السعود وآخرون (2013)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص71

أبو علي سلطان وتهامي الطيب (2017)، علاقة الانفاق الحكومي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة صحة انطباق منحني سكالي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد25، العدد2، ديسمبر، ص 16

أحمد حسين بتال (2020)، محاضرات مبادئ الاقتصاد الكلي –مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي–، جامعة الأنبار، ص10.

أحمد سامي عثمان (1976)، نظام المحاسبة القومية، دار الجيل، القاهرة، مصر، ص82.

أحمد هني (2006)، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص99.

الأفندي محمد أحمد، النظريات الاقتصادي الكلية والسياسية الاقتصادية، ج 1، مركز الكتاب الأكاديمي ص18،

أنس البكري ووليد الصافي (2012)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل، عمان، ص80

إيهاب نديم وآخرون، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة عين الشمس، القاهرة، مصر، ص248.

بحري محمد الغناي، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة) 1995–2009(، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، سبتمبر 2015، ص1216

بلال بوطبيبة ومحمد الأمين بومدين (2022)، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد 16، عدد 2، ص113–114. –بتصرف .–

بلعزوز بن علي (2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص8-14.

بن صغير فاطمة الزهرة، تكنولوجية الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصاد كلي وقياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي قليعة-تيبازة، 2019-2020، ص 146-148.

بن عزة محمد، يحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون" Wagner.A " ودراسة" Musgrave" حول زيادة النفقات العامة، مجاميع المعرفة، المجلد2، العدد1، أفريل 2016، ص36.

بوخاري محمد، تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2021، ص1078

جلال جويدة القصاص (2019)، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (البيتكوين) من منظور إسلامي، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، ص21.

جون كينيث جالبيرت (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، تر: أحمد فؤاد بلبع، دار المعرفة، الكويت، ص77، ص82.

حبيبة منة الرحمان، حمزة رملي، أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، ص 103 .

حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص66.

حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة، ط1، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص9.

حسين علي بن هاني (2013)، اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص23-24.

حسيني محمد غالي راهي (2016)، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص140.

حوشين يوسف، طرق تحليل البيانات الإحصائية: التحليل العاملي والتصنيف الهرمي، مداخلة بيوم تكويني لطلبة الدكتوراه الموسوم بـ: "طرق وأساليب جمع البيانات الإحصائية، وتحليلها باستخدام برامج التحليل الاحصائي"، يوم 6 ديسمبر 2023، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامهة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص2.

حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص39

حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص210-211.

خالد أحمد المشهداني ونبيل إبراهيم الطائي (2014)، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص17.

خالد سعيد البحيصي، محاضرات في النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم الاقتصاد، والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية (2007)، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، ص 53.

دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العام، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2018، ص74.

رزيقة شعابنة (2022/2021)، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة، الجزائر، ص3.

رشام كهينة وجميل أحمد (2019)، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي –دراسة تحليلية–، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، م5، ع1، ص329.

رماش أحلام وفاء، سليمان زواري فرحات، أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، المجلد 07، 02، الجزائر، 2021، ص 08.

رمضان محمد العقلي (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص47

رمضان مولوج، رابح بوعراب، تفسير ظاهرة الانفاق الحكومي في الجزائر ومدى انطباق قانون فانجر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 241.

روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" دراسة تحليلة تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 158-159.

ساحلي لزهر (2021)، تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على نسبة تفضيل السيولة في دولة شمال افريقيا للفترة 1986-2019، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد3، ديسمبر، ص194.

ساطور رشيد (2012)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث، العدد10، ديسمبر، ص 164

ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر واثره على التنم ية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 122-123.

السامرائي يسرا، الدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص122.

سرين صباح، أثر الصدمات النقدية على الاقتصاد الحقيقي دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2023، ص 254-255.

السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص47.

سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر، جامعة بيروت العربية، ص459، ص468.

سلامة محمد سلمان، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص79.

سليم العمراوي، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018، ص 125.

سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكه العربيه السعودية، 2005، ص 3.

السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص15.

الشمري صادق (2020)، احسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية، ص39.

صالح مفتاح (2005)، النقود والسياسات النقدية –المفهوم، الأهداف، الأدوات–، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص124.

صيد تونس وطراد خوجة هشام (2020)، أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) –دراسة تحليلية إحصائية–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مج14، ع5، ص224-225.

طه بن حبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص 117-118.

عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لينان، 2010، ص57.

عبد الصمد سعودي (2008)، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، ص26.

عبد الصمد عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص209.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص12.

عبد المطلب عبد الحميد (2006)، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص315.

عجال لعمرية ، يعقوبي محمد، النفقات العامة وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسة اقتصادية ، المجلد7، العدد1. أفريل 2013، ص299.

علي حسين نوري اللامي (2015)، الاحتياطي القانوني وأثره في عرض النقد الضيق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 51، ص454.

علي عبد الوهاب نجا وآخرون (2018)، النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص19.

علي كنعان (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، ص452.

علية عبد الباسط عبد الصمد (2011)، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000–2010، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، ص40.

عليمات خالد عيادة (2020)، الفساد وانعكاسته على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص311.

عمر صخري (1994)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص28.

عمر صخري (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص17.

عمر صخري (2015)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، ص210–211.

غالي راهي الحسيني محمد، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص15.

فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1980–2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، الجزائر، 2008، ص12.

القاضي محمد حسن، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، مصؤ، 2014، ص75

كمال الدين أبو سفيان وعبد الحفيظ مازري (2021)، تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية للفترة (1991–2019) –، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 04، العدد 02، ص110.

لحلو موسى بوخاري (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية –دراسة تحليلية قياسية–، ص59.

لخضاري بولنوار، أثر البنية التحتية لتكونولجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 2007–2020، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص 167.

ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990–2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022، ص 280.

مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد المالي –نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي–، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص12.

محسن عادل (2022)، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر للفترة 2017–2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص29.

محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا (2008)، النظرية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ص71.

محمد الشريف إلمان (2010)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج3، ط2، ص93.

محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة ممقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 87.

محمد الواد وآخرون (2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص310.

محمد بن عزة (2010)، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر–، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص21.

محمد بن عزة (2010)، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام خلال الفترة (2009/1990)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص5.

محمد جلولي وآخرون، الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي –دراسة قياسية على الدول الأفريقية–، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولتية، جامعة أدرار، المجلد 03، العدد 01، ص42.

محمد رتيعة وآخرون (2017)، تقدير محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة 1970–2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد08، ص56.

محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011، ص210.

محمود عبد الرزاق (2013)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص21–22.

محمود عزيز (2002)، مبادئ الاقتصاد، ط1، جامعة فارس يونس للنشر والتوزيع، ليبيا، ص390.

المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، سبتمبر 2015، ص 1215

مناقر نور الدين وجمعي سميرة (2015)، محددات الطلب على النقود –دراسة قياسية–، مجلة الاقتصاد والإدارة، ص180.

منال جابر مرسي محمد (2017)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990–2017)، المجلة العلمية للإدارة والتجارة، ص494.

مهند عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر البكر (2016)، دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص9.

نزار العيسى وإبراهيم سليمان (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص95.

نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي (2015)، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 56-57.

نسرين عوام، محددات الفقر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1995-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 239.

نسرين كزيز، مختار حميدة، (2018)، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر 2007-2017، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلد 08، العدد 01، ص114.

هشام محمود الاقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص188.

هيشام عياد (2019)، دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1970-2018-، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 11، عدد 1، ص120.

هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، ط1، ص225.

وراق علي وراق ناصر (2016)، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة 1996-2014، مجلة الدراسات العليا، عدد 15، جامعة نيلين، السودان، ص28.

وردة شيبان (2016/2015)، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر – دراسة قياسية 1990-2011-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر، ص185. –بتصرف.-

وليد طويرات (2015)، سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر، ص25.

وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص100-101.

يحياوي عبد الحفيظ، وآخرون، سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر– دراسة للفترة (2001–2021). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. المجلد 07. العدد 01، الجزائر، 2021، ص 156.

يحيى بوشتة، لخضر عدوكة، التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، الجزائر، 2015، ص 52–54.

اليساني على عبد الله محمد، دراسة اقتصادية لقياس اثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة 1990–2012، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد2، يونيو 2015، ص624.

يوسف شباط وعبد الرؤوف قطيش (2006)، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص16.

الملاحق

ملحق الدراسات الاحصائية

t	pibhhrc	dp	m2	inf	prvt	ex	ABFF	openhh
1990	342 988,30	136 500	61,7711404	16,6525344	56,1432167	8,957508333	26,97013325	1,92531833
1991	509 917,50	212 100	49,1113099	25,8863869	46,2891665	18,472875	25,86145698	0,29885003
1992	658 184,90	420 131	51,9419948	31,6696619	7,25481764	21,836075	27,0749862	0,24217929
1993	744 352,70	476 627	50,1014581	20,5403261	6,61775302	23,34540667	27,00686015	0,19979646
1994	929 929,80	566 329	45,3186723	29,0476561	6,4891049	35,05850083	28,4009383	0,16968043
1995	1 216 099,40	759 617	37,1694458	29,7796265	5,19938704	47,66272667	29,13694429	0,13234668
1996	1 478 272,60	724 609	33,0058365	18,6790759	5,36490271	54,74893333	24,87937806	0,0943945
1997	1 560 560,90	845 196	36,0814341	5,73352275	3,90741686	57,70735	22,95158624	0,09156309
1998	1 770 677,40	875 739	42,3768224	4,95016164	4,56382248	58,73895833	25,74809903	0,08658875
1999	1 897 866,40	961 682	42,2077032	2,64551113	5,3880893	66,573875	24,39007744	0,08215597
2000	2 039 464,20	1 178 122	37,8297248	0,33916319	5,96563999	75,25979167	20,67724276	0,08348585
2001	2 272 554,70	1 321 028	56,8489532	4,22598835	8,01426451	77,21502083	22,83977268	0,08061705
2002	2 506 381,70	1 550 646	62,7242262	1,41830192	12,1997925	79,6819	24,57140785	0,09005436
2003	2 786 950,90	1 639 265	62,819076	4,26895396	11,2223254	77,394975	24,08773188	0,08511877
2004	3 176 733,90	1 888 930	59,2653125	3,9618003	10,997779	72,06065	24,01813138	0,0840091
2005	6 821 867,20	2 052 037	53,8277075	1,38244657	11,9291505	73,27630833	22,37031975	0,04162417
2006	3 877 301,40	2 453 014	57,2839392	2,31149919	12,117098	72,64661667	23,16563541	0,07213657
2007	4 372 588,60	3 108 669	64,0936671	3,67899575	12,9901039	69,2924	26,32475153	0,0715775
2008	4 884 634,80	4 191 053	62,9858223	4,85859063	12,7957995	64,5828	29,23242963	0,0739416
2009	5 566 960,40	4 246 334	73,1608789	5,73706036	16,2658059	72,64741667	38,23645105	0,07318329
2010	6 160 801,10	4 466 940	69,054716	3,91106196	15,208241	74,38598333	36,28319042	0,06910495
2011	3 102 185,90	5 853 569	68,0615962	4,52421151	13,7159224	72,93788333	31,67081513	0,1309263
2012	7 945 024,90	7 058 173	67,9543982	8,89145091	14,0253067	77,53596667	30,7991105	0,05817571
2013	9 070 571,10	6 024 131	71,7297314	3,25423911	16,4978911	79,3684	34,18381601	0,05595059
2014	9 768 575,20	6 995 769	79,3094812	2,91692692	18,3519781	80,57901667	36,81532879	0,05631672
2015	9 768 575,20	7 656 331	82,0006516	4,78444701	21,711733	100,6914333	42,25688199	0,06020257
2016	11 350 160,90	7 297 494	78,8843691	6,3976948	22,8758054	109,4430667	43,07444032	0,05036288
2017	12 018 197,60	7 282 630	79,3287485	5,59111591	24,4029577	110,9730167	40,78134258	0,04418643
2018	12 749 498,10	7 732 070	81,5785053	4,2699902	24,9013665	116,5937917	40,2642999	0,04006916
2019	13 238 700,20	7 741 345	80,5391372	1,95176821	25,8075716	119,3535583	38,38157677	0,03588731
2020	12 620 044,60	6 902 887	96,0118124	2,41513094	29,5452462	126,7768	38,43664251	0,03162312
2021	13 811 324,80	**7 428 700**	90,9395054	7,22606307	25,8147652	135,0640583	34,85844207	0,02771079

تمت بحمد الله